المملكة العربية السعودَّية
وزارة الَّتعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامَّية
كلية التربية
قسم أصول التربية

تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية

رسالة مقدَّمة لِنيل درجة الدُّكْتُورَاه فِي تَخَصُّصِ التَّرْبِيَةِ الإسلاميَّة

إعداد

شعاع بنت عبد الله بن مسلط العنزي

إشراف

أ.د. ماجد بن عبد الله بن محمد الحبيّب

أستاذ أصول التربية

العام الجامعي

١٤٤٧هـ

٢٠٢٥م/٢٠٢٦م

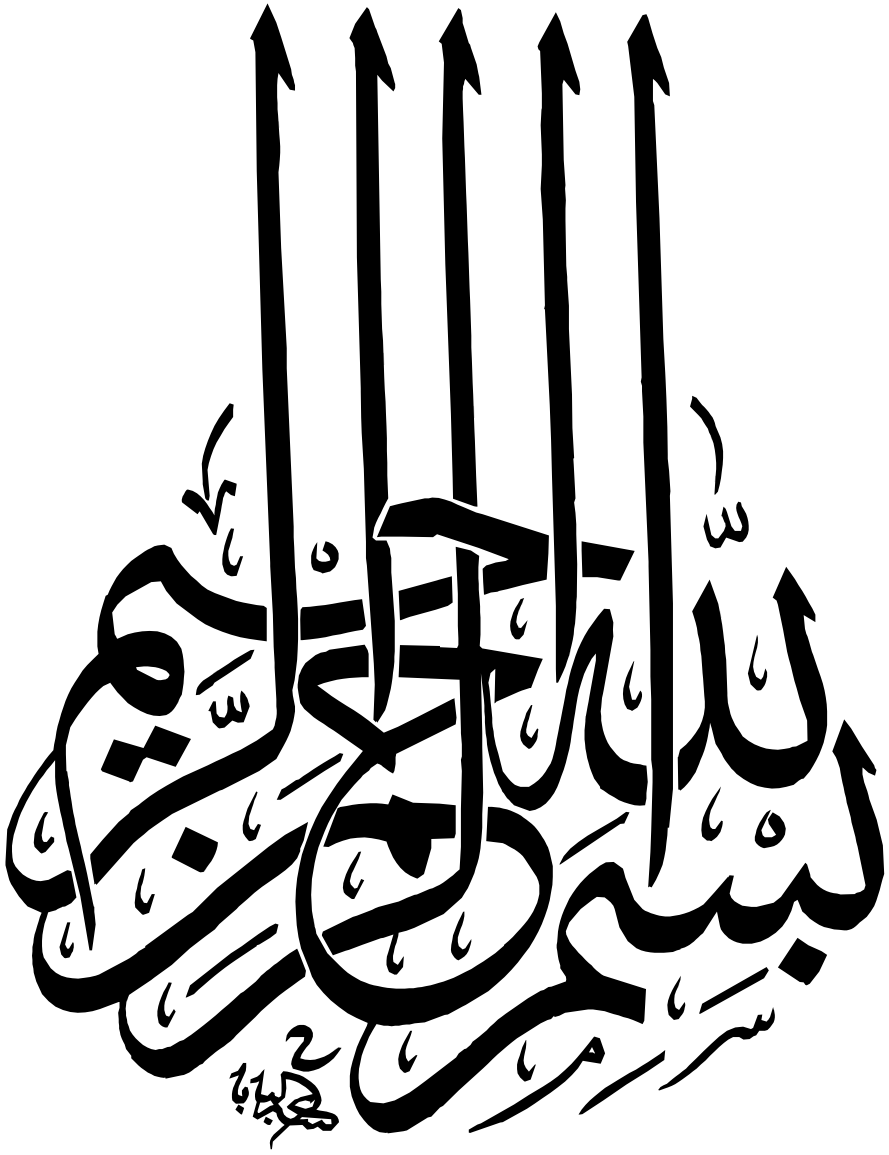
بسم الله الرحمن الرحيم

إجازة الرسالة العلمية

تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية

إعداد

شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه

في تخصص التربية الإسلامية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأعضاء	الاسم	الرتبة العلمية	التوقيع
مشرفا ومقررا	أ.د ماجد بن عبدالله الحبيّب	أستاذ	
عضوا	د. جمانة بنت بكر آل دخنان	أستاذ مشارك	
عضوا	أ.د جميلة بنت حمود البلوي	أستاذ	

بتاريخ 1448/1/1هـ الموافق 2026/6/16م

ختم القسم المختص

الإهـداء

إلى والديَّ الكريمين

إلى إخواني وأخواتي

إلى كل من كان لي سندًا ومعينًا

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلة الله أن يجعله خالصًا صوابًا.

الباحثة

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، له الحمد والشكر على ما أنعم به عليَّ من توفيق وعون لإتمام هذه الدِّراسة.

ثمَّ أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة وأخصُّ بالشكر كلية التربية وقسم أصول التربية على الدعم والرعاية.

كما أتقدَّم بالشكر إلى سعادة الأستاذ الدكتور/ ماجد بن عبد الله الحبيّب، المشرف على هذه الرسالة؛ على ما بذله من جهد كبير وما قدَّم من توجيهات كان لها بالغ الأثر في إنجاز الدِّراسة.

وخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة؛ د/ جمانة بنت بكر آل دخنان و أ.د/ جميلة بنت حمود البلوي؛ على تفضُّلهما بقبول المناقشة وإثرائها بالتوجيهات القيمة، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتقدَّم بآيات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وساندني خلال مسيرتي الأكاديمية من أساتذة وزملاء وباحثين.

الباحثة

مستخلص الدِّراسة

عنوان الدِّراسة: تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

الباحثة: شعاع بنت عبد الله بن مسلط العنزي **المشرف:** أ.د. ماجد بن عبد الله بن محمد الحبيّب.

الدرجة العلمية: دكتوراة **الجامعة والكلية:** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة –كلية التربية.

القسم والتخصص: أصول التربية– التربية الإسلامية **العام الجامعي:** ١٤٤٧هـ/٢٠٢٦م.

سعت الدِّراسة إلى تقديم تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، وقد اتبعت الباحثة المنهج المزجي الذي تضمَّن مرحلتين متتابعتين: المرحلة الأولى الدِّراسة الكمية وفيها تمَّ تطبيق الاستبانة على عينة مجتمع الدِّراسة، وهم جميع العاملين في الإصلاح الأسري بـ (جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة بالرياض)، (جمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة ببريدة)، (جمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة بالدمام)، (جمعيَّة أسرية للتنمية الأسريَّة بالأحساء)، (جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بجدة)، (جمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة)، (جمعيَّة ألفة للتنمية الأسريَّة بعرعر)، (جمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك)، (جمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة)، (جمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها) والبالغ عددهم (٢١٤)، وفي المرحلة الثانية تمَّ تطبيق الأداة النوعية وفيها تمَّ إجراء مجموعة نقاش بؤرية مع (١٤) خبيرًا من الخبراء والمتخصصين بموضوع الدِّراسة؛ للتعرُّف على متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء مصادر التربية الإسلاميَّة. وقد أظهرت نتائج الدِّراسة أن واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري جاء بدرجة عالية؛ حيث بلغ متوسط الحساب الكلي للمحور الأول (٤,١٣ من ٥,٠٠)، ولا سيَّما فيما يتعلق بالتسامح والتفاهم الأسري والتوعية بالحقوق والواجبات ونشر ثقافة الصلح في المجتمع، وتفاوت واضح في مستوى تحقق بعض الممارسات الوقائيَّة والتنمويَّة، كما أظهرت النتائج أن المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري عن القيام بدورها التربوي بلغت نسبة (٣,٣٤ من ٥,٠٠)، ومن أبرزها: ضعف متابعة الحالات بعد الانتهاء من الصلح، وندرة الدراسات الداعمة لتطوير أساليب الإصلاح الأسري، وضعف التعاون مع المؤسسات والمراكز التعليميَّة.

وفي ضوء هذه النتائج حدَّد الخبراء من خلال مجموعة النقاش البؤرية –مجموعة من المتطلبات- كان من أهمها: متطلبات معرفيَّة تتمثل في توفير دليل معرفي موحَّد لمراكز الإصلاح الأسري مستند إلى التربية الإسلاميَّة، إضافة إلى متطلبات بشريَّة تمثلت في ضرورة استقطاب الكفاءات البشريَّة في مراكز الإصلاح الأسري.

ووفقًا للنتائج قدَّمت الدِّراسة تصورًا مقترحًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، وعددًا من التوصيات لتحقيق ذلك.

Abstract

Thesis Title: A Proposed Perception for Developing the Educational Role of Family Reform Centers in Saudi Arabia, in Light of Islamic Education.

The Researcher name: Shoaa Abdullah Moslat Al Anazi.

The Supervisor name: Prof. Dr. Majid Abdullah Muhammad Al Habib.

Degree: PhD

University and College: Imam Mohammed Bin Saud Islamic University - College of Education.

Major and Department: Foundations of Education – Islamic Education..

The Academic **year**: 1447.AH- 2026.AD

This study aimed to provide a proposed perception for developing the educational role of family reform centers in Saudi Arabia, in light of Islamic education. The researcher applied the mixed methods research, which includes two consecutive stages: The first stage was the quantitative study, which included a questionnaire. The questionnaire was applied to all the study population that is composed of (214), who work in the family reform for those associations: (Ibn Baz Association for Family Development in Riyadh), (Osrah Association for Family Development in Buraidah), (Weaam Association for Family Development in Dammam), (Osarya Association Family Development in Al-Ahsa), (Almawaddah Association for Family Development in Jeddah), (Tawafoq Association for Family Reform in Madinah), (Olfah Association for Family Development in Arar), (Family Development Association in Tabuk), (Family Development Association in Al Baha), and (Family Development Association in Abha). In the second stage, a qualitative tool was conducted, which included the focus group discussion of (14) experts and specialists in the study's subject. To identify the requirements for developing the educational role of family reform centers in Saudi Arabia, in light of Islamic educational sources. The study reached the following results: the reality level of the educational role of family reform centers was high, with an arithmetic average of (4.13 out of 5.00).

Especially with regard to tolerance, understanding among family members, raising awareness of rights and duties, also promoting a culture of peace in the society. However, there was a clear discrepancy in the level of practicing some preventative and developmental practices. The results also showed that the obstacles which obstruct family reform centers from playing their educational role ranged between (3.34 out of 5.00). One of the most prominent was weak follow-up of cases after the conciliation agreement, the lack of studies that support the development of family reform methods, and weak cooperation with educational institutions and centers.

In light of these findings, the experts, through the focus group discussion, identified a number of key requirements. The most important of these were cognitive requirements, including the provision of a unified knowledge guide for Family Reconciliation Centers grounded in Islamic education. In addition, human-resource requirements were highlighted, particularly the need to attract and recruit qualified personnel to work in Family Reconciliation Centers.

According to the results, the study provided this proposed perception for developing the educational role of family reform centers in Saudi Arabia, in light of Islamic education. In addition to providing other recommendations on this subject.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصَّفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
مستخلص الدِّراسة باللغة العربيَّة	ج
مستخلص الدِّراسة باللغة الإنجليزية	د
فهرس المحتويات	هـ
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ي
فهرس الملاحق	ي
فهرس الآيات	ك
فهرس الأحاديث	م
الفصل الأول: التعريف بمشكلة الدِّراسة	١-١٠
١-١ تمهيد.	١
١-٢ مشكلة الدِّراسة.	٥
١-٣ أسئلة الدِّراسة.	٦
١-٤ أهداف الدِّراسة.	٧
١-٥ أهميَّة الدِّراسة.	٧
١-٦ حدود الدِّراسة.	٨
١-٧ مصطلحات الدِّراسة.	٩
الفصل الثاني: الإطار المفهومي والدِّراسات السَّابقة	١٢-٨٠
تمهيد	١٣
٢-١ أولًا: الإطار المفهومي:	١٢
٢-١-١ المبحث الأول: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة:	**١٢**
٢-١-١-١المطلب الأول: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلامية	١٣
أولًا: مفهوم الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة:	١٣
ثانياً: مشروعية الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة.	١٤

الموضوع	الصَّفحة
ثالثاً: أهميَّة الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة.	١٥
رابعاً: أركان الصلح في التربية الإسلاميَّة	١٦
خامساً: أساليب الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة.	١٧
سادساً: مبادئ الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة.	٢٧
٢-١-١-٢ المطلب الثاني: الخلافات الأسريَّة.	٢٨
أولاً: مفهوم الخلافات الأسريَّة.	٢٩
ثانياً: أسباب الخلافات الأسريَّة.	٢٩
ثالثاً: آثار الخلافات الأسريَّة على الأسرة والمجتمع.	٣٢
٢-١-٢ المبحث الثاني: الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري:	**٣٥**
أولاً: البرامج التربويَّة في مراكز الإصلاح الأسري.	٣٥
ثانياً: دور المصلحين الأسريين التربوي.	٣٦
ثالثاً: الكفايات العلمية والتربوية المطلوبة للمصلحين الأسريين.	٣٧
رابعاً: الأساليب التربويَّة المستخدمة في الإصلاح الأسري.	٣٩
خامساً: الآثار التربويَّة للإصلاح الأسري على الأسرة والمجتمع.	٤٣
٢-١-٣ المبحث الثالث: جهود مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:	٤٥
٢-١-٣-١ المطلب الأول: مراكز الإصلاح الأسري التابعة لمحاكم الأحوال الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٥٢
أولاً: محكمة الأحوال الشخصيَّة	٤٥
ثانياً: مركز المصالحة	٤٦
ثالثاً: منصة تراضي	٤٧
رابعاً: المصلح	٤٧
خامسًا: نشأة المراكز والبرامج التي تدعم الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة:	٤٧
سادسًا: أهداف مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٤٩
سابعاً: مبادئ الإصلاح في مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٤٩

الموضوع	الصَّفحة
ثامنًا: حقوق المصلح في مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٥٢
٢-١-٣-٢ المطلب الثاني: مراكز الإصـــلاح الأســـري التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة.	٥٢
أولاً: مفهوم جمعيَّات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٥٢
ثانياً: جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.	٥٢
ثالثاً: أهداف الإصلاح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرية بالمملكة العربية السعوديَّة	٥٣
رابعاً: قيم مراكز الإصلاح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرية بالمملكة العربية السعوديَّة	٥٤
خامساً: مجالات عمل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرَّية	٥٤
سادساً: مصادر القضايا الواردة لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرَّية	٥٥
سابعاً: إحصائيات مراكز الإصلاح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرَّية	٥٦
ثامناً: خطوات الصلح الأسري في جمعيَّات التنمية الأسرَّية	٥٧
٢-٢ ثانيًا: الدراسات السابقة	٦٠
٢-٢-١ التعليق على الدراسات السابقة.	٦١
الفصل الثالث: منهجية الدِّراسة وإجراءاتها	**٦٩-٨٩**
٣-١ مدخل الدِّراسة ومنهجها	٦٩
٣-٢ مجتمع الدِّراسة	٧٠
٣-٣ عينة الدِّراسة	٧٢
٣-٤ أداتا الدراسة	٧٨
٣-٥ إجراءات تطبيق الدِّراسة	٨٧
٣-٦ أساليب المعالجة الإحصائية	٨٩
الفصل الرابع: عرض وتحليل نتائج الدِّراسة	٩١-١٢٠
٤-١ تحليل ومناقشة نتائج السؤال الأول.	٩١
٤-٢ تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثاني.	٩٧
٤-٣ تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثالث.	١٠٣
الفصل الخامس: خلاصة الدِّراسة وتوصياتها ومقترحاتها	**١٢٢-١٢٦**
٥-١ ملخص الدِّراسة.	١٢٢

الموضوع	الصَّفحة
٥-٢ توصيات الدِّراسة.	١٢٣
٥-٣ مقترحات بحثيَّة مستقبليَّة.	١٢٥
الفصل السادس: التصوُّر المقترح	١٢٨-١٥٢
تمهيد.	١٣١
٦-١فلسفة التصوُّر المقترح.	١٢٩
٦-٢ رسالة التصوُّر المقترح.	١٢٩
٦-٣ رؤية التصوُّر المقترح.	١٣٠
٦-٤ أهداف التصوُّر المقترح.	١٣٠
٦-٥ منطلقات التصوُّر المقترح.	١٣١
٦-٦ مبررات التصوُّر المقترح.	١٣٣
٦-٧ آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح.	١٣٥
٦-٨ معوقات تنفيذ التصوُّر المقترح وكيفية التغلب عليها.	١٣٨
٦-٩ الجهات المنفذة والمستفيدة من التصوُّر المقترح.	١٤١
٦-١٠ النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة.	١٤٥
المراجع	**١٥٠-١٦٠**
المراجع العربيَّة.	١٥٠
المراجع الأجنبية.	١٦٠

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصَّفحة
٢-١	الاحصائيات التفصيلية لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية	٥٦
٢-٢	أوجه الاختلاف بين مراكز الإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصيَّة التابعة لوزارة العدل ومراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة	٥٨
٣-١	منهج الدِّراسة وتصميمها	٧٠
٣-٢	مجتمع الدِّراسة من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري	٧١
٣-٣	مجتمع الدِّراسة والعينة المستهدفة والفعلية من العاملين في مركز الإصلاح الأسري	٧٣
٣-٤	توزيع أفراد الدِّراسة حسب متغير الدرجة العلمية	٧٤
٣-٥	توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب جهة العمل	٧٥
٣-٦	توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب سنوات الخبرة في الإصلاح الأسري	٧٦
٣-٧	توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدِّراسة	٧٩
٣-٨	معاملات ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدِّراسة (ن=٣٣	٨٠
٣-٩	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدِّراسة	٨١
٤-١	استجابات أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حول المحور الأول "واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة" مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة	٩١
٤-٢	استجابات أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حول المحور الثاني "معوقات الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة" مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة	٩٧
٤-٣	النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات المعرفية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة	١٠٤
٤-٤	النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة	١٠٨
٤-٥	النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات التشريعية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة	١١٣
٤-٦	النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة	١١٨

فهرس الأشكال

رقم الشكل	موضوع الشكل	الصَّفحة
٣-١	توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب الدرجة العلمية	٧٥
٣-٢	توزيع أفراد الدِّراسة حسب جهة العمل	٧٦
٣-٣	توزيع أفراد عينة الدِّراسة حسب سنوات الخبرة	٧٧
٣-٤	مخطط تفصيلي للخطوات المنهجية لدليل المناقشة البؤرية	٨٣
٦-١	الجهات الداعمة والمنفذة والمستفيدة من مُقترح تطوير الدور التربوي للإصلاح الأسري	١٤٤

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصَّفحة
١	استبانة العاملين في الإصلاح الأسري في صورتها الأوَّلية	١٦٢
٢	قائمة سماء محكمي استبانات الدِّراسة	١٧١
٣	استبانة العاملين في الإصلاح الأسري بصورتها النهائية	١٧٣
٤	دعوة الخبراء لحلقة النقاش	١٨١
٥	استبانة حلقة النقاش البؤرية بصورتها النهائية	١٨٤
٦	قائمة أسماء محكمي حلقة النقاش البؤرية	١٩١
٧	قائمة المشاركين في حلقة النقاش البؤرية	١٩٤
٨	التصوُّر المقترح بصورته الأوَّلية	١٩٥
٩	قائمة أسماء محكمي التصوُّر المقترح	٢٢١
١٠	خطابات تسهيل مهمَّة الباحث وموافقات الجهات المعنيَّة	٢٢٣

فهرس الآيات

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا	الروم: ٢١	٢
﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ	النساء: ٢١	٢
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ	البقرة: ٢٢٩	٣
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا	النساء: ٣٥	٣-١٩-٣١
﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ	الفرقان: ٦٧	٣٨
﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا	النساء: ١٢٨	١٩
﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ	الحجرات: ١٠	٢٠
﴿ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ	النساء: ١١٤	٢٠
﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ	الشورى: ٤٠	٢١
﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ﴾	البقرة: ٢٢٨	٢٢-٢٧
﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ	النور: ٣٢	٢٢
﴿ وَٱلطَّيِّبَـٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَـٰتِ ۚ	النور: ٢٦	٢٣
﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً	النور: ٣	٢٣
﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ	النساء: ٢٢	٢٤
﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ	النساء: ١٢	٢٤
﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ	النساء: ٤	٢٤
﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ﴾	النساء: ٢٤	٢٥
﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ	النساء: ٣٤	٢٥
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ	النساء ١٩	٢٥
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ	النساء: ٣	٢٦
﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ	الطلاق: ٧	٢٥
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ	النساء: ١٩	٢٥
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا	التحريم: ٦	٢٦
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَـٰثَ وَرُبَـٰعَ	النساء: ٣	٢٦

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ	النساء: ٣	٢٦
﴿ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا۟	النساء: ٣٤	٢٧-٣١
﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ	الأحزاب: ٣٣	٢٧
﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ	الطلاق: ٤	٢٨
﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ	البقرة: ٢٣٣	٢٩
﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا	طه: ١٣٢	٢٩
﴿ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ	الأحزاب: ٥	٣٠
﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ	البقرة: ٢٣٢	٣٠
﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ	النساء: ١٣٠	٣٢
﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ	البقرة: ٢٢٩	٣٢
﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ	النساء: ١١٤	٣٢-٣٣
﴿ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ	الحجرات: ٩	٣٣
﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا	الفرقان: ٦٧	٣٨
﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا	النساء: ٣٥	٤٢
﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا	المجادلة: ١	٤٦
ذَٰ ﴿ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ	الطلاق: ٢	٤٧
﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	البقرة: ٢٣٧	٤٨
﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ	النساء: ٢١	٤٨
﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟	النساء: ٩	٤٨

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
ثلاثٌ جِدُّهنَّ جدٌّ وَهَزلُهُنَّ جِدٌّ	٣
أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ	٣
ما غِرْتُ على أَحَدٍ من أَزْوَاجِ النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ	٣٦
والرَّجُلُ في أَهْلِهِ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ	٣٧
وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا	٣٧
تزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم	٤٠
ألا أخبرُكم بأفضلَ من درجةِ الصيامِ والصلاةِ والصدقةِ	٢٠
لا أعدُّه كاذبًا الرجلُ يصلحُ بين الناسِ	٢١
تُنْكَحُ المرْأَةُ لأرْبَعٍ	٢٢
الدنيا متاعٌ وخيرُ متاعِ الدنيا المرأةُ الصَّالحةِ	٢٢
التي تَسُرَّهُ إِذَا نَظَرَ وتُطِيعه فيما أمر	٢٢
إذا خَطَبَ إليكم من ترضونَ دينَهُ وخلقهُ، فزوجوه	٢٣
اذهبْ فانظرْ إليها، فإنَّه أحرَى أنْ يؤدمَ بينكُما	٢٣
لا تُنْكَحُ الأيِّمُ حتَّى تُسْتَأْمَرَ	٢٣
تزوَّجوا الوَدودَ الولود	٢٤
إنَّ مِن أشَرِّ النَّاس عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يومَ القِيَامَةِ	٢٤
لا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةٌ	٢٤
فاسْتَوْصُوا بالنِّساء خَيْرًا	٢٤
انظُرْ وَلَو خَاتَمًا من حَدِيدٍ	٢٥
اسْتَوْصُوا بالنِّساءِ؛ فإنَّ المرْأَةَ خُلِقَتْ مِن ضِلَعٍ	٢٥
اللهم هذا فِعْلِي فيمَا أَملِك	٢٦
إنَّمَا الطاعةُ فِي المعْرُوف	٢٦
لا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أنْ تَصُومَ وزَوْجُها شاهِدٌ إلَّا بإذْنِهِ	٢٧
لَا يَحِلُّ لِامرأةٍ تُؤمِنُ باللهِ واليَومِ الآخرِ أَن تَحُدُّ على مَيتٍ	٢٨
مَن لا يَرحَمْ، لا يُرحَمْ	٢٨
أَكُلّ وَلدك نحلته مثله	٢٨
إنكم تُدْعَون يَومَ القِيامةِ بأسمائكم وأسماءِ آبائكم	٢٨
أنتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكَحِي	٢٩
مَا مِن عبْدٍ يسْترْعِيهِ اللهُ رَعيَّة	٢٩

طرف الحديث	الصفحة
يا غلام، سَمِّ الله، وَكُلْ بيمينك	٣٠
لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ	
إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَهُ	٣٣
اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ	٤٧
لقد قلتِ كلِمَةً لو مُزِجت بماءِ البحرِ لمزجته	
لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً. إنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ	٤٨
أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ	٤٨

الفصل الأول

التعريف بمشكلة الدِّراسة

- تمهيد.
- مشكلة الدِّراسة.
- أسئلة الدِّراسة.
- أهداف الدِّراسة.
- أهميَّة الدِّراسة.
- حدود الدِّراسة.
- مصطلحات الدِّراسة.

الفصل الأول

التعريف بمشكلة الدِّراسة

١-١ تمهيد:

تُعد الأسرة اللبنة الأولى التي تُشكّل تكوين المجتمع، وهي النواة الأساسيَّة في قوة تماسكه، كما أنها المنبع الذي يستقي منه الإنسان القيم والمبادئ التي وضعتها التربية الإسلاميَّة، فصلاح الفرد نابعٌ من صلاح الأسرة وصلاح المجتمع ينبع عن صلاح الأسرة التي يتكوَّن منها.

وقد عنيت التربية الإسلاميَّة بالأسرة عنايةً عظيمةً وأولتها مكانةً كبيرةً؛ حيث جعلتها مكانًا للسكينة والمودة والرحمة؛ قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة الروم:٢١]، كما جعلت رباط الزوجيَّة ميثاقًا غليظًا؛ فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ [سورة النساء:٢١]

وجاء اهتمام التربية الإسلاميَّة في كل ما من شأنه أن يحافظ على هذه الرابطة ويسهم في تماسكها واستقرارها والحفاظ عليها؛ لأنها تندرج تحت مقصد حفظ النسل والذي يُعد من مقاصد التربية الإسلاميَّة.

إلَّا أن المتأمل في واقع الأسر يجدها تعرَّضت للعديد من المشكلات نتيجة التطور والتغير الاجتماعي، والمجتمع السعودي مثله مثل بقية المجتمعات قد تعرَّض للعديد من التغيرات الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والانفتاح على المجتمعات الأخرى أكثر من ذي قبل؛ مما انعكست آثار هذه التغيرات على الحياة الاجتماعيَّة والأسرة بشكل أكبر، ومن تلك الآثار التفكك الأسري. (الصغير، ١٤٢٨، ص ١٧)

ويُعد التفكك من أخطر المشكلات التي تواجه الأسرة اليوم؛ حيث يرجع ذلك إلى فشل العلاقات الأسريَّة وانحلالها؛ ممَّا يؤثر سلبًا على الأبناء وعلى المجتمع ككل، فله تأثيرٌ كبيرٌ على سلوكيات الأبناء وصحتهم النفسيَّة وتكيفهم الاجتماعي وتحصيلهم الدراسي، كما أكدت ذلك

دراسة سارة الأحمد (٢٠٢٣م) التي أشارت إلى تأثير التفكك الأسري على تنشئة الأبناء داخل الأسرة، ويظهر ذلك من خلال كره المجتمع، وتزايد النظرة السلبية تجاه الأهل، وانتشار العنف داخل الأسرة والشعور بالوحدة والحرمان، كما أشارت دراسة (محمد، ٢٠١٩م) على أن التفكك أكبر معيق للتنمية المجتمعية؛ لأن التنمية تعتمد على وجود أسر مترابطة قائمة بوظائفها وتنتج أفرادًا إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة عليهم.

علاوة على آثار الطلاق السلبية المترتبة على الأبناء وعلاقتهم بوالديهم فبعد الطلاق والمشكلات التي تطرأ على الأسرة يفقد الطفل التواصل مع أحد والديه، ويتلقى التربية من بيئتين مختلفتين، كما تتغير بيئته الأسريَّة ومكان الدِّراسة والرفاق؛ ممَّا يؤثر عليه من الناحية النفسيَّة والعقليَّة والاجتماعيَّة؛ وهذا ما يجعلهم أكثر عرضة للتشتت العاطفي والنفسي خاصة عندما يستمر النزاع بين الزوجين حتى بعد الطلاق ويقحم الطفل في النزاع بين الوالدين كطرف فيه كما ذكرت دراسة (كفافي، ٢٠١٨) ودراسة (الويزة، ٢٠٢٠م).

ولقد ضيقت التربية الإسلاميَّة في كل ما يعود على الأسرة بالتفكك والانحلال حيث ذمَّت الطلاق وجعلت له آدابًا وضوابطًا قبل وقوعه وحذرت من التلاعب فيه، فقد جعلت الطلاق على مراحل ثلاث: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [سورة البقرة:٢٢٩]، كما جاء في الحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم): " ثلاثٌ جِدُّهنَّ جدٌّ وَهَزلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكاحُ والطَّلاقُ والرَّجعةُ" (صحيح أبي داوود، ١٤٢٣هـ، ص٣٩٧، ح١٩٠٤)، فالأصل في التربية الإسلاميَّة ديمومة الحياة الزوجيَّة، والأصل في الطلاق المنع، لقول رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ" (صحيح أبي داوود، ١٤٢٣هـ، ص٤٢٥، ح١٩٢٨)، إلا أن بعض المشكلات الأسريَّة قد تتفاقم وتصل إلى الطلاق أو الخلع؛ ممَّا جعل التربية الإسلاميَّة توجه الزوجين إلى الإصلاح الأسري مما يساعد في حل الخلافات بينهما ويحافظ على بيت الزوجيَّة، وفي ذلك يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ شِقَاقَ بَيۡنِهِمَا فَٱبۡعَثُواْ حَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهِۦ وَحَكَمٗا مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرٗا ﴾ [سورة النساء:٣٥].

ولقد اهتمت المملكة العربيَّة السعوديَّة بالأسرة وحرصت على استقرارها وتماسكها؛ وذلك لأنه ينعكس بشكل مباشرٍ على تطور المجتمع واستقراره؛ إذ تمَّ تقديم العديد من المبادرات

والقرارات في مجال الإصلاح الأسري، وذلك من خلال النظام الأساسي للحكم فقد نصَّ القانون الأساسي رقم (أ/٩٠) الصادر بتاريخ (٢٧_٨_١٤١٢هـ) في المادة التاسعة على "أن الأسرة هي نواة المجتمع السعودي"، كما نصت المادة العاشرة على "حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربيَّة والإسلاميَّة ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم" (النظام الأساسي للحكم السعودي، ١٤١٢هـ).

كما أكَّد قانون الأحوال الشخصيَّة السعودي على إلزام كل من الزوجين حقوقًا للآخر، وفي حال الشقاق بينهما وتعذر الإصلاح؛ فإنه يتعين اختيار حكم من أهلهما؛ وذلك لحل الشقاق ومحاولة الإصلاح (نظام الأحوال الشخصيَّة، ١٤٤٣هـ، ص ص٢١-٢٣).

ومن صور اهتمام المملكة العربيَّة السعوديَّة بالأسرة إنشاء مجلس شؤون الأسرة الذي أُنشئ بموجب قرار تاريخ ١٤٣٧/١٠/٢٠هـ؛ الذي يهدف للرقي بالأسرة السعوديَّة وتعزيز مكانتها وحمايتها من كل المهددات والمخاطر المحتملة. (تنظيم مجلس شؤون الأسرة، ١٤٣٧هـ)

كما أن الأسرة تمثل أحد المرتكزات الرئيسة والمهمة في رؤية٢٠٣٠؛ فقد أولتها اهتمامًا بالغًا؛ حيث جاءت تحت أهم المحاور التي ترتكز عليها رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة وهو المجتمع الحيوي الذي يعتبر أساسًا لتحقيق هذه الرؤية، وذلك بجعل بنيانه متينًا من خلال تمكين الأسرة وتسليحها بعوامل النجاح اللازمة.

ومن صور اهتمام المملكة العربيَّة السعوديَّة بالأسرة إنشاء مراكز للإصلاح الأسري وتُعد مكاتب الصلح إحدى المؤسسات القانونية التي يمكن اللجوء إليها عن طريق تعيين طرف محايد يكون هو الوسيط الذي يساعدهم للوصول إلى حل نابع منهم، وذلك كبديل لوصولهم إلى التقاضي، فهي مرحلة قبلية قبل عرض النزاع على القضاء تهدف لحل الخلاف والوصول لاتفاقات بين الزوجين وأفراد الأسرة حيال مشكلات قد يطول الزمن للفصل فيها أمام المحاكم (الخواري، ٢٠٢٣م، ص٢٠٣).

وامتدادًا لهذا الاهتمام، يشهد واقع مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة حاليًّا قفزةً نوعية متمثلة بالتحول الرقمي، حيث لم يعد الإصلاح عملًا عفويًا بل بات عملًا ممنهجًا ترعاه مبادرات رؤية ٢٠٣٠ م، وتترجمه عمليًّا المنصات الرقمية وعلى رأسها منصة ترضي، وهذا التحول الرقمي لايسهم فقط بتسريع حل النزاعات بل يمنح الإصلاح الأسري أبعادًا تنظيمية تضمن فعاليته واستدامته.

ونظرًا لنمط الحياة المعاصر وما يصاحبها من ضغوطات أدت إلى تزايد معدل الخلافات الأسريَّة بات من الضروري أن تنهض الجمعيات والمؤسسات غير الربحية بمسؤوليتها المجتمعية من خلال تفعيل دورها في تقديم الحلول التوعوية والإرشادية والإسهام في تحقيق الإصلاح الأسري وتقوية دعائم الاستقرار داخل الأسرة.

١-٢ مشكلة الدِّراسة:

تعد جمعيات التنمية الأسريَّة هي جمعيات غير ربحية تعني بدعم الأسرة ومسجلة في وزارة الموارد البشريَّة؛ وتهدف مراكز الإصلاح الأسري فيها إلى نشر ثقافة الصلح في المجتمع، وحفظ الود في العلاقات الأسريَّة، عبر مصلحين مؤهلين ومتخصصين، وتسعى هذه المراكز من خلال برامجها المتنوعة إلى تقديم المساعدة للأسر لمواجهة التحديات التي تعترض الأسرة، وتسعى لحل المشكلات الزوجيَّة من خلال خطط علاجية تربوية، كما أثبتت دراسة العنزي (٢٠٢١م) بأن لمراكز الإصلاح الأسري أدوارًا بالغة؛ وذلك بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في حل القضايا الأسريَّة، وتوعية المجتمع بأهمية التماسك الأسري، وتبصير الزوجين بعواقب النزاعات وتأثيرها على العائلة والمجتمع، وحل الخلافات الزوجيَّة قبل الطلاق وتعزيز أساليب الحوار والتفاهم بين الزوجين.

ولمراكز الإصلاح الأسري دورٌ تربويٌّ كبيرٌ يتمثل في الإرشاد الأسري الوقائي والعلاجي من أجل لمّ شمل الأسرة ومعالجة الخلافات الأسريَّة بشكل سليم متجرد عن كل المؤثرات الشخصيَّة السلبية بشكل ودي، وإيجاد اختيارات بديلة للحكم القضائي" (الفقراء، ٢٠١٩م، ص٧)، كما أن مراكز الإصلاح الأسري تُعد الحل الأخير في حماية بيت الزوجيَّة من التصدع وعلى الرغم من الأهمية البالغة والدور التربوي الكبير المنوط بمراكز الإصلاح الأسري إلا أن واقعها الحالي لايزال دون المستوى المطلوب مما يستدعي من العاملين استشعار دورهم المهم وتطوير أدائهمكما أكدت على ذلك دراسة (الحبيب، ٢٠٢٠م)، و(الصغير، ٢٠٢٠م).

ولجمعيات التنمية الأسريَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة دورٌ بارزٌ في تحقيق الاستقرار الأسري ومعالجة النزاعات بين الأسرة؛ حيث تعكس التقارير الرسمية حجمًا كبيرًا من الجهود المبذولة، إذ سجلت جمعيَّة المودة في جدة تسوية٤٠١ حالة صلح خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م، في حين حققت جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة لعام ٢٠٢٥م ١٠٨ حالات، وفي جمعيَّة أسرة للتنمية

الأسريَّة ببريدة بلغت حالات الصلح ١٤٢حالة (موقع أسرة، ٢٠٢٤م)، كما أظهر التقرير السنوي لجمعيَّة توافق بالمدينة لعام ٢٠٢٤م إنهاء ١٠٣٦ قضية بالصلح، بينما أثمرت جهود جمعيَّة أسرية للتنمية الأسريَّة بالأحساء عن حلّ ١٤٠حالة بالصلح وفقًا لتقريرها لعام ٢٠٢٣م، وفي السياق ذاته ارتفع مؤشر الصلح في جمعيَّة وئام بالدمام ليصل إلى ٥٤٪ بحسب تقرير الأداء لعام٢٠٢٤م، وتوزّعت بقية الجهود لتشمل ٢٩مستفيدًا في جمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة لعام ٢٠٢٤م، و٦٠ حالة في جمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها لعام ٢٠٢٣م، و٢٠ حالة لعام ٢٠٢٢م، وصولًا إلى ٤٧ حالة في جمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك لعام ٢٠٢٤م.

إلا أن دور هذه المراكز يحتاج إلى جهدٍ مضاعف نظير تزايد نسب الطلاق والخلع؛ حيث بلغت صكوك الطلاق بحسب (الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠٢٠م) ٥٧,٥٩٥ صكًّا مرتفعًا عن عام ٢٠١٩م بنسبة ١٢,٧٪، وهذا ما يحتم التطوير في دورها التربوي من أجل أن تؤتي ثمارًا أكبر.

وعلى الرغم من اهتمام الدراسات بالإصلاح الأسري ومعوقاته وضرورة تأهيل المصلحين كما في دراسة الحجيلي (٢٠١٤م)، ودراسة السلمي (٢٠٢١م)، ودراسة القرشي(٢٠٢٣م)، إلا أنها ركزت على الجوانب الإجرائية والوصفية، ولم تقدم إطارًا تربويًا إسلاميًا متكاملًا لتطوير أداء مراكز الإصلاح الأسري؛ لأجل ذلك تحددت مشكلة الدِّراسة لتضع تصوُّرًا مُقترحًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

١– ٣ أسئلة الدِّراسة:

سعت الدِّراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: **ما التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز لإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

١. ما واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر العاملين فيها؟
٢. ما المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي من وجهة نظر العاملين فيها؟
٣. ما متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء

التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر الخبراء؟

٤. ما التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؟

١-٤ أهداف الدِّراسة:

سعت الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٢. الكشف عن المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٣. تحديد متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء.

٤. بناء تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

١-٥ أهميَّة الدِّراسة:

تتجلى أهميَّة هذه الدِّراسة من ناحيتين: نظريَّة، وتطبيقيَّة:

أولاً: الأهميَّة النظريَّة:

١. تكتسب هذه الدِّراسة أهميتها من أهميَّة موضوع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري؛ لما له من دلالاتٍ تربوية تنعكس على الأسرة والمجتمع في المملكة العربيَّة السعوديَّة.

٢. تهتم الدِّراسة الحالية بتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وهذا يسهم بالمحافظة على التماسك الأسري والبناء المجتمعي، فدلالة نشر الإصلاح الأسري ونبذ التفكك الأسري واجب ديني ومسؤولية وطنية ينبغي تعزيزها في نفوس الجميع.

٣. تنسجم هذه الدِّراسة مع اهتمام رؤية المملكة ٢٠٣٠م بالأسرة السعوديَّة التي هي أساس المجتمع الحيوي.

١. لعلَّ هذه الدِّراسة أن تثري المكتبة العربيَّة عمومًا والسعودية بشكل خاص في مجال الدراسات التي تهتم بالإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة.

ثانياً: الأهميَّة التطبيقيَّة:

١. قد تفيد هذه الدِّراسة الباحثين والمختصين بالشأن الأسري والمراكز التي تعنى بالأسرة ومجلس شؤون الأسرة؛ من أجل التطوير والتحسين.
٢. من المؤمل أن تستفيد جمعيات التنمية الأسريَّة من التصوُّر المقترح المتعلق بتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري.
٣. تشخيص واقع جهود الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، ومعرفة أوجه القصور لدعمها، وأوجه القوة لتعزيزها عبر التصوُّر المقترح للدراسة.
٤. قد تفيد هذه الدِّراسة المصلحين الأسريين العاملين في مراكز الإصلاح الأسري في وضع برامج تحقق الدور التربوي المنشود لهذه المراكز.
٥. من المؤمل أن تسهم هذه الدِّراسة عبر تصورها المقترح المتعلق بتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري إلى تخفيض نسب الطلاق والخلع والتفكك الأسري.

١-٦ حدود الدِّراسة:

أولاً: الحدود الموضوعيَّة: اقتصرت الدِّراسة على تقديم تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة، وذلك بعد تشخيص واقع الدور التربوي لجهود مراكز الإصلاح الأسري، والتعرُّف على المعوقات وتحديد المتطلبات المعرفيَّة والبشريَّة والتشريعيَّة والماديَّة، في ضوء التربية الإسلاميَّة.

ثانياً: الحدود الزمانيَّة: طبقت الدِّراسة في الفصل الدراسي الأول والثاني لعام ١٤٤٧هـ.

ثالثاً: الحدود المكانيَّة: طبقت الدِّراسة –بفضل الله– في عدد من مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة وهي كالآتي:

١. من المنطقة الوسطى: جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة، وجمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة ببريدة.
٢. ومن المنطقة الشرقيَّة: جمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة بالدمام، وجمعيَّة أسريّة للتنمية الأسريَّة بالأحساء.
٣. ومن المنطقة الغربيَّة: جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بجدة، وجمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة.

٤. ومن المنطقة الشماليَّة: جمعيَّة ألفة للتنمية الأسريَّة بعرعر، وجمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك.

٥. ومن المنطقة الجنوبيَّة: جمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة، وجمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها.

وقد تمَّ اختيار هذه الجمعيات؛ لأنها تمثل وسط وشرق وغرب وشمال وجنوب المملكة العربيَّة السعوديَّة.

١-٧ مصطلحات الدِّراسة:

يُقصد بمصطلحات الدِّراسة؛ التعريفات التي تعتمد عليها الباحثة في دراستها، وهي:

١. التطوير:

التطوير لغة: مصدره الفعل طوّر ومعناه: تحول من طور إلى طور. (مصطفى وآخرون، ١٩٧٢م، ص٥٦٩).

ويُعرف التطوير اصطلاحًا: عرَّفه الوكيل (١٩٩١م) بأنه: "التغيير الذي يهدف إلى الوصول بالشيء المطور إلى أحسن صورة من الصور، حتى يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة ويحقق الأهداف المنشودة منه على أتم وجه" (ص١٧).

٢. الدور التربوي:

الدور لغة: دَور (مفرد) وجمعها أَدوار، وتعني مهمَّة أو وظيفة، وعرَّفها عمر (١٤٢٩هـ): "قام بدور رئيسي في المعركة، لعب دورًا: أي شارك بنصيب كبير، شارك في عمل ما أو أَثَّر في شيء ما" (ص٧٨٥).

ويُعرف الدور اصطلاحًا: ذكر أبو دف (٢٠٠٢م) أنه: "مجموعة من الأنماط السلوكية التي يتخذها الفرد أو المؤسسة التربويَّة تجاه موقف ما وفق إطار ونسق اجتماعي محدد" (ص٣٠٣).

التربية لغة: تعني (رَبَا) الشَّيءُ زاد، و(ربَّاه تَربيةً) و(تَربَّاهُ) أي غذاه، وهذا لكل ما ينمي كالولد والزرع ونحوه". (الرازي، ١٤٢٠هـ، ص١١٧). وتعني أيضًا "ربا الشيء يربو إذا زاد، ورَبِيَ الصغير يَرْبَى من باب التعب، وربى يربو إذا نشأ" (الفيومي، ١٩٨٧م، ص٨٣).

اصطلاحًا: عرَّف أبو دف (٢٠٠٢م) التربية بأنها: "عملية منهجية متدرجة؛ تهدف إلى تنشئة وتكوين الإنسان الصالح، وفقًا لغاية الخلق" (ص٣).

وتُعرف الباحثة الدور التربوي إجرائيًّا بأنه: المهام والمسؤوليات التي تقوم بها مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة؛ للعناية باستقرار الأسرة والمشتملة على: الرعاية، والإصلاح، والتقويم، وزيادة الخبرات وتنمية المهارات للعاملين والمستفيدين منها.

٣. الإصلاح الأسري:

الإصلاح: لغة: مشتق من صلَح، والصلاح ضد الفساد (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٥١٦/٢) واصطلاحًا: عرَّفتها فوزية بصبوص (٢٠٢٠م) "رفع الخلاف وإزالة النزاع وقطع دابر الخصومة الواقعة بين الطرفين وتراضيهما حفظًا للود وإبقاء للعلاقة الطيبة". (ص١٦٥)

الأسري: الأسرة لغة: عرَّفها ابن منظور (١٤١٤هـ) بأنها: الدرع الحصين جمعها أسر (١٩/٤)، واصطلاحًا: "مجموعة من الأشخاص يرتبطون معًا بروابط الزواج أو الدم، ويعيشون تحت سقف واحد، ويتفاعلون معًا، ويتقاسمون الحياة الاجتماعيَّة كل مع الآخر، ولكل أفراده – الزوج والزوجة والابن والابنة – دور اجتماعي خاص به، ولهم ثقافتهم المشتركة بينهم" (ناصر، ١٩٩٦م، ص٦٣).

ويُعرف الإصلاح الأسري بأنه: "هو المعاقدة والاتفاق على إزالة التنافر وإنهاء النزاع بين زوجين متخاصمين متشاقين، بالتوفيق والمسالمة بينهما على وجه مشروع منعًا لحدوث الطلاق أو لآثاره السلبية" (الشلبي، ٢٠١٠م، ص٢٤).

٤. التربية الإسلاميَّة:

اصطلاحًا: عرَّفها الكيلاني (١٤٠٥هـ) بأنها: "مجموعة من التصورات والمفاهيم والأفكار والأحكام والقيم ذات الحد الأقصى من التجريد والعمومية المنظمة والمرتبطة بموضوع إعداد الإنسان المسلم بحسب الأصول الإسلاميَّة، وفي ضوئها يمكن تفسير العمليات التربويَّة الإسلاميَّة الهادفة وتقويمها، وتوجيهها وترشيدها إلى الأفضل والأحسن باستمرار" (ص٢٠).

وتُعرف الباحثة تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة إجرائيًّا بأنه: تجويد وتحسين المهام التربويَّة المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة لترسيخ الاستقرار الأسري لدى المستفيدين في ضوء التربية الإسلاميَّة.

الفصل الثاني

الإطار المفهومي والدِّراسات السَّابقة

أولاً: الإطار المفهومي:

١. المبحث الأول: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة.
٢. المبحث الثاني الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري.
٣. المبحث الثالث: جهود مراكز الإصـــلاح الأســـري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.

ثانياً: الدِّراسات السَّابقة.

الفصل الثاني

الإطار المفهومي والدِّراسات السَّابقة

تمهيد:

تستعرض الباحثة هذا الفصل من خلال قسمين؛ القسم الأول يتناول الإطار المفهومي للدراسة، ويتكوَّن من ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة، ويتناول المبحث الثاني الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، ويتناول المبحث الثالث جهود مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، ثمَّ بعد ذلك القسم الثاني ويتناول الدراسات السابقة مع استعراض أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدِّراسة الحالية، ومدى استفادة الباحثة منها.

٢-١ أولًا: الإطار المفهومي:

وقد تمَّ استعراض الإطار المفهومي في ثلاثة مباحث رئيسية على النحو الآتي:

٢-١-١ المبحث الأول: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة:

يُعدُّ الإصلاح الأسري أحد أهم المرتكزات التي أولتها التربية الإسلاميَّة عنايةً خاصة؛ لما للأسرة من مكانة محورية في بناء الفرد واستقرار المجتمع، إذ لم تقتصر عناية الإسلام على معالجة الخلافات بعد وقوعها، بل امتدت إلى وضع الأسس الوقائية التي تكفل استقرار الحياة الأسرية، وبيان الوسائل التربوية التي تُسهم في الحد من النزاعات وتعزيز المودة والرحمة بين أفراد الأسرة. ومن هذا المنطلق يتناول هذا المبحث مطلبين متكاملين؛ أولهما: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة، من حيث مفهومه، ومشروعيته، وأهميته، وأركانه، وأساليبه، ومبادئ المصلح الأسري، وثانيهما: الخلافات الأسرية، من خلال بيان مفهومها، وأسبابها، وآثارها على الأسرة والمجتمع؛ وذلك لإبراز العلاقة الوثيقة بين فهم أسباب النزاع وفاعلية الجهود الإصلاحية في تحقيق الاستقرار الأسري في ضوء التربية الإسلاميَّة.

٢-١-١-١المطلب الأول: الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلامية

أولًا: مفهوم الإصلاح الأسري من منظور التربية الإسلاميَّة:

ولمعرفة مفهوم الإصلاح الأسري لا بدَّ من تعريف أجزائه، وهي على النحو الآتي:

١. مفهوم الإصلاح لغة واصطلاحًا:

أ. لغة: يُعرف الإصلاح في اللغة: الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، والصِلاح: "المِصالحة" (الجوهري، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٣٨٣).

وأصلح الشيء بعد فساده أقامه، وأصلح الدابة أحسن إليها، "والصُّلح: السِّلم. (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٥١٧/٢).

والصَّلاح: ضد الفساد، وهو: "سلوك طريق الهدى" استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل" (الكفوي، د.ت، ص٥٠٦) "بمعنى الاستقامة والسلامة من العيب" (مصطفى وآخرون، ٩٧٢م، ج١، ص٥٢).

ب.إصطلاحًا: أما في الاصطلاح فقد عرف بعدة تعريفات؛ فقد عرفه الطبري (١٤٢٠هـ) بأنه: "استقامة الحال على ما توجبه الشريعة ويدعو إليه العقل مما فعله منفعة" (ص٧٥).

وعرَّفه ابن عثيمين (١٤٢٣هـ) بأنه "التوفيق بين المتنازعين حتى يلتئم بعضهم إلى بعض ويزول ما بأنفسهم" (ج٣، ص٩١).

ويرى باديس (١٤١٦هـ) أن الإصلاح: "إرجاع الشيء إلى حالة اعتداله بإزالة ما طرأ عليه من الفساد" (ج١، ص٢٠٦).

وبعد استعراض التعريفات يمكن القول إنَّ الإصلاح يهتم بإزالة الشقاق بين متنازعين عن حق ثابت لهما، حتى يستقيم الحال ويزول الخلاف.

٢. مفهوم الإصلاح الأسري:

يُعرفه الريان (٢٠٢٠م) بأنه: "محاولة حل المشكلات الواقعة بين الزوجين، أو أي فرد من أفراد الأسرة، مهما كان نوعها؛ بهدف إعادة الود والألفة بينهم بطرق شرعية وقانونية؛ حفاظًا على تماسك الأسرة ومنعًا لانحلال المجتمع" (ص٧).

وعرَّف لمطاعي (٢٠٠٦م) الإصلاح الأسري بأنه: "محاولة للصلح بين الزوجين والتراجع عن طلب الطلاق، من خلال تقديم النصح والإرشاد؛ ليتمكن من الوصول إلى المبتغى والهدف المنشود؛ من أجل مواصلة واستمرار الحياة الزوجيَّة" (ص١٤١-١٤٢).

وعرَّفه الصاعدي (١٤٣٥هـ) بأنه: "سعي في إزالة النزاع الحاصل بين الزوجين؛ ممَّا يحقق الاستقرار ويجلب الوفاق، بالتراضي والعدل" (ص٢٧).

ويلاحظ مما سبق؛ أن الإصلاح الأسري يركز على إزالة الخصومة بين أفراد الأسرة، والسعي لاستقرار الحياة الزوجيَّة والحفاظ عليها من الطلاق.

ثانيًا: مشروعية الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة:

لقد ثبتت مشروعية الإصلاح بشكل عام والإصلاح الأسري على وجه الخصوص بالكتاب والسنة والإجماع:

١. من الكتاب:

فقد قال الله عزَّ وجلَّ" ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞۗ ﴾ [النساء:١٢٨]، يقول (ابن عثيمين، ١٤٢٣هـ، ص٢٨٦): "هذه جملة عامة في كل شيء، في الحقوق الزوجيَّة وحقوق الرحم وحقوق المصاهرة وحقوق الجوار وحقوق المعاملة، فالصلح خير في كل شيء".

وقال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [سورة النساء:٣٥]، قال (الزمخشري، ١٤٠٧هـ): "وإنما كان بعث الحكمين من أهلهما؛ لأنَّ الأقارب أعرف ببواطن الأحوال، وأطلب للصلاح، وإنما تسكن إليهم نفوس الزوجين، ويبرز إليهم ما في ضمائرهما من الحب والبغض وإرادة الصحبة والفرقة...وما يزويانه عن الأجانب ولا يحبان أن يطلعوا عليه". (ص٥٠٨)، وإذا لم يوجد من أهلهما من يصلح لذلك فيرسل لهما حكمين عدلين معينان من الحاكم.

٢. من السنة:

قال النبي (صلى الله عليه وسلم): "ألا أخبرُكم بأفضلَ من درجةِ الصيامِ والصلاةِ والصدقةِ؟ قالوا: بلى، قال :إصلاحُ ذاتِ البينِ، وفسادُ ذاتِ البينِ الحالِقةُ". (أبي داوود، ١٤٣٠هـ، ج٧

ص٢٨٠، ح٤٩١٩)، ودل الحديث على أن عظم ثواب الإصلاح والسعي في إزالة الخصومات بين الناس حيث بيَّن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه من أجل العبادات عند الله عزَّ وجلَّ؛ لما فيه من اجتماع القلوب وتماسك المجتمع المسلم.

٣. الإجماع:

فقد أجمعت الأمة الإسلاميَّة على مشروعية الصلح بكافة مجالاته بما فيه الصلح الأسري، قال (ابن قدامة، ١٩٩٧م) – رحمه الله–: "أجمعت الأمة الإسلاميَّة على جواز الصلح في هذه الأنواع، _صلح بين المسلمين وأهل الحرب، وصلح بين أهل العدل وأهل البغي، والصلح بين الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما" (ص٥)، ويقول (السعدي، ١٤٢٠هـ) –رحمه الله–: " وهو جائز في جميع الأشياء إلا إذا أحلَّ حرامًا أو حرَّم حلالًا فإنه لا يكون صلحًا وإنما يكون جورًا" (ص٢٠٦).

ثالثًا: أهميَّة الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة:

إنَّ صلاح الأسرة واستقرارها يرتبط بصلاح المجتمع، ويساهم بشكل مباشر في دعم أمن المجتمع وتبين فضله، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [سورة الحجرات:١٠]، وقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ ﴾ [سورة النساء:١١٤].

ولأهمية الإصلاح وبيان فضله؛ عدَّه الرسول (صلى الله عليه وسلم) من أفضل الأعمال، بل ورفع درجته على الصلاة والصيام، كما تقدم في الحديث السابق.

ومما يؤكد فضل وأهمية الصلح هو الأجر العظيم الذي وعد الله به المصلحين، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [سورة الشورى:٤٠]، ومما يدل على أهميته في التربية الإسلاميَّة ترخيص الكذب فيه عند الحاجة إليه؛ وذلك لخطورة الخلاف والشقاق عن أم كلثوم بنت عقبة قالت: "ما سمعتُ رسولَ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يرخصُ في شيءٍ من الكذبِ إلا في ثلاثٍ كان رسولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) يقولُ: لا أعدُّه كاذبًا الرجلُ يصلحُ بين الناسِ يقولُ القولَ ولا يريدُ به إلا الإصلاحَ، والرجلُ يقولُ في الحربِ ، والرجلُ يحدثُ

امرأتَه، والمرأةُ تحدثُ زوجَها" (أبو داوود، د.ت، ص٢٨١، ح٤٩٢١).

وتأتي أهميَّة الإصلاح الأسري من المكانة التي أعطاها الإسلام للأسرة، فهي حجر الأساس لصلاح المجتمعات وقيامها، وأن زيادة الخلافات والنزاعات بين الزوجين تنذر بخطر على الأسرة وتؤثر على الأولاد بصفة خاصة وعلى التماسك الاجتماعي بصفة عامة (معابدة، ٢٠١١م، ص٢٠).

ومما يؤكد أهميَّة الإصلاح الأسري أن الزوجين وطرفي النزاع يرى كلٌّ منهما أنه على صواب؛ وهنا تأتي أهميَّة المصلح لأنه خارج الأطراف المعنية بالنزاع؛ لذا تكون نظرته إلى الأمور ومعالجته للموضوع أكثر حكمة وموضوعية وتجردًا؛ وبالتالي يكون حكمه أقرب إلى جهة الحق والصواب. (البشايرة؛ الرفاعي، ٢٠١٦م، ص٣١٩)، ويتضح من ذلك أن أهمية وجود طرف ثالث ومحايد في النزاع الأسري، لأن المشكلات غالًا تجعل طرفي النزاع غير قادرين على رؤية الحل الصحيح مما يجعل الاستعانة بمصلح خارجي يتصف بالحكمة والتجرد خطوة مهمة لفض الخصومة وتقريب وجهات النظر.

كما أن نسب الطلاق في المجتمع مرتفعة بشكل كبير كما أكدت ذلك إحصائية الهيئة العامة للإحصاء كما سبق ذكرها في بداية البحث، وهذا الارتفاع يُعد مؤشرًا خطيرًا يستوجب الاهتمام بتماسك الأسر والحد من الخلافات الزوجيَّة وإصلاحها، ومن المعلوم أن أغلب حالات الطلاق هي نتائج مشكلات لم يتم التعامل معها بشكل صحيح ملموس؛ لأن تراكمها دون معالجة يفضي إلى تزعزع الأسرة وانهيارها (العمودي، ٢٠٢٣م، ص٣٨٩)، وتؤكد الباحثة أن إهمال الخلافات وتركها تتراكم مع الوقت هو الطريق الأسرع لتفكك الأسرة ووقوع الطلاق، وهو ما يفرض أهمية التدخل المبكر لمراكز الإصلاح الأسري لحل هذه المشكلات في بدايتها لحماية الأسرة من الإنهيار.

رابعًا: أركان الصلح في التربية الإسلامية:

يُعد الصلح عقدًا ملزمًا؛ لذا يعامل معاملة العقود، وحتى يصبح العقد صحيحًا لا بدَّ له من أركان واجب توافرها كاملة حتى يكون قانونيًّا، وهذا الأركان هي: (اللافي، ٢٠٢٢م، ص٢٢٥)

الركن الأول: الحق محل النزاع، وهذا الحق له شروط عدة، منها: أن يكون الصلح عن

تراضٍ بين طرفي المنازعة، وأن يكون المعقود عليه والمصالح فيه معلومًا، وموجودًا خلال إجراء الصلح فلا يمكن التعاقد على أمر مستقبلي، وألا يكون مخالفًا للشريعة الإسلاميَّة، وكذلك ملكية المتصالح للمصالح عنه، فإذا لم يكن ملكًا له فالصلح باطلًا، وألا يكون الصلح متعلقًا بحق الله عزَّ وجلَّ، فالصلح يكون في الحقوق التي تتعلق بالعباد كالصلح بين الزوجين، كما يجب أن يكون منهيًّا للنزاع أو بعضه، فإن لم يكن كذلك فقد الفائدة المرجوة منه.

الركن الثاني: المتنازعان، فلا يتم الصلح ما لم يكن هنالك نزاع بين شخصين وأكثر من الأسرة على حق معين.

الركن الثالث: الإيجاب والقبول، ويقصد بالإيجاب اللفظ الذي يصدر من مدعي الصلح كأن يقول صالحتك، وأما القبول فهو ما يصدر من المدعي عليه من لفظ كأن يقول قبلت أو رضيت.

وتُظهر أركان الصلح في التربية الإسلامية أن هذا العقد يقوم على أسس دقيقة، حيث يُبنى على وضوح محل النزاع، وتحقق التراضي بين أطرافه، وصدور الإيجاب والقبول بصورة صحيحة، مما يسهم في تعزيز العدالة والوضوح داخل العلاقات الأسرية.

خامسًا: أساليب الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة:

وقبل أن توضح الباحثة أساليب الإصلاح الأسري في التربية الإسلاميَّة سوف توضح مفهوم أساليب التربية الإسلاميَّة:

- **الأساليب لغة:** جمع أسلوب: "وهو الطريق والوجه والمذهب" (ابن منظور، ١٩٨٦هـ، ص٤٧٣).
- **وفي الاصطلاح الأسلوب:** هو طريقة التعبير، أو طريقة الكتابة، أو طريقة الإنشاء، أو طريقة الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعاني بقصد الإيضاح والتأثير (الشايب، ١٩٩١م، ص٤٤).

وأساليب الإصلاح الأسري والطرق التي يقوم بها المصلح عند توجيه المتنازعين للمّ الشمل وفض النزاع وفق منهج التربية الإسلاميَّة كثيرة، وتعرض الباحثة فيما يلي عرضًا مفصلًا لأهم هذه الأساليب:

١. تشريع الحقوق والواجبات للأسرة:

اهتمت التربية الإسلاميَّة بالأسرة وبنائها على أسس سليمة بما يضمن استقرارها وتماسكها، فوضعت التربية الإسلاميَّة نظامًا لمعالجة الخلافات والمشكلات التي تطرأ بين الزوجين، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات التي تقي من التفكك الأسري متمثلة في الحقوق والواجبات التي أوجبتها على كل فرد من أفراد الأسرة، قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٢٨]، ويمكن إيراد الحقوق فيما يلي:

أ. قبل الزواج:

- **الاختيار**: وضع الإسلام معالم الطريق لتهدي السالكين في هذه المرحلة التي ترشدهم في عملية بناء الأسرة بالشكل الذي يجعلها متينة الأركان؛ يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النور:٣٢]، فلم تشترط الآية في الزوجة إلا الصلاح دون ذكر بقية معايير الاختيار، وقال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "تُنْكَحُ المرْأَةُ لأرْبَعٍ: لِمالِها، ولِحَسَبِها، وجَمالِها، ولِدِينِها، فاظْفَرْ بذاتِ الدِّينِ، تَرِبَتْ يَداكَ" (البخاري، هـ١٤٣٣،ص٢٠، ح٥٠٨٠)، ويقول (صلى الله عليه وسلم): "الدنيا متاعٌ وخيرُ متاعِ الدنيا المرأةُ الصَّالحةِ" (مسلم، ١٣٧٤هـ، ص١٠٩٠، ح١٤٦٧)، وقد وضح صلاحها (صلى الله عليه وسلم) فقال لمن سأله: أي النساء خير يا رسول الله؟ فيقول: "التي تَسُرَّهُ إذَا نَظَر وتُطِيعه فيما أمر، ولا تخالفه في نفْسِه ولا مَالِهِ بما يَكْره" (الألباني، ١٤٠٩هـ، ص٦٨١، ح٣٠٣٠).
- وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة فقد جعل الإسلام دين الزوج هو أهم ما يجب أن تختار المرأة الرجل لأجله، فقال عليه الصلاة والسلام: "إذا خَطَبَ إليكم من ترضونَ دينَهُ وخلقهُ، فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنةٌ في الأرض وفسادٌ عريضٌ" (الترمذي، ١٤٣٠هـ، ص٥٥٦، ح١١٠٩).
- **الكفاءة**: والمقصود بالكفاءة أن يكون الزوج نظيرًا للزوجة، ومما يدل على مراعاة الكفاءة في الزواج؛ قول الله تعالى:﴿ وَٱلطَّيِّبَـٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَـٰتِ ۚ ﴾ [النور:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

- وهذا أدعى لتحقق الاستقرار الأسري، فالتفاوت الكبير بين الزوجين يحدث فجوة كبيرة بينهما.
- **النظر إلى المخطوبة:** فإنَّ المغيرة ابن شعبة خطب امرأة؛ فقال له النبي (صلى الله عليه وسلم): "اذهبْ فانظرْ إليها، فإنَّه أحرْى أنْ يؤدمَ بينكُما" (الألباني، د.ت، ج١، ص٤١٦، ح٨٥٩)، والنظر ليس من حق الزوج فقط وإنما هو من حقوق الزوجة أيضًا.
- **أخذ رأي المرأة فيمن يتقدم لها:** لا بدَّ أن يكون الزواج برضا الزوجة وعدم إكراهها، وذلك كما قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "لا تُنْكَحُ الأيِّمُ حتَّى تُسْتَأْمَرَ، ولا تُنْكَحُ البِكْرُ حتَّى تُسْتَأْذَنَ. قالوا: يا رَسولَ اللَّهِ، وكيفَ إذْنُها؟ قالَ: أنْ تَسْكُتَ" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٧، ص٤٨، ح٥١٢٦).

ب. الحقوق المشتركة بين الزوجين

وهي الحقوق التي تجب على الزوجين معًا، وهي ستة حقوق كما ذكر القوسي: (١٤٢٩هـ، ص ص ٤٩_٥٢)

- **حق الاستمتاع:** وهذا الحق مشترك بين الزوجين، فيحل الزوجين لبعضهما ويحق لهما الاستمتاع والمعاشرة بمجرد إتمام عقد النكاح.
- **حقهما في الإنجاب:** وجود الذرية وإكثار النسل من أهم مقاصد الإسلام ومشروعية الزواج، وهو حق مشترك بين الزوجين لإشباع غريزة حب الذرية، وقد دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للزواج بالمرأة الولود، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام: "تزوَّجوا الوَدودَ الولودَ فإنِّي مُكاثرٌ بِكُمُ الأُممَ" (الألباني، ١٤٢٣هـ، ج٦، ص٢٩١، ح١٧٨٩).
- **حرمة المصاهرة:** وذلك بأن تحرم الزوجة على أصول زوجها وفروعه، ويحرم الزوج كذلك على أصول زوجته وفروعها، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلٗا﴾ [النساء:٢٢].
- **التوارث بينهما:** فإذا مات أحدهما بعد العقد ورثه الآخر، فيرث الزوج زوجته إذا ماتت قبله ويأخذ نصف ما تركت إن لم يكن لها ولد وإن كان لها ولد فيأخذ الربع، وترثه إذا مات قبلها وتأخذ الربع إن لم يكن له ولد فإن كان له ولد فلها الثمن، قال تعالى: ﴿وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ﴾ [النساء:١٢].

- **حفظ أسرار الزوجيَّة:** ومن أهم ما يجب حفظه ما يكون بين الزوجين من علاقة خاصة، يقول (صلى الله عليه وسلم): "إنَّ مِن أشَرِّ النَّاس عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يومَ القِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إلى امْرَأَتِهِ وتُفْضِي إلَيْهِ ثمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" (مسلم، ١٣٧٤هـ، ج٢، ص١٠٦٠، ح١٤٣٧).
- **حسن العشرة بينهما:** لقد أكدت التربية الإسلاميَّة على الزوجين العشرة بالمعروف، حتى في حال كراهية الزوج لزوجته، قال عليه الصلاة والسلام: "لا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةٌ إنْ كَرِهَ منها خُلُقًا رَضِيَ منها آخَرَ" (مسلم، ١٣٧٤هـ، ص١٠٩١، ح١٤٦٩)، وقال عليه الصلاة والسلام: "فاسْتَوْصُوا بالنِّساء خَيْرًا" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ص٢٦، ح٥١٨٦).

ج. حقوق المرأة وواجباتها:

- **المهر:** وفي ذلك يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾ [النساء:٤]، فالمهر فريضة على الزوج لا يتم الزواج إلا به، كما قال تعالى:﴿ فَمَا ٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِهِۦ مِنۡهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ﴾ [النساء:٢٤]، ويستحب التيسير في المهور وعدم المبالغة بها، كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لمن أراد النكاح: "انظُرْ وَلَو خَاتَمًا من حَدِيدٍ" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ص٤٠، ح ٥١١٦).
- **النفقة:** من حقوق المرأة على زوجها النفقة يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ ﴾ [النساء:٣٤]، ففي هذه الآية يخبر الله عزَّ وجلَّ أن الرجال هم المتفقون على النساء ولذا كانت لهم القوامة والفضل عليهنَّ، ويقول تبارك وتعالى: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيۡهِ رِزۡقُهُۥ فَلۡيُنفِقۡ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُۚ ﴾ [الطلاق:٧]، فمن حقوق الزوجة وجوب نفقتها على زوجها، وتشمل النفقة: الطعام والشراب والمسكن والملبس؛ فالنفقة مقرونة بطاعة الزوج؛ لأن الطاعة حق من حقوقه.
- **حسن المعاشرة:** وذلك تطبيقًا لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء:١٩]، وقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "اسْتَوْصُوا بالنِّساءِ؛

فإنَّ المرْأَةَ خُلِقَتْ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شَيءٍ في الضِّلَعِ أعْلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أعْوَجَ، فاسْتَوْصُوا بالنِّساءِ" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٤، ص٧٢، ح ٣٣٣٤).

- **تعليم الزوجة:** ويجب على الزوج تعليمها أمور دينها من غسل ووضوء وصوم وصلاة وغيرها، قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ [التحريم:٦].
- **العدل بين الزوجات في التعدد:** الأصل في الإسلام إباحة التعدد لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء:٣].
- ويشترط في إباحة التعدد العدل؛ يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء:٣]، والعدل المقصود هو ما يكون باستطاعة الإنسان وقدرته في الأمور الظاهرة وذلك بالتسوية بين الزوجات وعدم التمييز بينهنَّ في المأكل والمشرب والملبس والمسكن، أما الميل القلبي فلا يدخل تحت ذلك فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فعن عائشة رضي الله عنها قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقسم فيعدل ويقول: "اللهم هذا فِعْلِي فيمَا أَملِك فلا تَلُمْني فيما تَمْلِك ولا أَمْلِك" (ابن حبان، ١٤٣٣هـ، ج٧ ص٢٨٥، ح٦٤٩٤).

ح. حقوق الزوج وواجباته:

- **حق الطاعة:** وطاعة الزوجة لزوجها تكون في غير ما نهى الله عزَّ وجلَّ لقوله (صلى الله عليه وسلم): "إنَّمَا الطاعةُ فِي المعْرُوف" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٩، ص٨٨، ح٧٢٥٧)، وطاعتها حق من حقوقه مرتبط بحق القوامة، قال الله تعالى: ﴿ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ [النساء:٣٤].
- وليست الطاعة للزوج طاعة عمياء، بل مقيدة بشروط: أن يكون الأمر متوافقًا مع شرع الله عزَّ وجلَّ، وأن يكون الزوج قائمًا بما وجب عليه من الحقوق، وأن يكون الأمر الصادر منه في شأن من شؤون الأسرة وليس في أمورها الخاصة، وأن يكون في مقدورها تنفيذ ما أمر به الزوج (حمدان، ١٤٤٣هـ، ص١٢٩-١٣٠).
- **القوامة:** وهي قيام الزوج بمصالح زوجته ورعايتها والإنفاق عليها ومنعها من الخروج إلا بإذنه وتأديبها، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ

بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡۚ﴾ [النساء:٣٤]، فللرجال على النساء درجة بفضل القوامة عليهنَّ والنفقة.

- **القرار**: قرار المرأة في بيتها عبادة تؤجر عليها، فقد قال تعالى: ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:٣٣]، وفي الآية "دلالة على أن النساء مأمورات بلزوم البيوت، منهيات عن الخروج لغير حاجة" (الجصاص، ١٤١٢هـ، ص٢٢٩_٢٣٠).
- **حق التأديب**: يقول تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ [النساء:٣٤].
- **حفظ مال الزوج وعدم السماح لأحد دخول البيت إلا بإذنه**: يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "لا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أنْ تَصُومَ وزَوْجُها شاهِدٌ إلَّا بإذْنِهِ، ولا تَأْذَنَ في بَيْتِهِ إلَّا بإذْنِهِ، وما أنْفَقَتْ مِن نَفَقَةٍ عن غيرِ أمْرِهِ فإنَّه يُؤَدَّى إلَيْهِ شَطْرُ" (البخاري، ٥١٩٥)؛ ذلك لأنه يبعث على سوء الظن والغيرة.
- **الإحداد عند وفاة الزوج**: لعظم حق الزوج على زوجته فقد شرع الله للزوجة أن تعتد في بيتها وتمتنع عن الطيب والكحل والزينة إظهارًا للحزن على زوجها، يقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "لَا يَحِلُّ لِامرأةٍ تُؤمِنُ باللهِ واليَومِ الآخرِ أَن تَحُدُّ على مَيتٍ فَوقَ ثلاثَ ليالٍ، إلَّا على زَوجٍ فإنها لا تَكْتَحِلُ ولَا تَلْبَسُ ثَوبًا مَصْبوغًا" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ص٦٠، ح ٥٣٤٢)، وإن كانت الزوجة حاملًا فعدتها إلى أن تضع حملها لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾ [الطلاق:٤].

ط. حقوق الأطفال:

اهتمت التربية الإسلاميَّة برعاية الأبناء كي ينشؤوا نشأة سوية سليمة، وكما أن للوالدين حقوقًا فالتربية الإسلاميَّة كذلك أعطت للأبناء حقوقًا، ولعل من أهمها:

- **حسن المعاملة والرحمة والعطف عليهم**: إنَّ حسن معاملة الأطفال سنة نبوية؛ حيث إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يُقبِّلُ الحَسَنَ بنَ علِيٍّ، فقال الأقرَعُ بنُ حابِسٍ: إنَّ لي عَشَرةً مِن الوَلَدِ، ما قبَّلتُ منهم أحَدًا. فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: مَن لا يَرحَمْ،

لا يُرحَمْ" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٨، ص٢١، ح٦٠٠١).

- **العدل في العطاء**: يجب على الوالدين حسن معاملة أولادهم والعدل بينهم في العطاء وعدم تفضيل أحدهم على الآخر، فعن النعمان بن بشير أنه قال: إنَّ أباه أتى به إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: إني نحلت ابني هذا غلامًا، فقال صلى الله عليه وسلم: أَكُلّ وَلدك نحلته مثله؟ قال: لا، قال: فأَرجِعه (مسلم، ١٣٧٤هـ، ج٣، ص١٢٤١، ح١٢٤٢).
- **اختيار الاسم الحسن**: ومن حق الولد على أبيه أن يتخير له أفضل الأسماء وأحسنها، فقد قال صلى الله عليه وسلم: "إنكم تُدْعَون يَومَ القِيامةِ بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأَحْسِنوا أسماءَكم" (أبو داوود، د.ت، ج٤، ص٢٧٨، ح٤٩٤٨)، وفي هذا الحديث تأكيد على وجوب تسمية المولود اسمًا حسنًا يفتخر به فـ"للمسميات تأثير على أصحابها في الحسن والقبح، والخفة والثقل، واللطافة والكثافة" (ابن القيم، ١٤١٧هـ، ص٣٠٧).
- **حق الحضانة**: يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ﴾ [البقرة:٢٣٣]، فالطفل في مرحلة الرضاع بأمس الحاجة إلى رعاية الوالدين وخاصة رعاية الأم، لأنها أكثر رأفة وصبرًا ورعاية له، وقد روي أن امرأة أتت النبي (صلى الله عليه وسلم) فقالت: يا رسول الله؛ إنَّ ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وثديي له سقاء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعه مني، فقال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "أنتِ أَحَقُ بِهِ مَا لَم تُنْكَحِي" (أبو داوود، د.ت، ج٢، ص٢٨٣، ح٢٢٧٦) وفيهما دليل على حق الطفل في الحضانة.
- **التربية الحسنة والتعليم**: يقول ابن القيم رحمه الله: "فَمن أهمل تَعْلِيم وَلَده مَا يَنْفَعهُ وَتَركه سدى فقد أَسَاءَ إِلَيْهِ غَايَة الْإِسَاءَة وَأَكْثر الْأَوْلَاد إِنَّمَا جَاءَ فسادهم من قبل الْآبَاء وإهمالهم لَهُ" (١٣٩١م، ص٢٢٩)، ويتم ذلك عن طريق ما يلي كما ذكر (عامر، ٢٠٠٤م، ص ص١٣٠_١٤٤):
- **–تعليمهم العبادات**: وهذا من أهم الحقوق للأولاد تعليمهم أمور دينهم من صلاة وصيام وآداب وقيم إسلامية، وتعويدهم عليها منذ نعومة أظفارهم، والأحاديث الواردة في هذا كثيرة جدًّا، وقد توعد الله عزَّ وجلَّ من فرط بهذا الحق كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: "مَا مِن عبْدٍ يسْترْعِيهِ اللهُ رَعيَّة، يموتُ يَومَ يموتُ وهو غَاشٌ لرَعيَّته إلا حَرَّم اللهُ عَليه الجَنَّة" (مسلم، ١٣٧٤، ج٣، ص١٤٦٠، ح ١٤٢).

- **–تعليمهم الآداب العامة:** وذلك بتعليمهم الآداب والأخلاق التي تســـتقيم بها حياتهم في المأكل والمشرب وجميع أمور حياتهم، ومن ذلك ما ورد عن أبي حفص عمر بن سلمة (رضي الله عنه) قال: "كنتُ غلامًا في حجْر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت يدي تطيش في الصَّحفة، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا غلام، سَمِّ الله، وَكُلْ بيمينك، وَكُلْ مما يَليك) (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٧، ص١٩١، ح٥٣٦٧).
- **إثبات النسب:** وثبوت نسب الطفل لأبيه حق من حقوقه كفلته له التربية الإسلاميَّة؛ إذ بثبوته تترتب عليه حقوقًا أخرى، منها حقه في الرضاع والحضانة والنفقة والميراث وغيرها من الحقوق، والنسب يكون للأب، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ فَإِن لَّمۡ تَعۡلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمۡۚ وَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٞ فِيمَآ أَخۡطَأۡتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتۡ قُلُوبُكُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٥].
- **تزويج الولد:** وقد اختلف العلماء في هذا الحق بين من يقول بإلزام الأب بتزويج ابنه وبين من يقول لا يلزمه إلا إذا كان موســـرًا، وممن قال بإلزام الأب تزويج ابنه ابن قدامة رحمه الله، فيقول: "وَعَلَى الْأَبِ إعْفَافُ ابْنِهِ إذَا كَانَتْ عَلَيْهِ، نَفَقَتُهُ، وَكَانَ مُحْتَاجًا إلَى إعْفَافِه" (ابن قدامة،١٩٩٧م، ج١١، ص٣٨٠).

وأما بالنسبة للبنت فيحرم على الأب والولي عضلها عن الزواج، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوۡاْ بَيۡنَهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، "ومعنى العَضْلِ مَنْعُ المرأةِ من التَّزْوِيج بكُفْئِها إذا طَلَبَتْ ذلك، ورَغِبَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحِبِه" (ابن قدامة، ١٩٩٧م، ج٩، ص٣٨٣).

ويتضح من خلال استعراض الحقوق والواجبات الأسرية في التربية الإسلامية أنها لا تقتصر على تنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة من الناحية القانونية، بل يمتد أثرها إلى بناء منظومة تربوية متكاملة تسهم في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي داخل الأسرة (علوان، ١٤٢١هـ، ص٤٥-٥٢)، حيث يؤدي وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات إلى تعزيز الشعور بالأمان والعدالة، وتنمية قيم الاحترام المتبادل، وتقليل مظاهر النزاع الأسري.

٢. وعظ الزوج لزوجته وهجرها هجرًا جميلًا وضربها ضربًا غير مبرح:

وقد بيَّنت التربية الإسلاميَّة علاج الخلافات الزوجيَّة وإصلاحها عبر ثلاثة أمور يتم تطبيقها وفق الترتيب الآتي:

أ. الوعظ.

ب. الهجر.

ج. الضرب غير المبرح.

يقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ وَٱضۡرِبُوهُنَّۖ فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيّٗا كَبِيرٗا﴾ [النساء:٣٤]، فقد وجهت الآية الكريمة الزوج إذا خالفت الزوجة حدود الزوجيَّة وحقوقها وواجباتها لإصلاح نشوزها بثلاثة أمور:

- **الموعظة الحسنة:** يقول (السعدي، ١٤٢٢هـ) "فعظوهن أي: ببيان حكم الله في طاعة الزوج ومعصيته، والترغيب في الطاعة والترهيب من معصيته" (ص١٧٧)، فيبدأ الزوج عند نشوز زوجته بتذكيرها بما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة ما يؤكد وجوب طاعته ويخوفها بالله عزَّ وجلَّ، ويبين لها حرمانها من حقوقها كالنفقة والكسوة، ويذكرها بالعشرة والمودة التي كانت بينهم، ويوضح ما يؤدي إليه نشوزها من تفكك وضياع الأسرة.
- **الهجر:** فإن لم تستجب الزوجة للموعظة فينتقل الزوج للمرحلة الثانية وتتمثل بالهجر، واختلف في مقصود الهجر على ثلاث؛ هجر المضاجعة، وهجر الجماع، وهجر الكلام، ويكون الهجر بالقدر الذي يتحقق منه المقصود وهو صلاح الزوجة وإعادتها إلى سكينتها، ويكون بتقدير الزوج ومعرفته بطبع زوجته (خفاجي، ٢٠٢٠م، ص١١٨٤).
- **الضرب غير المبرح:** فإذا لم يجد الوعظ والهجر فينتقل الزوج للضرب، والضرب من طرق الإصلاح والتأديب الذي ينفع في بعض الحالات ويكون ضربًا غير مؤذٍ، ضرب تأديب وإصلاح، فقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ" (البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٧، ص٨٩، ح ٥١٩٥).

وهذا التدرج في المعالجة الشرعية يؤكد أن التربية الإسلامية لم تأتِ بالعقوبة كخيار أول في

حل الخلافات الزوجية، وإنما قدّمت الوعظ والهجر بوصفهما أدوات تربوية إصلاحية تهدف إلى تقويم السلوك وإعادة التوازن للعلاقة الزوجية، مع ضبط جميع الإجراءات بضوابط تحفظ الكرامة الإنسانية وتمنع الإضرار، بما يعكس البعد التربوي العميق في تنظيم العلاقة الأسرية.

٣. الاستعانة بحكم من أهل الزوج والزوجة:

قد لا تجدِ الوسائل التي تقدم ذكرها في حل النزاع بين الزوجين، ولا تؤدي الفائدة المرجوة منها بزوال الخلاف وتفاهم الزوجين، فالأمر يحتاج إلى وساطة وذلك بإيجاد حكمين يدرسان الموضوع مع الطرفين حتى يصلا إلى حل، قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء:٣٥].

ويُعد التحكيم وسيلة إصلاح تعين على إيضاح الخلاف بموضوعية ودون تحيز لطرف دون الآخر، والاستفادة من خبرات الآخرين لإصلاح ما فسد بين الزوجين من الأمور وترميمها وإقناع كلا الطرفين بأخطائه وضرورة تصحيحها. (معابدة؛ ربايعة، ٢٠١٥م، ص ص ١٤_١٥)

ويؤكد هذا الأسلوب أن معالجة الخلافات الأسرية في الإسلام لا تقوم على الفردية أو الانفعال، وإنما على منهج إصلاحي مؤسسي يهدف إلى حفظ كيان الأسرة، من خلال تدخل حكمين يتصفان بالحكمة والعدالة، بما يحقق مقاصد الشريعة في الإصلاح ودرء التفكك الأسري، وترسيخ قيم الحوار والإنصاف داخل الأسرة.

٤. الطلاق:

إذا استحالت الحياة الزوجيَّة ولم تفد كل الحلول فقد أباح الإسلام الطلاق؛ لتستقيم حياة الإنسان ولا يعيش الزوجين في صراع دائم، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٣٠]، ويقول سبحانه: ﴿ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ﴾ [البقرة:٢٢٩].

ولم يترك الإسلام سُبل لمّ شمل الأسرة حتى في الطلاق فقد طلب الشرع لمن أراد الطلاق أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه لعله يكون نزوة غضب فيتفكر في الأمر، وجعل هناك عدة تعتدها المرأة ثلاثة أشهر ويصح فيها مراجعة الزوج لزوجته وإرجاعها إلى ذمته، وحرصًا من التربية الإسلاميَّة

على الإصلاح الأسري فقد طلبت من الزوجة أن تعتد في بيت زوجها فربما يقوم في مراجعة زوجته (الزهراني، ٢٠٢٠م، ص ٤٠٧).

ويتضح من ذلك أن الطلاق في التشريع الإسلامي ليس غاية في ذاته، وإنما هو حلٌّ أخير يُلجأ إليه عند استحالة استمرار الحياة الزوجية، بعد استنفاد جميع الوسائل الإصلاحية، كما أنه مُقيد بجملة من الضوابط الشرعية التي تهدف إلى تقليل آثاره السلبية وإتاحة فرص المراجعة وإعادة التوازن، مما يعكس البعد التربوي في حفظ كيان الأسرة حتى في لحظات الانفصال.

سادسًا: مبادئ المصلح الأسري في التربية الإسلاميَّة:

- **المبادئ لغة:** جمع مبدأ، ومبدأ الشيء أوله ومادته التي يتكون منها (كالنواة مبدأ النخلة، أو يتركب منها (كالحروف مبدأ الكلام) (مصطفى وآخرون، ١٩٧٢م، ج١، ص١٦٧).
- **المبادئ اصطلاحًا:** "المبدأ هو قاعدة تنظيم السلوك" (خياط، ١٤١٦هـ، ص٢٠).

مبادئ المصلح في التربية الإسلاميَّة هي جملة القواعد والمستنبطة من الشريعة الإسلاميَّة التي يقوم عليها الإصلاح الأسري ويلزم توافرها في المصلح، وقد جاءت التربية الإسلاميَّة بالتزامات عدة على المصلح ينبغي عليه العناية بها أثناء عمله الإصلاحي؛ لتصلح النفوس ويتم الصلح برضا المتخاصمين، ومنها:

١. أن يلتزم بالإخلاص ومراقبة الله عزَّ وجلَّ، فللإخلاص عند الصلح أثرٌ عظيمٌ في مضاعفة الأجر، قال الله تعالى: ﴿ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:١١٤].

٢. يجب عليه أن يتقن عمله ويقوم به على أكمل وجه؛ فقد قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): "إنَّ اللهَ تعالى يُحِبُّ إذا عمِلَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَهُ" (الألباني، د.ت، ج١، ص٣٨٣، ح١٨٨٠).

٣. يجب على المصلح الالتزام بالعدل والتقوى، امتثالًا لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩].

٤. ينبغي على المصلح أن يلتزم بالسرية وعدم إفشاء الأحاديث؛ لأن تسريب الأخبار مدعاة لإفساد الاتفاق على حل النزاع، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ﴾

[النساء: ١١٤]، وقد فسَّر (طنطاوي: ١٩٩٧م، ج٣، ص٣٠٧) هذه الآية بقوله: "لا خير في كثير من الكلام الذي يتناجى فيه الناس، إلا في نجوى من أمر غيره سرًّا بصدقة يزكى بها ماله، أو من أمر غيره بالإكثار من أعمال البر، أو القيام بالإصلاح بين الناس المتخاصمين لكي يعودوا إلى ما كانوا عليه من الألفة".

٥. ومما ينبغي على المصلح الرفق في الصلح والتلطف واختيار أحسن الكلام، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "رُدُّوا الْخُصُومَ حَتَّى يَصْطَلِحُوا فَإِنَّ فَصْلَ الْقَضَاءِ يُحْدِثُ بَيْنَ الْقَوْمِ الضَّغَائِنَ" (ابن القيم، ١٤١١هـ، ج١، ص٨٤).

وتؤكد هذه المبادئ أن المصلح الأسري في الإسلام يقوم بدور تربوي إصلاحي متكامل، يجمع بين القيم الشرعية والمهارات السلوكية لضمان نجاح عملية الإصلاح الأسري.

وبعد استعراض الباحثة للإصلاح الأسري في التربية الإسلامية من حيث مفهومه وأهميته ووسائله ومرتكزاته ووسائله، يتضح أن نجاح العملية الإصلاحية لا يقتصر على معالجة النزاع بعد وقوعه، بل يمتد إلى البعد الوقائي الذي يسبق نشوء الخلاف، ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على طبيعة الخلافات الأسرية وأسبابها؛ إذ إن فهم جذور المشكلات يعد خطوة أساسية في بناء وعي وقائي يسهم في الحد من تفاقمها، ويعزز من فاعلية الجهود الإصلاحية في ضوء التربية الإسلامية، وهو ما سيتم تناوله في المطلب التالي:

٢-١-١-٢ المطلب الثاني: الخلافات الأسرية:

تمرَّ الأسرة بمشكلات عديدة، وتتعرض لأزمات مختلفة وخاصة عند بداية تكوينها؛ وذلك لاختلاف طبيعة الزوجين وتنوع احتياجاتهم ورغباتهم، والظروف التي تحيط بهم، وإذا لم تعالج هذه الخلافات يهتز استقرار الأسرة وتماسكها، وترى الباحثة أهميَّة البحث فيها ودراسة أسبابها ومعرفة الظروف التي تؤثر في وجودها، وما لها من آثار على استقرار الزوجين، وتأثير نفسي وأخلاقي واجتماعي على الأبناء، وعلى تفكك الأسرة والمجتمع؛ ذلك لأنَّ "إدراك الأسباب الداعية لوقوع الشقاق يتيح فرصة كبيرة لمعالجتها، وتجنب مثيراتها حتى لا تظهر آثارها على مسيرة الحياة الزوجيَّة" (الدبيان، ١٤٢٠هـ، ص١٦٠)، ويُعد ذلك جزءًا من الدور الوقائي الذي يسبق مرحلة الإصلاح الأسري؛ إذ إنها تساعد في تفادي هذه المشكلات قبل وقوعها، والسعي لتجاوزها ومحاولة حلها

قبل استفحالها، والتوعية بخطورة آثارها، وسوف نستعرض في هذا المطلب نتناول مفهوم الخلافات الأسريَّة وأسبابها وآثارها على الزوجين والأبناء والمجتمع.

أولًا: مفهوم الخلافات الأسريَّة:

عرَّف محمود، ١٤٣١هـ الخلافات الأسـرية بأنها: "تعارض وجهات النظر في أمور الحياة المختلفة بين الزوج والزوجة؛ الأمر الذي يؤدي إلى خصومة ومشاجرة بين الزوجين" (ص١١٧).

وعرَّفتها حصـة السـند، ٢٠١٦م: "حالة أو ظرف تعاني فيه الأسـرة أو أحد أفرادها من خلافات أو مشـكلات معينة نتيجة التفاعل بين العوامل الذاتية والبيئية؛ الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اضطراب في بناء الأسرة ووظيفتها فيحول دون قيامها بواجباتها الأساسية" (ص١٤).

ومن خلال التعاريف للخلافات الأسـريَّة يتضـح لنا أنها نزاع وتعارض في وجهات النظر بين الزوجين أو أحد أفراد الأسـرة له مسـببات عديدة، يعوق قيام الأسـرة بأدوارها، وقد يفضـي إلى تفكك وانحلال الرابطة الأسريَّة إذا لم تتم معالجتها.

ثانيًا: أسباب الخلافات الأسريَّة:

تتباين أسـباب الخلافات الأسـريَّة بين الأزواج والأبناء والأقارب، ويترتب على هذا الاختلاف خسائر مادية ومعنوية للأسرة والمجتمع ككل، ومن أهمها:

١. **سـوء الاختيار وعدم تكافؤ الزوجين:** فالزواج شـراكة دائمة مدى الحياة -بإذن الله-؛ لذا ينبغي الاجتهاد في حسـن الاختيار والتريث في الارتباط (الحسـن، ١٤٣٢هـ، ص٢٥٩)، كما يفضـل عند اختيار الزوجين أن يكون كلٌّ منهما مكافئًا لبيئة الآخر ومكانه، وأن يكونا متقاربين ماديًّا واجتماعيًّا، ومتوافقين فكريًّا؛ فهذا أقرب إلى حدوث الانسـجام في علاقتهم، وقد أكدت التربية الإسـلاميَّة أهميَّة حسـن الاختيار، وجعلت الضـابط في ذلك الدين والخلق في المقام الأول؛ لأن في ذلك سعادة الفرد في الدارين.

٢. **فشل الوالدين في التنشئة الأسريَّة السليمة:** الوالدان هما المسؤولان عن تنشئة أبنائهما تنشـئة سـليمة، فعليهما إدراك عظم المسـؤولية الملقاة على عاتقهما؛ لذا يتحتم عليهما حسن التربية وإشباع حاجات الأبناء العاطفيَّة والوجدانيَّة والنفسيَّة، وإشباع حاجتهم إلى الانتماء الأسـري؛ وذلك لأنه إذا كان مناخ الأسـرة غير صـحي سـينعكس على نفسـية

الأبناء، وهذا ما يؤثر على شخصيتهم وتعاملهم مع أسرهم مستقبلًا (الخطيب، ٢٠٠٧م، ص٤٣٣).

كما أنه يجب على الزوجين إعداد أبنائهم وتنشئتهم على المسؤولية، وإشعارهم بالحقوق والواجبات، وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تؤهلهم لأن يكونوا آباء وأمهات ناجحين في حياتهم، ومدركين لطبيعة الحياة الزوجيَّة والمشكلات التي قد تحدث فيها؛ مما يسهم في تلافيهم الخلافات قبل وقوعها، -وسنوضح بعض هذه الحقوق في المبحث الثالث-.

٣. **الغيرة**: الغيرة فطرة غريزية موجودة في الإنسان سواء أكان ذكرا أم أنثى، ولم تخل منها حتى بيوت النبي (صلى الله عليه وسلم)، تقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: "ما غِرْتُ على أَحَدٍ من أَزْوَاجِ النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) ما غِرْتُ على خديجةَ". (البخاري،١٤٣٣هـ، ج٧، ص٩٨، ح٣٨١٨)، فيجب على الزوجين البُعد عن مواطن الشبهات والغموض التي تثير حفيظة كل منهما وتعزيز الثقة بينهما؛ لأنها تهدد الحياة الزوجيَّة وتفضي إلى الشك وعدم الأمان.

٤. **سوء الخلق**: وهذا من أكثر أسباب الخلافات الأسريَّة، فمن الأزواج من يسيء عشرة شريكه ولا يراعي مشاعره، ومن مظاهر ذلك معاملة الزوجة بالغلظة والتضييق عليها وحرمانها من حقوقها الشرعية، ومن مظاهر سوء خلق الزوجة الخروج بغير إذن الزوج وعدم تمكين الزوج من نفسها دون سبب شرعي، وكفران معروف الزوج وعدم طاعته بالمعروف (أحمد؛ العمد، ١٤٣٧هـ، ٨١)، وكذلك من الأسباب العنف مع الأبناء والتضييق عليهم وسوء الخلق في التعامل معهم من قبل الوالدين.

٥. **تخلي وانشغال أحد الزوجين عن مسؤولياته وواجباته**: ويُعد هذا السبب من أعظم أسباب الخلافات الأسريَّة التي تؤدي للتفكك، ومن ذلك تقصير الزوجة برعاية المنزل، وطاعة الزوج، أو تقصير الزوج بالنفقة على الأسرة وانشغاله بالعمل وإهمال أسرته. (محمد، ٢٠١٨م، ص٥١١)

وكذلك الأمر بالنسبة لتعدد الأدوار خاصة عند المرأة، فقد كانت مهمة الزوجة رعاية المنزل والأولاد وتلبية مطالب الزوج، أما في الوقت الحالي فقد أصبحت تشارك في ميزانية الأسرة وهذا قد يتعارض مع واجباتها الأساسية للأسرة خاصة إذا لم تستطع الموازنة بين مطالب الأسرة والعمل؛

مما يجعل الخلافات تدبُّ بين الزوجين (غيث، ٢٠٠٠م، ص١٦٦).

وفي ذلك إخلال بالمسؤولية التي استرعهما الله إياها؛ حيث يقول النبي (صلى الله عليه وسلم): "والرَّجُلُ في أَهْلِهِ رَاعٍ وهو مَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ، والمَرْأَةُ في بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وهي مَسْؤُولَةٌ عن رَعِيَّتِهَا". البخاري، ١٤٣٣هـ، ج٧، ص٨٦، ح ٥١٩١)، وقد حددت التربية الإسلاميَّة جملة من الحقوق والواجبات سيتم التفصيل فيها بإذن الله.

٦. **الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي**: مما لا شك فيه أن لوسائل التواصل الاجتماعي والإعلام دورًا إيجابيًّا في حيات الفرد والمجتمع، إلا أنها قد تشكل أحد أهم أسباب الخلافات الأسريَّة فقد أشغلت حيزًا كبيرًا انعكس بشكل سلبي على التفاعل داخل الأسرة، إضافة لما لها من آثار على الجانب الديني والأخلاقي -خاصة وسائل الإعلام السلبية- وترويج ثقافة الاستهلاك والاهتمام بالكماليات التي تثقل كاهل الأسرة (عياد، ١٤٣٦هـ، ص١٢٦)، كما أنها أثَّرت بشكل كبير على إضاعة الوقت وإهداره بدلًا من التواصل الإيجابي بين الزوجين والأسرة عمومًا، وتسببت بالكشف عن الأسرار الأسريَّة من خلال نشر وتصوير ما يحدث في البيوت، وكذلك سهلت التواصل بين الجنسين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولا يخفى على كل مسلم ما لها من أضرار وخيمة (الرملاوي، ٢٠٢٣م، ص ص ٩٠_٩٣).

٧. **إخفاء العيوب**: من أسباب الخلافات الزوجيَّة إخفاء أحد الزوجين العيوب عن الآخر سواء أكان تلك أمراضًا نفسية أم جسدية أم عيوبًا خلقية، وهذا من الخداع والغش الذي حذرنا منه المصطفى (صلى الله عليه وسلم) حيث قال: "وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا". (صحيح مسلم، ١٣٧٤هـ، ج١، ص٩٩، ح١٦٤)، فلا بدَّ أن تقوم العلاقة الزوجيَّة على الوضوح بحيث يبين كلا الزوجين للآخر ما فيهما من مرض أو عيب قبل أن يتم الزواج.

٨. **الأسباب الماليَّة**: قد يصبح عجز الزوج عن تلبية احتياجات الأسرة، سواء بسبب ما يمرُّ به من ضعف مادي وتراكم ديون أو غيرها سببًا في التوتر داخل الأسرة تجعله يفقد السيطرة على زوجته وأفراد أسرته مما يصعد حدَّة الخلاف الذي قد يسبب في وقوع الطلاق (محمد، ٢٠١٩م، ص٧٥٢).

ومن الأسباب المالية أيضًا إسراف أحد الزوجين الذي يؤدي لتفاقم الوضع المالي، وقد حثت التربية الإسلاميَّة على الاعتدال في الإنفاق يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [الفرقان: ٦٧]، يقول ابن باز رحمه الله: "فالواجب على الزوج أن يتقي الله، وأن ينفق على الزوجة، وعلى الأولاد النفقة التي تنفق على أمثالهم، يعني: النفقة التي تناسب مثلهم، لا إسراف، ولا تقتير" (موقع ابن باز).

٩. **الخلافات حول الأطفال**: فقد يختلف الزوجان بسبب أطفالهما سواء من ناحية التنشئة ونمط التربية، وذلك بأن يميل أحد الوالدين لتدليل أبنائهم بخلاف الآخر الذي يرى ضرورة تربيته على الاعتماد على نفسه، أو من حيث توقيت الإنجاب، وكذلك إذا كان أحد الزوجين لديه مشكلة في الإنجاب، وهذا ما يشكل صراعًا بين الزوجين إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق بينهما حول هذا الموضوع (الخطيب، ٢٠٠٧م، ص٤٣٦).

١٠. **تدخل الأهل والأقارب**: قد يؤدي الأهل والأصدقاء وتدخلهم دورًا كبيرًا في حدوث حالة من التوتر والمشكلات وزيادة حدتها (ليلى، ٢٠١٣م، ص٤٩) فالوالدان قد يعتقدان أنهما أكثر خبرة وحرصًا على حياة أبنائهما، وكذلك الأقارب والأصدقاء من خلال تقديم النصائح والمشورة لهم.

وتؤكد الباحثة أن معرفة أسباب الخلافات الأسرية يعد مدخلًا مهمًّا يستطيع المصلح الأسري من خلاله تحديد أسلوب التدخل لمعالجة هذا الخلاف وفق أسس تربوية تسهم في الحد منها، وتحقيق الاستقرار الأسري.

ثالثًا: آثار الخلافات الأسريَّة على الأسرة والمجتمع:

لا شكَّ أن للخلافات الأسريَّة تأثيرًا عظيمًا ليس على الزوجين فحسب، بل على الأبناء وعلى المجتمع ككل، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات التي تكلمت عن آثار الخلافات الأسريَّة وانعكاساتها النفسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والأخلاقيَّة على كل من الزوج والزوجة والأبناء والمجتمع، يمكننا عرضها فيما يلي:

١. أبرز الآثار التي تنعكس على الزوجين:

ترى (صابرين حسين، ٢٠٢١م، ص١١٨)، و(البندري الجليل، ٢٠١٤م، ص٢٧) أن الخلافات الأسريَّة المؤدية للتفكك الأسري تؤثر على الزوجين من الناحية النفسيَّة؛ حيث

يصـابان بالإحباط وخيبة الأمل وقد ينتج عن ذلك الإصـابة بالقلق المرضـي والاكتئاب، والحزن والخوف من المســـتقبل، والتردد في تجربة الزواج مرة أخرى، وقد تتأثر علاقة الزوجين بالآخرين خاصــة إذا كان هناك قرابة بين الزوجين فإنه غالبًا تتأثر العلاقة ســلبيًّا مما قد يحدث قطيعة بين الأسرتين.

كما يبين (الحضـــرمي وآخرون، ٢٠٢٢م، ص٧٨٨) أن من الآثار على الزوجين زيادة الأعباء المالية على الزوجين خاصـــة لو أدت الخلافات إلى الانفصـــال، فلو تزوج الزوج بامرأة أخرى زادت التكاليف الماديَّة عليه وعلى النفقة على أبنائه، وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة خاصة إذا لم يتوفر لها مصادر دخل مما يجعل الزوجين رهينة للديون.

٢. أبرز الآثار التي تنعكس على الأبناء:

من أهم آثار الخلافات الأسريَّة على الأبناء كما وضحت (ليلى، ٢٠١٣، ص٦٢) طلاق الوالدين وتفكك الأسرة يحتم عليهم الانتقال إلى مكان آخر؛ ممَّا يؤثر عليهم في تكوين الصداقات والانسجام مع البيئة الجديدة.

كما أكدت (دراسة آل شافي، ١٤٢٧هـ) أن من الآثار المهمة التي تؤثر على الأبناء التغيرات في الحالة الماديَّة وتوفير احتياجاتهم بعد الطلاق؛ ذلك أن الطفل قد يعيش مع والدته التي تعجز عن توفير احتياجاته كافة؛ نظرًا لزيادة الأعباء عليها، وكذلك عدم الإشراف المباشر على الأبناء من قبل الوالدين وتفكك الأسرة يعطي لهم مجالًا للعبث والتشرد مما يجعلهم عرضة للاستغلال والانحراف.

كما يرى (أحمد، ١٩٩٣م، ص٢١٧) أن لها آثارًا نفسية على الأبناء من أهمها الصراع العاطفي، وعدم القدرة على الانحياز لأحدهم دون الآخر، والإحساس بالخوف وفقد الأمان لما يصاحب الطلاق من اختلاف كبير في جو الأسرة، كما أن الطفل ينظر إلى المجتمع من خلال أسرته وتجاربه فيها مما تترسب في نفسه كثيرًا من الانطباعات التي يتخذ منها أحكامًا تؤثر على سلوكه.

وتوضح دراسة (نادية زهو، ٢٠٠٨م، ص١٦١) أنه قد يستخدم أحد الزوجين الأبناء كوسيلة ضغط على الطرف الآخر؛ ممَّا يجعل الطفل يشعر بتأنيب الضمير لاعتقاده أنه سبب في مشكلات والديه، إضافة إلى ضعف التحصيل الدراسي وتشتت الانتباه واضطراب نموهم الانفعالي

والعقلي.

كما أن من الآثار كما تؤكد دراسة (رشا عثمان، ٢٠٢٢م، ص ٤٠٠) عدم شعور الأبناء بالأمان والراحة، والتعب النفسي جراء استمرار الخلافات بين الزوجين من غير مراعاة لنفسية الأطفال ومشاعرهم.

٣. الآثار التي تنعكس على المجتمع:

من المعلوم أن الزواج لا يربط شخصين فقط، فهو علاقة اجتماعية تربط عددًا من الأسر في المجتمع، فإذا حدث الخلاف والطلاق فإنَّ الأثر يشمل كلا الأسرتين.

يؤدي الخلاف الأسري والطلاق إلى زعزعة الصفاء والود في نفوسه العائلتين، ويحول السلام بينهم إلى حقد ومنازعات أخذًا لثأر ابنهم، ويقل التواصل بينهم، كما أنه يسبب اختلالًا في القيم الإيجابية التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في نفوس أبنائه كالترابط والتعاون والتسامح، وهذا ينعكس على المجتمع وتقدمه؛ وذلك لانشغال أفراده بمشكلاتهم عن الانشغال بتطوره وتقدمه (البراك، ٢٠٢٢م، ص٧٥٢).

كما أن في الطلاق حرمان للمجتمع من كثرة النسل، وهذا خلاف ما جاءت به التربية الإسلاميَّة؛ حيث قال صلى الله عليه وسلم: "تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَم" (الألباني، د ت، ج١، ص٥٦٦، ح٢٩٤١).

كما أن الخلافات الأسريَّة تعيق التنمية المجتمعية وتقدم المجتمع لأن التنمية تعتمد على ترابط الأسر وتماسكها حتى تنتج أبناء إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية ويساهمون بنهضة مجتمعاتهم ورقيّها في المجالات كافة (محمد، ٢٠١٩م، ص٥٣٧).

وفي ضوء ما تم استعراضه من مفهوم الخلافات الأسرية وأسبابها وآثارها يتضح أن هذه الآثار لاتقتصر على الأسرة فحسب بل تمتد انعكاساتها على المجتمع وتهدد تماسكه؛ مما يستدعي تعزيز دور الإصلاح الأسري بوصفه أداة تربوية وقائية وعلاجية، تسهم في تحقيق التوازن والاستقرار داخل الأسرة.

٢-١-٢ المبحث الثاني: الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري:

لمراكز الإصلاح الأسري جهود تربوية عظيمة لا يمكن إنكارها، فهي تهتم بأعظم مؤسسة تربوية، فتسعى لحماية الأسرة من التشتت والتفكك، من خلال عدد من الجهود والإجراءات الوقائيَّة والعلاجيَّة والبنائيَّة، وفي هذا المبحث سلَّطت الباحثة الضوء على البرامج التربويَّة في مراكز الإصلاح الأسري، ودور المصلحين الأسريين التربوي، والوسائل التربويَّة المستخدمة في الإصلاح الأسري وغيرها من المواضيع المهمة التي تخص الجانب التربوي لمراكز الإصلاح الأسري.

أولاً: البرامج التربويَّة في مراكز الإصلاح الأسري:

تقدم مراكز الإصلاح الأسريَّة برامج عدة للإصلاح الأسري، منها ما هو وقائي، ومنها ما هو علاجي، ومنها ما هو نمائي، وسيتم تفصيلها فيما يلي: (الروقي، ١٤٤٢هـ، ص١٤٠)

١. البرامج الوقائيَّة:

وهي الخدمات التي تستهدف وقاية الأسرة من عوامل التفكك قبل حدوثها، وتشتمل على التثقيف بالعلوم الشرعية التي تخص الأسرة من اختيار الزوجين والحقوق الواجبة على كل منهما والتعامل الصحيح وفق ما حدده الإسلام وغيرها، وكذلك تبصيرهم بحل الخلافات الأسريَّة قبل وقوعها، والإجراءات العملية لمعالجتها وآثارها على الأسرة.

وعرَّفتها (زينب معابدة، ٢٠١١م) بأنه: "منهج يقوم على علاج المشكلات الواقعة بين الأزواج من أجل محاولة نفي الخلاف وحفظ التواصل بين طرفي العلاقة، أو التخفيف من المشكلات والأضرار الناتجة عن حدوث الطلاق" (ص٢٣٤).

ذلك لأن الوقاية خير من العلاج، وكل الأسر معرضة لحدوث الخلافات؛ فتهدف هذه البرامج إلى تطوير مهارات الأسرة والوقاية من حدوث المشكلات التي قد تتعرض لها، عن طريق معرفة الأسباب التي تؤدي للمشكلة وإزالتها وحماية أفراد الأسرة منها (البدر، ١٤٣٠هـ، ص٢٩٣_٢٩٦).

٢. البرامج العلاجيَّة (الإرشاد والتوجيه في حالات النزاع):

وذلك من خلال معالجة المشكلات والأزمات الأسريَّة بالتعاون مع أطراف النزاع، ومساعدة

أفراد الأسرة الذين على التكيف في بعض المشكلات، والتأهيل الجماعي للأسرة (محمد، ٢٠٠٥م، ص٤١).

وتؤكد الباحثة أن البرامج العلاجية تكون بعد حدوث المشكلة، فتقوم مراكز الإصلاح الأسري عن طريق المصلح الأسري بتحديد المشكلة ومعرفة أسبابها وجذورها وتوجيه أطراف النزاع بالتعامل السليم؛ وذلك للوصول إلى صلح الطرفين وعودة الاستقرار للأسرة.

٣. البرامج التنمويَّة (بناء المهارات الأسريَّة والتواصل الإيجابي):

وذلك من خلال تنمية الإمكانات الكامنة في أفراد الأسرة، وتمكين الأسرة بالأساليب العلمية المختلفة لحل مشكلاتها المستقبلية وتعزيز الاستقلالية الذاتية للأسرة، وتحضير البرامج التنمويَّة والاجتماعيَّة والصحيَّة التي تستهدف الأسرة (القرني، الغالي، ١٤٢٥هـ، ص١١٩).

ويكون التركيز في هذه البرامج موجهًا لتحصين شخصية الفرد والأسرة ككل ضد الدخول في المشكلات وذلك من خلال تنمية شخصية الفرد والأسرة واكتشاف مهارات الفرد وقدراته ومواهبه، وإتاحة الفرصة له بالحوار والمناقشة مما يحقق له التوافق الاجتماعي والأسري (الشلبي، ٢٠١٣م، ص٢٥).

ويعكس هذا التنوع في البرامج شمولية الدور التربوي للمراكز، الذي لا يقتصر على جانب علاجي فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الوقائية والتنموية بما يحقق التكامل في خدمة الأسرة.

ثانياً:دور المصلحين الأسريين التربوي:

والمصلح الأسري وإن كان دوره الأساسي الصلح في الخصومة إلا أن لهذه المهمة أدوارًا تربوية يقوم أثناء الصلح بأدوار تربويَّة توعويَّة وتثقيفيَّة وإرشاديَّة، ومن أهم أدوار المصلح الأسري التربويَّة ما يلي:

١. النصح والتوجيه: وذلك من خلال تقديمه للتوجيهات والنصائح لأطراف النزاع من الأسرة وتذكيرهم بأهمية الحفاظ عليها وعواقب وآثار الخلافات، ومكانة الأسرة وقدسيتها، وما **يترتب** عليها من حقوق وواجبات؛ مما يساعدهم في تحسين أوضاع الأسرة وحل مشكلاتها (أبو جميل؛ الرفاعي، ٢٠١٨م، ص١٢٨).

كما يقوم المصلح الأسري بتوجيه أطراف النزاع نحو طرق الوقاية والحلول المثلى للإصلاح، وكيفية التعامل مع المشكلات بصورة صحيحة ويساعدهم في تحديد أفضل الطرق الواقعية لحل المشكلة؛ وذلك لتجنب تكرارها (البريكي، ٢٠١٥م، ص٢٥).

٢. **التدريب**: يقوم المصلح الأسري بإكساب وتنمية مهارات الأسرة وتطوير قدراتها في مهارات الاتصال مع بعضها ومهارات حل المشكلات، وتدعيم العلاقة بين الزوجين فيما بينهما وكذلك علاقتها بالأبناء (العجمي، ٢٠١٥م، ص١٤).

٣. **الإرشاد**: يعمل المصلح الأسري على تنمية الوعي في مهارات التعامل الإيجابي بين الزوجين وأفراد الأسرة، والمساعدة على حل المشكلات والضغوطات الزوجيَّة؛ بهدف تحسين جودة حياتهم واستقرارها (الزهراني، ٢٠٢٦م، ص٣٨٠).

ويعكس هذا التكامل في الأدوار عمق البعد التربوي في عمل المصلح الأسري، بوصفه عنصرًا أساسيًا في تعزيز استقرار الأسرة وتحقيق التوازن داخلها.

ثالثًا: الكفايات العلميَّة والتربويَّة المطلوبة للمصلحين الأسريين:

يجب على المصلح حتى يحقق عملية الإصلاح بأكمل وجه وأن يلُم بها ما يلي (القحطاني؛ التميمي، ١٤٤٢هـ، ص ص٣٣_٣٧):

١. **التأهل بالعلوم الشرعيَّة:**

ينبغي على المصلح أن يمتلك قدرًا كافيًا من العلم الشرعي الذي يحصل به المقصود فيكون عنده معرفة بالقواعد الفقهية والشرعية التي تخص الأسرة والمعرفة بالأحكام الشرعية التي تخص الزواج، وتكوين الأسرة كالطلاق والحضانة والهجر والولاية وحقوق الزوجين؛ وذلك ليتمكن من الإصلاح الأسري وفق حدود الشريعة الإسلاميَّة وأحكامها.

٢. **الإلمام بمهنة الأحوال الشخصيَّة:** وذلك من خلال:

المعرفة بأساسيات الصلح ووسائله، ومشكلات الأسرة وأسباب حدوثها، والأضرار التي تحدث نتيجة لها، والمؤسسات الأسريَّة والاجتماعيَّة التي قد يستعين بها أثناء عمله، كما ينبغي عليه أن يعرف إجراءات الصلح وقواعد المصالحة، والأحكام القانونية المتعلقة فيها والتنظيم الإداري في المكاتب.

٣. الإلمام بمبادئ علم النفس وعلم الاجتماع:

ومما يفيد المصلح الأسري في عمله الإلمام بمبادئ علم النفس والاجتماع، وذلك بمعرفة أنماط الشخصيَّة لأطراف النزاع وخصائص مجتمعهم وعاداتهم وتقاليدهم، واختلاف ثقافتهم، وتكمن أهميَّة إلمام المصلح الأسري بهما لسببين، وهما: (القحطاني، ١٤٤٢هـ، ص٣٦)

أ. أنهما يساعدان على فهم الطبيعة البشريَّة وطرق التعامل معها.

ب. لأن أغلب الدراسات التي تتناول النفس البشريَّة ومحيطها الاجتماعي تصدر من المتخصصين بعلم النفس والاجتماع، فعلى المصلح الاستزادة منها وتوظيفها في عمله.

٤. الإلمام بمبادئ التربية:

يُعد الإلمام بمبادئ التربية ركيزة أساسية للمصلح الأسري؛ إذ إنَّ كثيرًا من المشكلات الأسريَّة والزوجيَّة تقع بسبب جهل الزوجين بأساليب التربية السليمة، فلا بدَّ للمصلح أن يكون لديه كفاية عالية بالتربية حتى يزود الوالدين بالمهارات التربويَّة اللازمة لعلاج الخلاف الأسري وإلا كانت عملية الإصلاح قاصرة عن تحقيق أهدافها المنشودة (أبو سعد، ٢٠١٥م، ص٢٤٢).

٥. الإلمام بالمهارات المهنيَّة:

ومما ينبغي على المصلح الأسري ليحقق الإتقان في عمله الإصلاحي أن يطور نفسه بالبحث والقراءة والاطلاع الذي يعينه في عمله، كما يجب أن يكون لديه عددٌ من المهارات التي لا بدَّ أن يكون متقنًا لها، ويقصد بالمهارات هنا القدرات الضرورية لقيام الأفراد بالسلوك الاجتماعي الواضح ليؤدي عمله بصورة أفضل وعلى أداء العمل بدرجة عالية من الكفاية والدقة والسرعة. (إسماعيل، ٢٠٢٣م، ص٥٠٨) ومن هذه المهارات كما ذكر (القحطاني، ١٤٤٢هـ، ص ص ١٣٧_١٣٩) ما يلي:

أ. **مهارات التواصل**: تُعد مهارة التواصل مهمة للمصلح، ومن العوامل المساعدة على إتمام الصلح وذلك من خلال التواصل اللفظي بلغة بسيطة يفهمها أطراف النزاع، والتواصل البصري ولغة الجسد، ومهارة الاستماع والإنصات وتوجيه الأسئلة، وتقديم الاقتراحات والبدائل والتشجيع وتقديم النصح.

ب. **مهارات الإقناع والحوار**: على المصـــلح أن يحترم أطراف النزاع ويعطي كل طرف فرصـــة التعبير، ويستخدم أفضل العبارات للتوضيح، مع عدم الخروج عن الأدب العام.

ج. **إدارة الوقت**: ونظرًا لضيق الوقت في الجلسة وكثرة القضايا فعلى المصلح استغلال الوقت، وحسن إدارة أولوياته للوصول إلى حلول وفق الخطة المقررة ووفق الوقت المتاح.

د. **إدارة الجلسة**: فالمصلح الأسري هو الذي يدير الجلسة وعليه وضع قواعد وضوابط للنقاش، وألا يقاطع المتحدث، ويحاول الإنصاف وإعطاء الطرفين الوقت الكافي للحديث، ويتواصل تواصلًا فعَّالًا مع الطرفين، ويلتزم الحياد ويعطي الحلول الواقعية.

هـ. **مهارة حل المشكلات واتخاذ القرارات**: فمن خلال مخزون المصلح الأسري العلمي وخبرته العملية يحتاج لمجموعة من الأنشطة المحددة والتفاعل السلوكي بقصد تحديد أنجح الوسائل لحل الخلافات الأســـريَّة وأفضـــل الحلول، وأن يؤكد لأطراف النزاع أنه لا توجد حياة بلا خلافات، ويعلمهم مهارات لحل الخلافات وتطبيقها.

ويتبين من هذه الكفايات شمولية الدور الذي يقوم به المصلح، والذي يجمع بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي بما يسهم في تحقيق جودة التدخلات الإصلاحية وفاعليتها في معالجة الخلافات الأسرية.

رابعاً: الأساليب التربويَّة المستخدمة في الإصلاح الأسري:

١. أسلوب الحوار والإقناع:

الحوار هو: "محادثة بين طرفين أو أكثر، تتضـــمن تبادلًا للآراء والأفكار والمشـــاعر، وتستهدف تحقيق قدر أكبر من الفهم والتفاهم بين الأطراف المشاركة؛ لتحقيق أهداف معينة، يسعى المشاركون في الحوار لإنجازها" (الزغبي، ٢٠٠٥م، ص١٩).

ويقصد بالحوار: أن يتناول الحديث طرفان أو أكثر، عن طريق السؤال والجواب بشرط وحدة الموضـــوع أو الهدف فيتبادلان النقاش حول أمر معين، وقد يصـــلان إلى نتيجة، وقد لا يقنع أحدهما الآخر" (النحلاوي، ٢٠١٠م، ص١٦٧).

ويهدف الحوار إلى الوصـــول لحقيقة أو نتيجة أو قرار ويعمل على إبطال وجهات النظر والأفكار الآخر لدى الطرف الآخر، والوصـــول إلى إيجاد حل يرضـــي الطرفين (ســـليمان،

٢٠١٣م، ص٨٣)، وغاية الحوار إيجاد حل يرضي الطرفين، والتعرُّف على وجهات النظر والبحث والتنقيب للوصول إلى نتائج أفضل (ابن حميد، ١٩٩٤م، ص٧).

والحوار الأسري من الأساليب التي وردت في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ (المجادلة: ١)؛ لذا يُعد الحوار من أهم الوسائل المستخدمة في الإصلاح الأسري وأفضلها، فمن خلاله يستطيع المصلح أن يحاور الطرفين ويقنعهم بالأدلة والحجج ويقرب وجهات النظر حتى يصل للغاية ويتحقق الصلح وزوال الخلاف.

٢. أسلوب الموعظة:

وتعني الموعظة كما ذكر (النحلاوي، ٢٠١٠م، ص٢٢٦): "النصح والتذكير بالخير والحق على الوجه الذي يرق له القلب ويبعث على العمل؛ أي ذلك الذي تقدم من الأحكام والحدود المقرونة بالحكم والترغيب والترهيب".

وهذا الأسلوب من الأساليب المستخدمة في التربية الإسلاميَّة، يقول الله عزَّ وجلَّ في سياق الخلافات الأسريَّة: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ (الطلاق: ٢) وقد وعظ النبي (صلى الله عليه وسلم) الصحابة وكان يوجه الأزواج بالموعظة فيقول صلى الله عليه وسلم: "اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ" (أبي داوود، د.ت، ج٢، ص١٨٢، ح١٩٠٥)، ومن ذلك أيضًا ماروت عائشة (رضي الله عنها): "قلتُ للنبيِّ (صلى الله عليه وسلم) حسبُك من صفيةَ كذا وكذا، قال: غيرُ مُسَدِّدٍ تعني قصيرةً. فقال: لقد قلتِ كلِمَةً لو مُزِجت بماءِ البحرِ لمزجته، قالت: وحكيْتُ له إنسانًا، فقال: ما أُحِبُّ أني حَكيْتُ إنسانًا وأن لي كذا وكذا" (أبي داوود، د.ت، ج٧، ص٢٣٧، ح٤٨٧٤).

ولا تؤتي الموعظة ثمارها إلا إذا التزم الواعظ بالاختصار وعدم التكرار واختار أفضل العبارات، ونوَّع في الأساليب واشتملت موعظته على ضرب الأمثال والقصص التي تشحذ الهمم. (الحازمي، ١٤٢٠هـ، ص٤٠٠).

لذا ينبغي على المصلح الأسري تذكير المتنازعين بالحقوق التي على الطرفين، ونصحهم بوجوب الالتزام بها، وتذكيرهم بعواقب تقصيرهم في الدنيا والآخرة مستخدمًا النصح والتوجيه

وضرب الأمثال وذكر بعض القصص؛ يجعل القلوب تلين وتنصاع لأمر الله ويحصل الصلح (البدر، ١٤٣٠هـ، ص ص٢٨٥_٢٨٦).

٣. أسلوب الترغيب والترهيب:

يُعد أسلوب الترغيب والترهيب في الإصلاح الأسري هو بيان فضل العفو وثمراته في الدنيا والآخرة، وبيان العواقب والآثار المترتبة على استرار الخصومة وما تؤدي إليه من تشتت للأسرة وقطيعة وشحناء (القحطاني، ١٤٤٣هـ، ص٢٤٤).

وهذ الأسلوب كثيرًا ما يستخدم في التربية الإسلاميَّة وخاصة في الإصلاح الأسري، ومن ذلك قول النبي (صلى الله عليه وسلم) مُرغِّبًا الزوج بالصبر وحسن العشرة: "لَا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً. إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ" (مسلم، ١٣٧٤هـ، ج٢، ص١٩٩١، ح١٤٩٦)، وكذلك في المقابل فقد استخدم النبي (صلى الله عليه وسلم) الترهيب من الطلاق من دون سبب، فقال: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ" (أبو داوود، د.ت، ج٢، ص٢٦٨، ح٢٢٢٦).

٤. الأسلوب العاطفي:

ويقصد بالأسلوب العاطفي الأسري كما عرَّفها (البدر، ١٤٣٠هـ): "الطريقة التي ينتهجها المصلح في استمالته قلوب الخصوم بالكلمات الرقيقة والمواقف المؤلمة" (ص٢٨٦).

وقد استخدم القرآن الكريم هذا الأسلوب فيما يخصُّ الأسرة في عدة مواضع، ومن ذلك، استثارة عاطفة الفضل والجميل بين الزوجين، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وأيضًا التذكير بالميثاق الغليظ والنهي عن ظلم الزوجة وأخذ حقوقها: ﴿وَكَيۡفَ تَأۡخُذُونَهُۥ وَقَدۡ أَفۡضَىٰ بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ وَأَخَذۡنَ مِنكُم مِّيثَٰقًا غَلِيظٗا﴾ [النساء: ٢١]، وكذلك في عاطفة الرحمة للأبناء في قوله تعالى:﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا﴾ (النساء: ٩).

وهذا الأسلوب من الأساليب المهمة في الإصلاح بين الزوجين والأسرة بشكل عام، فإذا نجح المصلح في تحريك العاطفة فقد أثمر هذا الصلح وأدى إلى تحقيق الوئام وزوال الخلاف – بإذن الله– (القرشي، ٢٠٢٣م، ص٣٦٦).

ومن الأساليب المستخدمة أيضًا:

٥. أسلوب الدورات التدريبيَّة:

وهي برامج تعطى للأزواج والأسر من قبل مراكز الإصلاح والإرشاد الأسري لتوعيتهم بكيفية التعامل مع بعضهم، وإكسابهم المهارات التي تساهم في استقرار الأسرة (كليبي، ٢٠١٢م، ص١٢).

ولهذه الدورات دورٌ وقائيٌّ يتمثل في تجنب الوقوع في المشكلات الأسريَّة قبل وقوعها، ودورٌ علاجيٌّ من خلال توعية أفراد الأسرة بكيفية التعامل مع المشكلات وتقليل حجم الضرر الناتج عنها. (عودة، ١٤٤٤هـ، ص١٧١).

وتتم من خلال إحالة الأطراف المتنازعة إلى حضور بعض الدورات والمحاضرات المعدة مسبقًا والتي تتناول مواضيع الأسرة وقضاياها، أو دعوة المقبلين والمقبلات على الزواج لحضور دورات تأهيلية وكيفية حل الخلافات، وقد أشار بحث أعدته (جمعيَّة المودة، ٢٠١٩م) أن لهذه الدورات أثرًا كبيرًا بخفض نسبة الطلاق بنسبة ٩٥٪.

٦. أسلوب التوعية الرقمية على وسائل التواصل الاجتماعي:

يُعد التواصل الاجتماعي عملية لنقل الأفكار والتجارب العملية والتواصل الإيجابي بين الأفراد وتبادل الأخبار والمعارف، سواء عبر مجموعات كبيرة أو صغيرة (العبد، ٢٠١١م، ص١٠).

فلا يقتصر دور وسائل التواصل على المحادثات والدردشة فقط، فقد أصبحت أسلوبًا مهمًّا من أساليب التربية والتثقيف، وتؤدي دورًا أساسيًّا في تقدم المجتمعات وتغيير بعض السلوكيات من خلال إيصال الأفكار والمعارف التي لها أثرٌ في توعية المجتمع (الحازمي، ٢٠٢١م، ص٢٤٧).

ولأسلوب التوعية الرقمية مزايا عديدة وأهمية بالغة، ومن أبرزها: (العسيري، ٢٠٢٠م، ص١٠٥): تساعد في نشر العلم والتدريب في كل مكان، كما تعمل على تطوير التعلم الذاتي وتدعيم التعليم المستمر، وتسهم في تقديم حلول مبتكرة لكثير من القضايا الإنسانية، كما أنها تساهم في رفع قيمة الخبرات الثقافيَّة والتعليميَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

ومراكز الإصلاح الأسري تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إعداد محتوى يراعي فيه الإيجاز والتشويق ونشره في وسائل التواصل وإعداد محاضرات وورش عمل تخص الأسرة وقضاياها، وتنمية الوعي في حقوق وواجبات الأسرة والمشكلات التي تؤدي إلى تفككها، وهذا ما تستخدمه مراكز الإصلاح الأسري في مواقعها وحساباتها في وسائل التواصل.

ويؤكد هذا التنوع في الأساليب أن نجاح العملية الإصلاحية لا يعتمد على أسلوب واحد، بل على تكاملها وتوظيفها بما يتناسب مع طبيعة الحالات الأسرية لتحقيق الاستقرار الأسري في ضوء التربية الإسلامية.

خامساً: الآثار التربويَّة للإصلاح الأسري على الأسرة والمجتمع:

يتمثل الأثر الناتج عن الإصلاح الأسري فيما يلي (أبو هشهش، ١٤٣١هـ، ص ص١١٦_١١٧):

٧. تقوية العلاقة الزوجيَّة واستقرارها، فالحياة الأسريَّة تستحيل استمراريتها في جو يشوبه النزاع والشقاق، ولا سبيل لإزالة الشقاق إلا بالصلح.

٨. كما أن الصلح يحقق تماسك المجتمع وترابطه؛ لأن استقرار الأسرة من استقرار المجتمع، كما أنه يحُد من حالات الطلاق وحماية الأسرة من التفكك، فإذا تمَّ حسم النزاع عن طريق الصلح يعمل على إيجاد الوفاق والتفاهم بين الأسرة.

٩. ويؤدي إلى نشر الأمن والسلام بين أفراد المجتمع؛ لأن الإصلاح الأسري يستأصل الخصومة ويجمع القلوب المتنافرة ويقضي على الأحقاد والضغائن.

١٠. كما يخفف العبء على القضاء، وعلى الزوجين والإسراع في فض الخصومة دون ضياع للوقت والجهد، ويحُد من انحراف الأولاد؛ لأن الإصلاح بين الزوجين ينعكس على الأسرة مما يضمن عيش الأولاد تحت كنف والديهم.

١١. كما أن الإصلاح الأسري يسهم في إعادة تشكيل البناء التربوي والقيمي للأسرة، من خلال فض النزاعات وتوفير بيئة مستقرة للأبناء تضمن لهم التنشئة الاجتماعية السليمة.

كذلك ترى الباحثة أن من الآثار التربويَّة تعزيز الاستقرار الأسري، فإنه إذا تمَّ الصلح يستقر وضع الأسرة وتزول الخلافات وتُعالج أسبابها، ونشر ثقافة التسامح والحوار، ومما لا شك فيه أن التسامح والحوار يحُد من الخلافات، وتساعد في فهم أفراد الأسرة لبعضهم، والوقاية من الطلاق

والتفكك الأسري، وكذلك بناء جيل يتمتع بالوعي الأسري والاجتماعي.

وبعد استعراض الآثار التربوية للإصلاح الأسري يتضح أن الإصلاح لا يقتصر أثره على إنهاء الخلافات بين أطراف النزاع فحسب، بل يمتد ليشمل أبعادًا تربوية واجتماعية تسهم في تعزيز استقرار الأسرة وبناء مجتمع أكثر تماسكًا، كما يؤكد ذلك أن العملية الإصلاحية تمثل منظومة تربوية متكاملة تُعنى بحماية الأسرة وتنمية وعيها القيمي والسلوكي، مما يسهم في تحقيق مقاصد التربية الإسلامية في الاستقرار والسكينة والمودة.

٢-١-٣ المبحث الثالث: جهود مراكز الإصـــلاح الأســـري في المملكة العربيَّة السعوديَّة:

تُعدُّ مراكز الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة من أبرز الآليات المؤسسية التي تُسهم في معالجة النزاعات الأسرية والحد من آثارها، من خلال ما تقدمه من خدمات إصلاحية وإرشادية تستهدف تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، وتعزيز ثقافة الصلح، والمحافظة على كيان الأسرة واستقرارها. وقد حظي هذا المجال بعناية واضحة في المملكة، سواء من خلال المراكز التابعة لمحاكم الأحوال الشخصيَّة ووزارة العدل، أو من خلال جمعيات التنمية الأسريَّة التي تمثل رافدًا مهمًا في دعم الأسرة والوقاية من تفككها.

وتتنوع جهود هذه المراكز بين استقبال القضايا الأسرية، وتقديم جلسات الصلح، والإرشاد، والتوجيه، وتوثيق الاتفاقات، وتأهيل المصلحين، بما يعكس توجهًا مؤسسيًا نحو جعل الإصلاح الأسري مسارًا فاعلًا قبل تفاقم النزاعات أو انتقالها إلى التقاضي. كما أن تعدد الجهات المقدمة لهذه الخدمات يُبرز التكامل بين الجهود الرسمية والأهلية في تحقيق الاستقرار الأسري، وفق ضوابط شرعية ونظامية ومهنية.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث جهود مراكز الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة، من خلال عرض مراكز الإصلاح الأسري التابعة لمحاكم الأحوال الشخصيَّة، وبيان نشأتها وأهدافها ومبادئها وحقوق المصلحين فيها، ثم استعراض مراكز الإصلاح الأسري التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة من حيث مفهومها ونشأتها وأهدافها وقيمها ومجالات عملها ومصادر قضاياها وإحصائياتها وخطوات الصلح فيها، وصولًا إلى إبراز أوجه المقارنة والتكامل بين الجانبين في دعم استقرار الأسرة والحد من النزاعات الأسرية..

٢-١-٣-١المطلب الأول: مراكز الإصلاح الأسري التابعة لمحاكم الأحوال الشخصيَّة

أولاً: محكمة الأحوال الشخصيَّة:

تُعد محاكم الأحوال الشخصيَّة من المحاكم العامة التابعة لوزارة العدل، وتعرف بأنها: "هي محكمة تختص بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصيَّة والقضايا المتعلقة بالأمور الزوجيَّة، ومنها: إثبات الزواج والطلاق والخلع، وفسخ النكاح والرجعة والحضانة، والنفقة والزيارة" (موقع وزارة

العدل، ١٤٤٧هـ).

ويتضح من خلال هذا التعريف أن محاكم الأحوال الشخصيَّة هي الجهة التي تختص بقضايا الأسرة وما يتعلق بها من جميع المسائل كالزواج والخلع والطلاق والإرث وغيرها، وقد أَنشأت وزارة العدل جهة خاصة مختصة بالإصلاح تندرج تحت هذا المحاكم، وهي مركز المصالحة ومنصة تراضي التابعة له.

وتختص محاكم الأحوال الشخصيَّة بجميع مسائل الأحوال الشخصيَّة، ومنها ما يلي: (موقع وزارة العدل، ١٤٤٧هـ)

أ. إثبات الزواج، والطلاق، والخلع، وفسخ النكاح، والرجعة، والحضانة، والنفقة، والزيارة.

ب. إثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة.

ج. الإرث.

د. إثبات تعيين الأوصياء، وإقامة الأولياء والنظار، والحجر على السفهاء، ورفعه عنهم.

هـ. إثبات توكيل الأخرس الذي لا يعرف القراءة والكتابة.

و. تزويج من لا ولي لها، أو من تمَّ عضلها من قبل وليها.

ز. القضايا التي تخصُّ مسائل الأحوال الشخصيَّة.

فهي بذلك تنظم العلاقات الزوجيَّة والأسريَّة وتحمي حقوق الإنسان وتسهم بإعطاء الحقوق المكفولة بالنظام؛ مما يعزز استقرار الأسرة والمجتمع.

ثانياً: مركز المصالحة:

"هو مركز تابع لوزارة العدل يُعنى بتقديم خدمات الصلح عبر منصة تراضي الرقمية؛ ويهدف إلى نشر ثقافة الصلح في المجتمع؛ ليصبح البديل المفضل اجتماعيًّا واقتصاديًّا لتسوية النزاعات عبر مصلحين مؤهلين ومتخصصين في مختلف مهارات النزاع، ضمن إجراءات مؤسسية وتشريعات معتمدة". (منصة تراضي، ١٤٤٧هـ)

ويشمل مركز المصالحة عدة مسارات للصلح الشخصي والمروريَّة والتجاريَّة والعماليَّة والعقاريَّة والتجاريَّة وغيرها من المسارات، وما يخص موضوع البحث هو المسار الشخصي.

ثالثاً: منصة تراضي:

وهي منصة إلكترونية تابعة لمركز المصالحة بوزارة العدل تمكّن أطراف الدعوى ومصلحي وزارة العدل والمصلحين المسجلين من الالتقاء الواقعي والافتراضي وممارسة عملية المصالحة للتوصل لحل يرتضيه أطراف النزاع، عبر إجراءات مؤتمتة بالكامل بداية من تقديم طلب المصالحة حتى انتهائه بوثيقة صلح أو تعذر" (منصة تراضي، ١٤٤٧هـ).

وتُعد منصة تراضي حلًّا رقميًّا أمثل يتم فيه إنهاء النزاعات بسرعة وسلاسة دون الحاجة إلى زيارة المحاكم.

رابعاً: المصلح:

ويقصد بالمصلح في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة بأنه: "من يمارس عملية الوساطة والتفاوض بين أطراف النزاع وفقًا لأحكام قواعد العمل بمكاتب المصالحة" (منصة تراضي، ١٤٤٧هـ).

خامسًا: نشأة المراكز والبرامج التي تدعم الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة:

اهتمت المملكة العربيَّة السعوديَّة بتطبيق الشريعة الإسلاميَّة وجعلتها هي الحاكمة على كل قوانينها وأنظمتها، وكانت بداية مكاتب المصالحة في المملكة العربيَّة السعوديَّة عندما تمَّ إنشاء مكتب التوجيه والإصلاح بمحكمة الضمان والأنكحة بالرياض شهر١/١٤٢٠هـ (القحطاني، ١٤٣٥هـ، ص٢٠٧).

بعد ذلك صدر قرار معالي وزير العدل برقم ١١٧٩ وتاريخ ١٤٢٦/٢/١١هـ؛ بإنشاء أقسام الصلح في المحاكم على مراحل، تضم المرحلة الأولى المحاكم العامة بمحافظة جدة، والخرج والمحكمة الجزئية بالرياض والمدينة المنورة، وبعد ذلك تمَّ إنشاء وحدة للإشراف على هذه المكاتب إداريًّا وماليًّا لتنظيم عملها، وقد صدر قرار وزير العدل برقم ١٠٤٦٠١/ ٢٨ في تاريخ ١٤٢٩/٩/١٩هـ بتأسيس وحده إدارية تتولى الإشراف على أقسام الصلح ترتبط بالإدارة العامة للتطوير الإداري (البدر، ١٤٣١هـ، ص١٠١_١٠٣).

ونظرًا لنجاح محاولات الصلح فقد قررت وزارة العدل توسيع العمل بمبدأ المصالحة وتنظيمه ليحقق الأهداف المرجوة منه؛ حيث تمت المصادقة على تنظيم مركز المصالحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٣)، وإقراره بتاريخ ١٤٣٤/٤/٨هـ.

ثمَّ أصدر وزير العدل قواعد المصالحة؛ وذلك لتنظم عملية الصلح، وذلك برقم (٥٥٩٥) وتاريخ ١٤٤٠/١١/٢٩هـ، في ٢٦ مادة، ثمَّ أصدر وزير العدل تعميمًا قضائيًّا برقم (١٣/ت ٧٦٧٨) بتاريخ ١٤٤٠/٦/١هـ أقرَّ فيه تطبيق مشروع الصلح الإلكتروني وبدء منصة تراضي.

وانطلاقًا من برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠م فيما يخص وزارة العدل: "الحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم" فقد دشن وكيل وزير العدل مبادرة إشراك القطاع غير الربحي في تطوير مكاتب الإصلاح، بالشراكة مع عدد كبير من مراكز بيوت الخبرة والجمعيات الأهليَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة (جريدة الرياض، ٢٠١٧).

ويتضح من استعراض نشأة مراكز الإصلاح الأسري أنها مرت بمراحل تطوير متتابعة، بدأت بإنشاء مكاتب الإصلاح في المحاكم، ثم تطورت إلى إنشاء مركز المصالحة وإصدار قواعد المصالحة وإطلاق منصة تراضي الإلكترونية، بما يعكس اهتمام المملكة بتطوير منظومة الإصلاح الأسري وفق إطار مؤسسي وتنظيمي، كما يعكس هذا التطور توافق جهود وزارة العدل مع مستهدفات رؤية المملكة (٢٠٣٠) في تحسين كفاءة الخدمات العدلية وتعزيز الحلول الودية قبل اللجوء إلى التقاضي. ويُلاحظ أن هذا التطور لم يقتصر على الجانب التنظيمي، بل شمل الاستفادة من التحول الرقمي وإشراك القطاع غير الربحي؛ الأمر الذي يعزز من كفاءة خدمات الإصلاح الأسري واتساع نطاقها.

سادسًا: أهداف مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

تهدف مكاتب المصالحة في محاكم الأحوال الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة كما ورد في (منصة تراضي، ٢٠٢٦م) إلى: "تقريب وجهات النظر، وحفظ الود، ونشر ثقافة الصلح ليكون الخيار الأفضل لتسوية النزاعات".

كما تهدف منصة تراضي كما ورد في (منصة تراضي، ٢٠٢٦م) إلى: "إنهاء الخلافات وتوثيقها بشكل نظامي رقمي وعن بُعد دون الحاجة لزيارة المحاكم، عن طريق تقديم طلب الصلح مباشرة عبر المنصة، وإحالته للمصلحين لإنهاء الخلاف بشكل ودي".

وتُظهر أهداف مراكز الإصـــلاح الأســـري أن اهتمامها لا يقتصـــر على إنهاء النزاعات فحسب، وإنما يمتد إلى المحافظة على استقرار الأسرة، وتعزيز ثقافة الصلح، وترسيخ قيم الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع، كما أن اعتماد الخدمات الإلكترونية من خلال منصـــة تراضـــي يعكس توجهًا نحو تيسير إجراءات الصلح ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتؤكد هذه الأهداف أن الإصـــلاح الأســـري يؤدي دورًا وقائيًا وتربويًا واجتماعيًا، وليس مجرد وســـيلة لإنهاء الخصومات.

سابعًا: مبادئ الإصلاح في مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

للمصلح مبادئ لا بدَّ أن يلتزم بها لعل من أهمها ما يلي: "على المصلح التحلي في عمله بقيم السرية والحياد والمهنية والإتقان والإخلاص وما يصدر بشأنها من معايير سلوكية". (وزارة العدل، ١٤٤٠هـ).

فقد نصت قواعد المصالحة على أنه: "لا يجوز لمن يعمل في مكاتب المصالحة – ولو بعد انتهاء عمله – إفشـــاء ســـر أؤتمن عليه، أو عرفه عن طريق عمله في تلك المكاتب، ما لم يكن هناك مقتضٍ شرعي أو نظامي يوجب ذلك".

وأما الحياد فيكون بألَّا يميل لأحد أطراف القضية؛ لأجل ذلك حددت وزارة العدل بعض الحالات التي لا يجوز فيها للمصـــلح إبرام المصـــالحة؛ لئلا تؤثر على حياده واســـتقلاله إلا بعد الإفصاح لإدارة المكتب ولجميع أطراف المصالحة وقبولهم به خطيًّا، ومن تلك الأحوال كما ورد في (قواعد المصالحة، وزارة العدل، ١٤٤٠هـ):

١. ألا يكون للمصلح أو زوجته أو أقاربه أو أصهاره مصلحة قائمة أو محتملة في المنازعة.
٢. كذلك إذا كان قد سبق له الترافع عن أحد الأطراف في المنازعة، أو الإفتاء فيها، أو النظر فيها خبيرًا أو محكّمًا.

ولأهمية الإصلاح فقد حددت وزارة العدل شروطًا لا بدَّ من توافرها في المصلحين، منها ما يلي: (وزارة العدل، ١٤٤٠هـ)

١. أن يكون كامل الأهليَّة.
٢. أن يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم عليه بحكم مخل بالأمانة والشرف.

٣. ألا يقل مؤهله عن الشهادة الجامعية.
٤. حضور الدورات التدريبية التي يحددها المركز.
٥. اجتياز الاختبار الذي يعتمده المركز.
٦. اجتياز المقابلة الشخصيَّة.
٧. اجتياز التدريب العملي بحضور ما لا يقل عن عشر جلسات مصالحة فعلية عند أحد المصلحين المعتمدين.

كما اشترطت لتسجيل الجهات المقَدِّمة للمصالحة عددًا من الشروط، منها:

١. أن تكون مرخصة ترخيصًا ساريًا طوال مدة التسجيل.
٢. أن يكون للمصالحة علاقة بالأنشطة المرخص لها بممارستها.
٣. أن يكون لديها مكان مهيَّأ لجلسات المصالحة حسب المعايير التي يضعها المركز.

ويتبين من المبادئ التي أقرتها وزارة العدل أن نجاح عملية الإصلاح يرتبط بدرجة كبيرة بالتزام المصلح بالقيم المهنية والأخلاقية، كالحياد والسرية والنزاهة والإتقان. فهذه المبادئ تسهم في تعزيز ثقة أطراف النزاع بالمصلح، وتوفر بيئة مناسبة للحوار والوصول إلى حلول مرضية للطرفين، كما أن اشتراط التأهيل العلمي والتدريب العملي واجتياز الاختبارات يعكس حرص وزارة العدل على رفع كفاءة المصلحين وضمان جودة الخدمات المقدمة، وهو ما يتوافق مع التوجه نحو الاحترافية في مجال الإصلاح الأسري.

ثامنًا: حقوق المصلح في مراكز الإصلاح الأسري في المحاكم الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

جعلت مراكز الإصلاح الأسري للمصلح التزامات لا بدَّ من القيام بها، فقد وضعت له حقوقًا ينبغي مراعاتها والعناية بها، ومن هذه الحقوق (العزيزي، ٢٠٢٣هـ، ص ص ٢٠٤٧_٢٠٤٨):

الحق الأول: الاحترام وتقديم المعونة له: وهذا حق جدير بالعناية من قبل الأطراف وكذلك الجهات الإشرافية؛ فإنَّ عليهم مساعدة المصلح على تسويه النزاع، وقد اعتنى المنظم السعودي بذلك في قواعد العمل في مكاتب المصالحة ونبَّه إليها، وأن على المتنازعين اتباع تعليماته في جلسات المصالحة.

الحق الثاني: حقه بقبول تولي الصلح أو رفضه ولذا جاز للمصلح أن يتنحى عن الصلح، مع مراعاة أنه يحق للأمين العام صلاحية إيقاف اعتماد المصلح المسجل بشكل مؤقت أو دائم إذا تكرر منه طلب التنحي لغير سبب وجيه.

الحق الثالث: التطوير ورفع الكفاءة له: وهذا الحق يتولاه المركز، ومن ذلك:

الربط الإلكتروني مع المصلحين المسجلين، والعمل على توفير التدريب والتأهيل اللازمين مما يزيد من كفاءة المصلح والقدرة على إجراء المصالحات، وتهيئة أماكن مناسبة للمصلحين المسجلين داخل مكاتب المصالحة حسب الإمكانات المتاحة.

الحق الرابع: الأتعاب؛ فيجوز للمصلح المسجل أن يحصل على أتعاب للمصالحة من أطرافها أو بعضهم، مع العلم أنه لا يمكن للمصلح إن كان قاضيًا أو متطوعًا أن يأخذ أتعابًا على الصلح، بل هذا محصور على المصلح الذي بينه وبين الأطراف عقد وهذا التعاقد بينهم يكون على أخذ عوض على عمله.

الحق الخامس: تقدير المصلحة؛ فمن حق المصلح أن يقدر المصلحة المخولة له والتي من خلالها يمكنه الوصول إلى عقد الصلح بين أطرافه.

وقد وردت هذه الحقوق بالتفصيل مع شروطها في قواعد تنظيم المصالحة (١٤٤٠هـ)، وهذا ما يؤكد حرص محاكم الأحوال الشخصيَّة واهتمامها بقضايا الصلح والحرص على أطراف العاملين بالإصلاح، وكذلك أطراف النزاع وتحديد الاشتراطات والقواعد التي تضمن لكلٍّ حقه؛ مما يجعل إجراءات الإصلاح تتم على أكمل وجهٍ وأفضله.

وتُبرز هذه الحقوق الممنوحة للمصلح اهتمام وزارة العدل بتهيئة بيئة عمل داعمة تمكنه من أداء دوره بكفاءة وفاعلية، من خلال توفير التدريب المستمر، وضمان استقلاليته، واحترام مكانته المهنية، وتمكينه من أداء مهامه وفق ضوابط نظامية واضحة. ويُعد الاهتمام بحقوق المصلح عاملًا مهمًا في رفع جودة عملية الإصلاح؛ إذ إن تمكين المصلح مهنيًا ومعرفيًا ينعكس إيجابًا على جودة إدارة جلسات الصلح وتحقيق أهدافها. كما تؤكد هذه الحقوق أن نجاح مراكز الإصلاح لا يعتمد على الأنظمة والإجراءات فقط، وإنما يرتبط أيضًا بتوفير بيئة مهنية مناسبة للمصلحين تمكنهم من أداء رسالتهم بكفاءة

٢-١-٣-٢ المطلب الثاني: مراكز الإصلاح الأسري التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة:

أولًا: مفهوم جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيّة السعودية:

عرَّفها القحطاني بأنها: "مُؤسَّسات أهلية غير ربحية مرخصة من الجهات الرسمية، تسعى إلى تعزيز استقرار الأسرة والإسهام في تنميتها الشاملة بتقديم برامج وقائيَّة وإرشاديَّة وتوعويَّة وخدمات استشاريَّة؛ وذلك باستخدام أساليب علمية ومنهجية تُناسب الخصائص الاجتماعيَّة والثقافيَّة للمجتمع" (١٤٤٧هـ، ص٩).

ويتضح من التعريف أن جمعيات التنمية الأسريَّة هي مؤسسات أهلية غير ربحية تتبع لوزارة الموارد البشريَّة وتهدف إلى تعزيز استقرار الأسرة ووقايتها من التفكك من خلال تقديم برامج إصلاحيَّة وإرشاديَّة واستشاريَّة وتدريبيَّة لبناء أسرة مستقرة، وفيما يلي عرض موجز لنبذة مختصرة عن الجمعيات التي حددتها الباحثة في مجتمع البحث، ركزت فيها الباحثة على برامج الإصلاح الأسري وذلك بالرجوع إلى مواقعها الرسمية:

ثانياً: جمعيات التنمية الأسرية بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

انطلاقًا من اهتمام المملكة العربية السعودية بالأسرة بوصفها الركيزة الأساسية للمجتمع، وحرصها على تعزيز استقرارها وتماسكها، أولت الدولة دعمًا كبيرًا للقطاع غير الربحي والجمعيات المتخصصة في التنمية الأسرية، من خلال تنظيم أعمالها، وإصدار التراخيص اللازمة لها، وتمكينها من تقديم برامج وخدمات تسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية وتعزيز جودة الحياة. وقد أسهم هذا الدعم في انتشار جمعيات التنمية الأسرية في مختلف مناطق المملكة وتوسع أدوارها بما يلبي احتياجات الأسر السعودية

١. النشأة:

بدأت جمعيات التنمية الأسرية في المملكة العربية السعودية بالظهور منذ مطلع القرن الخامس عشر الهجري، حيث ركزت البدايات على تيسير الزواج ومساعدة الشباب، كما في مبادرة جمعية ابن باز التي انطلقت عام ١٤٠١هـ، ثم توسعت نشاطاتها وانتشرت في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، فقد تم إنشاء جمعية أسرة للتنمية الأسرية في بريدة عام١٤١١هـ، تليها جمعية المودة ١٤٢٤هـ، ثم جمعية أسرية بالأحساء ١٤٢٦هـ، وبعدها جمعية معين بالباحة ١٤٢٨هـ، وجمعية وئام بالدمام وجمعية إرشاد بأبها تأسستا عام ١٤٣١هـ، ثم جمعية ألفة بعرعر ١٤٣٥هـ،

وجمعية توافق بالمدينة ١٤٣٧هـ، ،كما تأسست جمعية استقرار بتبوك عام ١٤٣٩هـ، (جمعيَّة ابن باز، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة أسرة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة وئام، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة الأحساء، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة المودة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة توافق، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة ألفة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة استقرار، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة معين، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة إرشاد، ١٤٤٧هـ).

وعلى الرغم من اختلاف ظروف تأسيس هذه الجمعيات ومناطق عملها، فإنها تتشابه في أهدافها العامة وبرامجها الرئيسة، حيث أصبحت تقدم منظومة متكاملة من الخدمات التي تستهدف الأسرة في مختلف مراحلها. ومن أبرز هذه الخدمات: التوفيق بين الراغبين في الزواج، وتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج، وتقديم الإرشاد والاستشارات الأسرية، والإصلاح الأسري، والتوعية والتثقيف الأسري، وتنفيذ البرامج التدريبية، إضافة إلى برامج حماية الأسرة والطفولة، وتنفيذ أحكام الرؤية والزيارة (مراكز شمل)، والدراسات والبحوث الأسرية، والمبادرات المجتمعية التي تسهم في تعزيز التماسك الأسري.

ويتضح من استعراض هذه الجمعيات أن مجال عملها لم يعد يقتصر على معالجة المشكلات الأسرية بعد وقوعها، بل اتجه إلى الجانب الوقائي والتنموي من خلال بناء المهارات الأسرية، ونشر الوعي، وتأهيل أفراد الأسرة، بما يعزز استقرارها ويحد من النزاعات الأسرية.

ثالثاً: أهداف الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية بالمملكة العربية السعودية:

من خلال الرجوع للمواقع الرسمية لجمعيات التنمية الأسرية تمكنت الباحثة من استخلاص أبرز الأهداف التي تسعى برامج الإصلاح الأسري إلى تحقيقها وهي:

معالجة النزاعات بين الزوجين وأطراف الأسرة بسرية ومهنية قبل وصولها للمحاكم.

المحافظة على تماسك الأسرة وحمايتها من التفكك وما يترتب عليه من آثار سلبية.

١. توعية أطراف النزاع بحقوقهم وواجباتهم الشرعية والقانونية.
٢. تقديم المشورة والإرشاد الأسري للزوجين وأفراد الأسرة ومساعدتهم على تجاوز المشكلات الأسرية.
٣. تعزيز العلاقات الزوجية والأسرية وتقوية الروابط بين أفراد الأسرة بما يسهم في استقرارها وقدرتها على مواجهة التحديات.
٤. المساهمة في نشر ثقافة الصلح والتسامح والحوار بين أفراد المجتمع

٥. المساعدة في الوقاية من المشكلات الأسرية ومعالجة أسبابها قبل تفاقمها.
٦. التعاون مع المحاكم لتنفيذ وتقديم خدمات الصلح الأسري.
٧. الإسهام في تقليل تدفق القضايا الأسرية إلى المحاكم وتخفيف العبء عليها.
٨. تأهيل المصلحين الأسريين ورفع كفاءتهم وتطوير مهاراتهم.
٩. تنفيذ برامج ودورات تدريبية وتوعوية تسهم في تنمية الأسرة وإصلاحها وتطوير مهارة أفرادها.
١٠. تعزيز الاستقرار والأمان الأسري بما ينعكس إيجابًا على الأبناء والمجتمع ككل.
١١. تنمية المسؤولية المجتمعية في معالجة القضايا الأسرية وترسيخ قيمة الإصلاح بين الناس.

(جمعيَّة ابن باز، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة أسرة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة وئام، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة الأحساء، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة المودة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة توافق، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة ألفة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة استقرار، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة معين، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة إرشاد، ١٤٤٧هـ)

وترى الباحثة تشابه أهداف برامج الإصلاح الأسري في الجمعيات محل الدراسة في تركيزها على معالجة النزاعات الزوجية والأسرية بالوسائل الودية، وتعزيز الاستقرار الأسري، والحد من حالات الطلاق والتفكك الأسري، إضافة إلى نشر الوعي الأسري وتقديم المشورة والإرشاد بما يسهم في حماية الأسرة والمحافظة على تماسكها، مع الحرص على تأهيل المصلحين وتدريبهم بشكل كافٍ.

رابعًا: قيم مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

يتضح من الاطلاع على مواقع جمعيات التنمية الأسرية في المملكة العربية السعودية وما تتضمنه من أدلة تنظيمية ووصفٍ لخدمات مراكز الإصلاح الأسري، أن هذه المراكز ترتكز على منظومة من القيم المهنية والأخلاقية التي تتوافق إلى حد كبير مع القيم المعتمدة في مراكز الإصلاح الأسري بمحاكم الأحوال الشخصية. وتتمثل هذه القيم في مراقبة الله تعالى واستحضار المسؤولية الشرعية عند ممارسة أعمال الإصلاح، والمحافظة على السرية التامة لبيانات المستفيدين، والحياد بين أطراف النزاع، والالتزام بالمهنية والإخلاص والإتقان في أداء المهام، بما يسهم في بناء الثقة بين المصلحين والأطراف المستفيدة، ويعزز من فاعلية عمليات الإصلاح وتحقيق الاستقرار الأسري.

(جمعيَّة ابن باز، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة أسرة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة وئام، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة

الأحساء، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة المودة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة توافق، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة ألفة، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة استقرار، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة معين، ١٤٤٧هـ)، (جمعيَّة إرشاد، ١٤٤٧هـ)

خامسًا: مجالات عمل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

تنوعت مجالات عمل مراكز جمعيات التنمية الأسريَّة، فقد حددت (جمعيَّة أسرة، ١٤٤٧هـ) مجالات عمل مركز الإصلاح الأسري في قضايا العضل، والهجر، والنفقة، والحضانة، والطلاق، والعنف، وأشارت (جمعيَّة توافق، ١٤٤٧هـ) إلى أن مركز الإصلاح الأسري يستهدف قضايا الطلاق، وفسخ النكاح، والخلع، وطلب المعاشرة بالمعروف، والنفقة، والحضانة، والزيارة، وإثبات النسب، والعضل، بينما ذكرت (جمعيَّة معين، ١٤٤٧هـ) أن مركز الإصلاح الأسري يهتم بقضايا الطلاق، والتحكيم، والخلع، والنشوز، والإدمان، ويستهدف مركز الإصلاح الأسري في (جمعيَّة توافق، ١٤٤٧هـ) الأسر في المدينة المنورة التي تعاني من الخلافات الأسريَّة وترغب في الصلح، والزوجين اللذين يعانيان من المشكلات الزوجيَّة، والأزواج الذين وقع بينهما الطلاق ويبحث كل منهما عمَّا له من حقوق وما عليه من واجبات، وكذلك المطلقات اللاتي يرغبن بإثبات حقوقهنَّ وحقوق الأبناء.

ويتضح مما سبق أن جمعيات الإصلاح الأسري تؤدي دورًا مهمًّا في معالجة القضايا الأسرية، فقد شملت الجوانب الزوجية والأسرية والحقوقية لأفراد الأسرة الأمر الذي يعكس شمولية الخدمات التي تقدمها هذه المراكز وسعيها إلى تعزيز الاستقرار الأسري.

سادسًا: مصادر القضايا الواردة لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

تتنوع مصادر القضايا التي ترد إلى مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة، فقد أشارت (جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة، ١٤٤٧هـ) إلى أنه يتم الحصول على خدمة الإصلاح الأسري من خلال: حضور الطرفين أو أحدهما للجمعية، أو اتصالهما على مركز الصلح، أو عن طريق إحالتهما من قبل المحكمة أو من أي جهة رسمية أخرى، أما بالنسبة لـ (جمعية معين للتنمية الأسريَّة، ١٤٤٧) فقد أوضحت أنه يتم الحصول على الخدمة من خلال الإحالة من النيابة العامة، أو المحافظات بالمنطقة، أو عن طريق إمارة منطقة الباحة، أو من المحاكم الشرعية، أو من

الأمن العام وغيرها من الجهات الرسمية، وفي (جمعيَّة التنمية الأسريَّة بالأحساء، ١٣٣٧هـ) فيقوم القسم باستقبال الحالات الواردة من: محافظة الأحساء، والمحكمة العامة، وشرطة الأحساء، والنيابة العامة، أو عن طريق قسم الاستشارات بالجمعية، وكذلك الامر بالنسبة لـ (جمعية ألفة للتنمية الأسريَّة، ١٤٤٧هـ) فتستقبل الحالات عن طريق الاستشارات التي ترد إليها سواء بحضور أطراف النزاع من الأسرة أو أحدهما أو عبر تواصله هاتفيًّا عبر هاتف الاستشارات في الجمعيَّة، إضافة إلى قضايا الصلح التي تحال إليها من الجهات الرسمية.

يتضح مما سبق تعدد مصادر القضايا الواردة إلى مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية، ويعكس هذا التنوع مستوى التكامل والتعاون بين جمعيات الإصلاح الأسري والجهات الرسمية ذات العلاقة، بما يسهم في توسيع نطاق الاستفادة من خدمات الإصلاح الأسري والوصول إلى الأسر التي تحتاج إلى الدعم والتدخل الإصلاحي.

سابعًا: إحصائيات مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية:

أولت جمعيات التنمية الأسرية محل الدراسة اهتمامًا برصد أعمال مراكز الإصلاح الأسري من خلال نشر الإحصائيات المرتبطة بالجهود الإصلاحية لمعالجة القضايا الأسرية، وفيما يلي تستعرض الباحثة أحدث الإحصائيات التفصيلية لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية كما وردت في مواقعها الرسمية:

جدول (٢-١): الاحصائيات التفصيلية لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية

الجمعية	أبرز الإحصائيات	العام
جمعيَّة ابن باز	المستفيدون ١٢,٣٠٦ الحالات ٦,١٥٣.	١٩٩٨م ٢٠٢٤م
جمعيَّة أسرة	٥٥٤ ساعة صلح، و٤٣٨ جلسة إصلاحية، و١٤٦٤ مستفيدًا، و١٤٢ قضية.	٢٠٢٤م
جمعيَّة وئام	نسبة الصلح ٥٤٪، وعدد جلسات الصلح ١٠٤٤.	٢٠٢٤م
جمعيَّة أسريَّة	عدد الجلسات ٩٨٢، وعدد المستفيدين ٢٧٨٤، ونسبة الصلح ٧٥٪.	٢٠٢٣م
جمعيَّة المودَّة	عدد المستفيدين ٢٠,٤٠٣، ونسبة الصلح ٩٠٪، وأبرز القضايا الواردة المشكلات الزواجيَّة ثمَّ المشكلات النفسيَّة	٢٠٢٤م

الجمعية	أبرز الإحصائيات	العام
	والسلوكيَّة ثمَّ المشكلات الأسريَّة ثمَّ القانونيَّة ثمَّ الاجتماعيَّة وأخيرًا التربويَّة.	
جمعيَّة وئام	عدد قضايا الصلح ١٠٣٦، وإجمالي الصلح ٧٦٦ حالة، بنسبة ٥٣٪.	٢٠٢٤م
جمعيَّة ألفة	الحالات ٦٥٤، وعدد الجلسات ١١٨٤، وعدد قضايا الصلح٧٨.	٢٠٢٣م
جمعيَّة استقرار	عدد قضايا الصلح٤٠٠، وعدد المستفيدين ٨٠٠.	٢٠٢٤م
جمعيَّة معين	عدد قضايا الصلح ٢٩، وعدد الجلسات٤٩.	٢٠٢٤م
جمعيَّة إرشاد	ساعات الصلح ١٣٦٥، وعدد المستفيدين ٤٥٢.	٢٠٢٥م

ويتبين من الجدول التالي وجود طلب متزايد على خدمات الصلح والإرشاد الأسري، وقدرتها على الوصول إلى أعداد كبيرة من المستفيدين وتحقيق نسب صلح إيجابية في العديد من الحالات، كما تُظهر النتائج تنوع الخدمات المقدمة بين جلسات الصلح والإرشاد الأسري والتحكيم والاستشارات والتوعية الأسرية، مما يؤكد فاعلية مراكز الإصلاح الأسري بالمساهمة في معالجة النزاعات الأسرية، والحد من آثارها السلبية، وتعزيز الاستقرار الأسري، الأمر الذي يدعم أهمية تطوير وتوسيع خدمات الإصلاح الأسري.

ثامنًا: خطوات الصلح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة:

يتم الصلح في جمعيات التنمية الأسريَّة عبر خطوات حددتها مراكز الإصلاح الأسري، وفصَّلت جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة هذه الخطوات بالنقاط الآتية:

- أولًا يتم توفير المكان المناسب في الجمعيَّة لاستقبال أطراف النزاع سواء بشكل فردي أو ثنائي بحسب طبيعة المشكلة.
- ثمَّ يستمع المصلح الأسري لكل طرف من الأطراف على حدة؛ وذلك لمساعدتهما على تحديد نقاط الخلاف.

- وبعد ذلك يتم التفاوض مع الطرفين المتنازعين حول إمكانية التنازل من قبل المصـــلح الأسري.
- يلي ذلك تقديم المصلح الأسري صيغة صلح مبدئية بناءً على ما توصل إليه من حوار مع الطرفين وعرضها عليهما.
- ثمَّ يقوم المصلح الأسري بإجراء التعديلات اللازمة على صيغة الصلح ويأخذ موافقة كلا الطرفين عليها.
- وبعد ذلك يتم عرض الصـــيغة النهائية محررة على الطرفين في الجلســـة الأخيرة، ويطلب منهما التوقيع على وثيقة الصلح وفقًا لآلية وزارة العدل وتختم بختم الجمعيَّة.
- ثمَّ بعد ذلك تتم متابعة حالة الطرفين ومناقشـة ما يسـتجد بينهما مما قد يؤثر على العمل بمقتضى وثيقة الصلح.

وبعد أن عرضت الباحثة مراكز الإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصيَّة التابعة لوزارة العدل ومراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة، فلا بدَّ من التنويه على وجود بعض الاختلافات بينهما، ومن أبرز الاختلافات عدد المصلحين، وطريقة التوثيق في المؤسستين، واختيار المكان والزمان، وكذلك الأمر بالنسبة لإلزامية الحكم واستخدام الأساليب التربويَّة في حالات الصلح ذكرها (الصاعدي، ١٤٣٥هـ، ص٤٧_٤٩) وتم عرضها بالجدول الآتي:

جدول (٢-٢): أوجه الاختلاف بين مراكز الإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصيَّة التابعة لوزارة العدل ومراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة

المؤسسات الرسمية (التابعة لوزارة العدل)	المؤسسات شبه الرسمية (التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة)
تتبع نظامًا حكوميًّا مما يعطيها قوة ونفوذًا.	تتبع جمعيَّة غير ربحية تابعة للموارد البشريَّة والتنمية الاجتماعيَّة.
تكون إجراءات الصلح نظامية وقانونية.	يمكن استخدام عدد من الأساليب التربويَّة والاجتماعيَّة (كحضور الندوات، والاستماع للمحاضرات).
الحكم في حالة الصلح ملزم للطرفين.	الحكم غير ملزم، بل يكون بتذكير أطراف العلاقة الزوجيَّة بأهمية الوفاء بالعقود.
استقبال حالات الصلح من نفس المنطقة.	فاستقبال الحالات مفتوح لكافة مناطق المملكة.
قلة الخيارات في اختيار المصلح.	المجال واسع والخيارات كثيرة.
استقبال الحالات في وقت الدوام الرسمي.	قد يتنازل من المصلح لاختيار الزمان والمكان.
توثيق جلسات الصلح أساسي.	يمكن أن يكون التنازل شفهيًّا.

المؤسسات الرسمية (التابعة لوزارة العدل)	المؤسسات شبه الرسمية (التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة)
قد تطول مدة مواعيد جلسات الصلح (نظرًا للإجراءات النظامية، وقلة المصلحين، وكثرة حالات الصلح).	مدة المواعيد سريعة.
حضور جلسة الصلح محصور على أطراف القضية ووكلائهم والمصلح.	إمكانية الاستعانة بأطراف قريبة من المتنازعين (كإمام المسجد، وإمام الجامع).

وبعد استعراض مراكز الإصلاح الأسري في وزارة العدل وجمعيات التنمية الأسرية يتضح أنها تمثّل منظومة تكاملية في مجال الإصلاح الأسري، تتنوع فيها الأدوار بين التنظيم والإشراف والتطبيق الميداني، بما يسهم في معالجة القضايا الأسرية وفق خطوات منهجية واضحة، ويعكس هذا التكامل أهمية توحيد الجهود وتنسيقها بما يحقق فاعلية أكبر في دعم استقرار الأسرة والحد من تفككها في ضوء التربية الإسلامية.

٢-٢ ثانيًا: الدراسات السابقة:

بعد الرجوع إلى العديد من الدراســات في المكتبات العامة ومكتبات الجامعات، وجدت الباحثة عددًا من الدراسات التي لها صلة بموضوع الدِّراسة، وبعد دراسة تحليلية قامت الباحثة بالتدرج في عرض الدراسات من الأقدم إلى الأحدث، ثمَّ عرض كل دراسة من حيث العنوان، والأهداف ثمَّ المنهج والعينة والأداة وأهم النتائج، ثمَّ التعقيب عليها بذكر أوجه الشــبه والاختلاف، وأوجه الاستفادة منها.

١. **دراسة البدر(١٤٣٠هـ)** بعنوان: (الجهود الدعوية لمكاتب الإصلاح الأسري بوزارة العدل وسبل تطويرها دراسة دعوية ميدانية).

هدفت الدِّراسة إيضاح مفهوم الإصلاح والتعرُّف على الأسباب التي أدت إلى التفكك والنزاع الأســري وإبراز الوظائف التي تقوم بها مكاتب الإصــلاح في وزارة العدل، وإظهار الإنجازات الدعوية للمكاتب الإصلاحيَّة وبيان جملة المشكلات التي تعالجها مكاتب الإصلاح الأسري والعوائق التي تواجه المكاتب الإصلاحيَّة وكيفية التغلُّب عليها، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وكانت أداة الدِّراسة الاستبانة، وتمثلت عينة الدِّراسة في ١١٠ من الموظفين العاملين بمكاتب الإصــلاح والمحاكم بوزارة العدل لعام١٤٣٣هـ. وتوصــلت إلى عدة نتائج أبرزها: إنَّ العبارات التي تمثل جهود الدعوية لمكاتب الإصلاح الأسري بوزارة العدل من وجهة نظرهم كانت بدرجة متوســطة، كما أن درجة العوائق التي تواجه مكاتب الإصــلاح الأســري بوزارة العدل من وجهة نظرهم كانت بدرجة عالية، وكذلك العبارات التي تمثل سُــبل تطوير مكاتب الإصلاح الأسري بوزارة العدل من وجهة نظرهم كانت بدرجة عالية.

٢. **دراسة الصاعدي (١٤٣٥هـ)** بعنوان: (الاحتياجات التدريبية لإعداد وتأهيل المصلحين الأسريين في المملكة العربيَّة السعوديَّة مع تقديم برنامج مُقترح للإعداد والتأهيل).

هدفت الدِّراسة بيان مفهوم الإصلاح الأسري وأهميته، وتسليط الضوء على أهم مجالات الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة، والوقوف على مؤسسات الإصلاح الأسري في المملكة، كما تسعى لتحديد الاحتياجات التدريبية للمصلحين الأسريين واقتراح برنامج للإعداد والتأهيل للمصــلحين الأســريين في المملكة، وقد اســتخدم الباحث منهج المســح الاجتماعي، وتمثلت أداة الدِّراسة في الاستبانة، وكانت عينة الدِّراسة ٣٠٠ مصلح أسري في مختلف مناطق

المملكة سواء ممن يعمل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ومن أبرز النتائج: الإصلاح الأسري هو سعي في إزالة النزاع الواقع بين الزوجين بالتراضي والعدل، وأن للإصلاح الأسري مؤسساته الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية، وجاءت الاحتياجات التدريبية للمصلحين الأسريين متنوعة تشمل الاحتياجات المعرفيَّة والأخلاقيَّة والمهنيَّة والمهاريَّة.

٣. **دراسة الحجيلي (٢٠١٤م)** بعنوان: (معوقات الإصلاح الأسري من وجهة نظر المصلحين الأسريين).

هدفت التعرُّف على مستوى معوقات الإصلاح الأسري من وجهة نظر المصلحين الأسريين، واستخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدِّراسة الاستبانة، وعينة الدِّراسة المصلحين الأسريين والبالغ عددهم (٦٥). وتوصلت الدِّراسة إلى عدد من النتائج، منها: أهم معوقات الإصلاح الأسري المتعلقة بالمجتمع هي ضعف دور وسائل الإسلام في التوعية بالإصلاح الأسري وقلة الدراسات العلمية في الإصلاح الأسري، وأهم معوقات الإصلاح الأسري المتعلقة ببيئة الإصلاح الأسري هي ضعف الدعم المادي لبرامج الإصلاح الأسري وضعف نشر ثقافة الإصلاح الأسري وأهميته، وأهم معوقات الإصلاح الأسري المتعلقة بالمصلح الأسري هي ضعف التأهيل التخصصي وقلة إلمامه بمهارات الإصلاح الأسري.

٤. **دراسة عاتي (١٤٣٦هـ)** بعنوان: (دور مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية في تفعيل قيمة إصلاح ذات البين في المجتمع: دراسة ميدانية منطقة جازان نموذجًا).

هدفت الدِّراسة الوقوف على مدى حضور هذه القيمة في واقع المجتمع من خلال مكاتب إصلاح ذات البين في المحاكم الشرعية ومعرفة طبيعة الخلافات المعروضة على مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية بمنطقة جازان، ومعرفة جوانب الإيجابية في مكاتب الصلح لتعزيزها والجوانب السلبية لتلافيها، ومعرفة أثر مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية في حل النزاعات المعروضة عليها، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدِّراسة في المقابلة والاستبانة، وتكوَّنت عينة البحث من العاملين في مكاتب الصلح من موظفين ومتعاونين وكذلك المستفيدين. وتوصلت الدِّراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن لمكاتب الصلح أهدافًا عديدة منها ما هو علاجي ومنها ما هو وقائي ومنها ما هو تنظيمي، وأكثر القضايا المعروضة على المحاكم في منطقة جازان على الترتيب التالي: الطلاق ثمَّ الخلع ثمَّ الفسخ،

وتبين من خلال البحث أن الجوانب الإيجابية والسلبية في عمل مكاتب الصلح والتي ترجع إلى الصفات الذاتية للمصلح أو إلى الجانب المهني أو الإداري، كما تبين أثر مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية في حل النزاعات المعروضة عليها من خلال: تصريحات المسؤولين بوزارة العدل المنشورة بوسائل الإعلام حول أداء مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية، واستطلاع آراء أصحاب الفضيلة القضاة العاملين في المحاكم الشرعية بمنطقة جازان، والإحصائيات الصادرة من وزارة العدل وآراء المستفيدين حول ما تقدمه لهم مكاتب الصلح.

٥. **دراسة البشايرة، الرفاعي (٢٠١٦م)** بعنوان: "الإصلاح الأسري (الزوج والزوجة) في المحاكم الشرعية من منظور تربوي إسلامي".

هدفت هذه الدِّراسة بيان مفهوم الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية من منظور تربوي إسلامي وبيان مجالاته، وقد استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتوصلت الدِّراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن مفهوم الإصلاح الأسري هو رفع النزاع بين الزوجين بتدخل المحاكم الشرعية، وإصلاح الخلل الواقع بينهما ومعالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى التفكك الأسري حفظًا للتواصل واستمرار العلاقة الزوجيَّة، وأن مجالات الإصلاح الأسري، هي: الديني والاقتصادي والاجتماعي والعاطفي النفسي، والفكري الثقافي.

٦. **دراسة الحبيب (١٤٤١هـ)** بعنوان: (أسس تربوية مقترحة لتطوير الإصلاح الأسري بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين).

هدفت الدِّراسة التعرُّف على أبرز الأسس التربويَّة المقترحة لتطوير الإصلاح الأسري المتعلقة بـــ(بيئة العمل_ أطراف القضية_ المصلح الأسري) بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت عينة الدِّراسة في جميع المصلحين الأسريين بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة الرياض والبالغ عددهم ١٤ مصلحًا أسريًّا، وتمثلت أداة الرسالة بمقابلة مفتوحة، وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: أبرز الأسس التربويَّة المقترحة لتطوير الإصلاح الأسري المتعلقة بـ(بيئة العمل) بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين، هي: حسن اختيار المصلح الأسري وتحويل عدد مناسب من القضايا للمصلح الأسري، وأن أبرز الأسس التربويَّة المقترحة لتطوير الإصلاح الأسري لـ(أطراف القضية) بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة

الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين، هي: القدرة على بيان أسباب المشكلة والصدق في سرد أحداث المشكلة، وأن أبرز الأسس التربويَّة المقترحة لتطوير الإصلاح التربوي المتعلقة بـ(المصلح الاجتماعي) بمحكمة الأحوال الشخصيَّة بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين، هي: الرغبة الصادقة لدى المصلح في العمل في مجال الإصلاح الأسري وقوة الوازع الديني والرقابة الذاتية.

٧. **دراسة العنزي (٢٠٢١م)** بعنوان: (دور مراكز الإصلاح الأسري في حل المشكلات الأسريَّة من وجهة نظر المتخصصين في الإصلاح دراسة وصفية مطبقة على عينة من المصلحين التابعين لوزارة العدل).

هدفت الدِّراسة تحديد أهم القضايا الأسريَّة والتعرُّف على دور الإصلاح الأسري في استقرار الأسرة من وجهة نظر متخصصين في الإصلاح، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، وكانت أداة الدِّراسة الاستبانة، وتمثلت عينة البحث بجميع الخبراء والمصلحين الأسريين المتعاقدين مع وزارة العدل وقد بلغ عددهم ٢٠٠ مصلح وخبير. وكانت أبرز النتائج: أن ترتيب القضايا الأسريَّة المؤثرة في الاستقرار الأسري تتجه جميعها إلى موافق بشدة، وأن كيفية تأثير القضايا الأسريَّة في الاستقرار الأسري تمثل في زيادة تفكك الأسرة والإخلال بأمنها وزيادة نسبة مرتكبي السلوك الإجرامي، وأن تلك الأسر تُعد مستقبلة ومصدرة للعنف الأسري، وأن دور مراكز الإصلاح الأسري في التعامل مع القضايا الأسريَّة المؤثرة في استقرار الأسرة وأفرادها يتمثل بالاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وتوعية المجتمع بأهمية الحفاظ على الأسرة وضرورة تماسكها وتوعية المقبلين على الزواج بالواجبات الأسريَّة وحل الخلافات الزوجيَّة قبل وقوع الطلاق.

٨. **دراسة نجلاء السلمي (٢٠٢١م)** بعنوان: "دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجيَّة بالسعوديَّة".

هدفت الدِّراسة مناقشة دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجيَّة بالسعوديَّة، ومدى حجم وتأثير المصلح الأسري في حل المشكلات التي توصل إلى الإصلاح، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة، وتمثلت العينة ب

٣٧ فردًا من أفراد المجتمع المحلي بالمملكة العربيَّة السعوديَّة منهم السعودي وغير السعودي. ومن أهم النتائج: أهميَّة دور المصلح والذي جاء بدرجة كبيرة وبنسبة تأييد واضحة٨٣,٢٥.

٩. **دراسة الفهادي (١٤٤٤هـ)** بعنوان: "دور الوساطة في حل المنازعات الأسريَّة وتحقيق الأمن الإنساني بالمجتمع السعودي دراسة ميدانية على الأسر السعوديَّة بالمدينة المنورة".

هدفت الدِّراسة التعرُّف على دور الوساطة الأسريَّة في حل النزاعات الأسريَّة من وجهة نظر أفراد عينة الدِّراسة، والتعرُّف على المعوقات التي تحُد من فاعلية الوساطة الأسري في حل النزاعات الأسريَّة، والتعرُّف على انعكاس الوساطة الأسريَّة على تحقيق الأمن الإنساني من وجهة نظر أفراد العينة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة البحث الاستبانة وقد تمَّ اختيار عينة عشوائية مكونة من ١٠٠ عائلة من المدينة المنورة. وتوصلت إلى نتائج عدة من أهمها: موافقة العينة أن للوساطة الأسريَّة دورًا في حل النزاعات الأسريَّة، كما أن للوساطة الأسريَّة دورًا في حل النزاعات الأسريَّة، كما أن للوساطة الأسريَّة انعكاسًا على تحقيق الأمن الإنساني.

١٠. **دراسة القرشي (٢٠٢٣م)** بعنوان: "الجهود الاحتسابية للجان إصلاح ذات البين في المجال **الأسري** في مدينة مكة المكرمة"

هدفت الدِّراسة إبراز الجهود الاحتسابية للجان إصلاح ذات البين في المجال الأسري في مدينة مكة المكرمة، وتوضيح البرامج التدريبية التي يحتاج إليها أعضاء لجان الإصلاح، ووضع تصوُّر مُقترح لتعزيز جهودهم في المجال الأسري، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وكانت أداة الدِّراسة الاستبانة، وتكوَّنت عينة الاستبانة من ٤٧ عضوًا. وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن الشريعة حثت على إصلاح ذات البين، وحرص ولاة الأمر على الإصلاح بين الناس، وأن موافقة أفراد العينة على الجهود الاحتسابية للجان إصلاح ذات البين جاءت بدرجة أوافق بشدة.

١١. **دراسة القحطاني (١٤٤٧هـ)** بعنوان: "تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لجمعيات التنمية الأسريَّة للمحافظة على القيم المجتمعية في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة".

هدفت الدِّراسة تشخيص واقع جمعيات التنمية الأسريَّة وإطارها الفكري ودورها في المحافظة على القيم المجتمعية، وتحديد أبرز القيم المجتمعية التي يمكن لجمعيات التنمية الأسريَّة

المحافظة عليها، ومعرفة التحديات والمعوقات التي تواجه الجمعيات لأداء دورها التربوي في المحافظة على القيم المجتمعية، والتوصل إلى أبرز التجارب العالمية في مجال إسهام الجمعيات الأهليَّة في المحافظة على القيم المجتمعية، وأخيرًا وضع تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لجمعيات التنمية الأسريَّة للمحافظة على القيم المجتمعية في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي والوثائقي وأسلوب مسح الخبراء، وكانت أداة الدِّراسة الاستبانة، وتمثلت عينة الاستبانة ب١٦٠ من العاملين في الجمعيات الخمس المختارة (جمعيَّة المودة وابن باز، ووئام، وشمل وأسرية)، و٦٥ من خبراء التربية في مجال التنمية الأسريَّة. وتوصلت إلى نتائج عدة أهمها: أن أداء جمعيات التنمية الأسريَّة لدورها التربوي في المحافظة على القيم المجتمعية في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة _من وجهة نظر العالمين فيها_ جاء بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٩)، وأن التحديات التي تواجه هذه الجمعيات في أداء دورها التربوي في المحافظة على القيم المجتمعية تؤثر بدرجة عالية عامة بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٧) في حين جاءت أهميَّة المتطلبات اللازمة لتطوير أداء دورها التربوي في المحافظة على القيم المجتمعية بمتوسط حسابي (٤,٥٤).

٢-٢-١ التعليق على الدراسات السابقة:

ستقوم الباحثة بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدِّراسة الحالية والدراسات السابقة، ومدى الاستفادة منها كالآتي:

١. أوجه الشبه والاتفاق بين الدِّراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدِّراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب، ومنها:

اتفقت الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في تناول موضوع الإصلاح الأسري، مثل دراسات البدر (١٤٣٠هـ)، والحجيلي (٢٠١٤م)، والبشايرة والرفاعي (٢٠١٦م)، والحبيب (١٤٤١هـ)، والسلمي (٢٠٢١م)، والعنزي (٢٠٢١م). كما اتفقت مع بعض الدراسات في تناول مراكز الإصلاح الأسري التابعة لوزارة العدل، مثل دراسات البدر (١٤٣٠هـ)، والعنزي (٢٠٢١م)، والقرشي (٢٠٢٣م).

- واتفقت الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات في استخدام المنهج الوصفي المسحي، ومنها دراسات البدر (١٤٣٠هـ)، والحجيلي (٢٠١٤م)، والحبيب (١٤٤١هـ)، والقرشي (٢٠٢٣م)، والقحطاني (١٤٤٧هـ). كما اتفقت معها في استخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات، كما في دراسات الصاعدي (١٤٣٥هـ)، وعاتي (١٤٣٦هـ)، والسليم (٢٠١٨م)، والسلمي (٢٠٢١م)، والعنزي (٢٠٢١م)، والقرشي (٢٠٢٣م)، والقحطاني (١٤٤٧هـ). كذلك تشابهت مع عدد من الدراسات في استهداف العاملين في مجال الإصلاح الأسري، مع اختلاف نطاق التطبيق والمناطق الجغرافية

٢. أوجه الاختلاف بين الدِّراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تهدف إلى **وضع تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بجمعيات التنمية الأسرية في المملكة العربيةالسعودية،** في حين تنوعت أهداف الدراسات السابقة؛ إذ هدفت دراسة الحجيلي (٢٠١٤م) إلى التعرف على معوقات الإصلاح الأسري من وجهة نظر المصلحين الأسريين، بينما هدفت دراسات البدر (١٤٣٠هـ)، والصاعدي (١٤٣٥هـ)، والبشايرة والرفاعي (٢٠١٦م)، والسلمي (٢٠٢١م) إلى تناول مفهوم الإصلاح الأسري وأهميته، وبيان مجالاته ومؤسساته، وأدوار مكاتب الإصلاح الأسري ووظائفها وإنجازاتها، ودور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية وتحقيق الاستقرار الأسري.

كما ركزت دراسات الحبيب (١٤٤١هـ)، والفهادي (١٤٤٤هـ)، والقرشي (٢٠٢٣م) على تطوير العمل الإصلاحي والأسس التربوية والوساطة الأسرية والجهود الاحتسابية في مجال الإصلاح الأسري؛ حيث هدفت دراسة الحبيب إلى التعرف على أبرز الأسس التربوية المقترحة لتطوير الإصلاح الأسري، بينما هدفت دراسة الفهادي إلى التعرف على دور الوساطة الأسرية في حل النزاعات الأسرية والمعوقات التي تحد من فاعليتها وانعكاسها على تحقيق الأمن الإنساني، في حين هدفت دراسة القرشي إلى إبراز الجهود الاحتسابية للجان إصلاح ذات البين في المجال الأسري بمدينة مكة المكرمة.

في المقابل، ركزت دراستا عاتي (١٤٣٦هـ) والعنزي (٢٠٢١م) على الواقع التطبيقي للإصلاح الأسري؛ إذ هدفت دراسة عاتي إلى الوقوف على طبيعة الخلافات المعروضة على

مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية بمنطقة جازان، والتعرف على الجوانب الإيجابية فيها لتعزيزها والجوانب السلبية لتلافيها، بينما هدفت دراسة العنزي إلى تحديد أهم القضايا الأسرية والتعرف على دور الإصلاح الأسري في استقرار الأسرة من وجهة نظر المتخصصين في الإصلاح.

أما من حيث المنهج، فقد اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها استخدمت المنهج الوصفي المسحي، بينما استخدمت دراسة الصاعدي (١٤٣٥هـ) منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت دراسة عاتي (١٤٣٦هـ) المنهج الاستقرائي والتاريخي والوصفي التحليلي، كما استخدمت دراسة البشايرة والرفاعي (٢٠١٦م) المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، في حين اعتمدت دراستا السلمي (٢٠٢١م) والفهادي (١٤٤٤هـ) المنهج الوصفي التحليلي.

أما من حيث أداة الدراسة، فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اعتمادها على **الاستبانة وحلقة النقاش البؤرية**، في حين اعتمدت غالبية الدراسات السابقة على الاستبانة أو أدوات أخرى تتناسب مع طبيعة أهدافها.

٣. مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

بناءً على ما سبق بعد توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين الدِّراسة الحالية والدراسات السابقة تتضح أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة؛ حيث استفادت منها الباحثة في دعم الإطار النظري للدراسة، وفي تفسير نتائج الدِّراسة الحالية، وتبصير الباحثة بأسماء المراجع ذات الصلة بموضوع الدِّراسة، كما استفادت من نتائجها وتوصياتها بتوظيفها في الدِّراسة الحالية.

الفصل الثالث

منهجية الدِّراسة وإجراءاتها

- مدخل الدِّراسة ومنهجها.
- مجتمع الدِّراسة.
- عينة الدِّراسة.
- أداة الدِّراسة.
- إجراءات تطبيق الدِّراسة.
- أساليب المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

منهجية الدِّراسة وإجراءاتها

يعرِض هذا الفصل من الدِّراسة الإجراءات المنهجية التي تمَّ اتباعها في خطوات إجراءات الدِّراسة الميدانية، بداية من استعراض منهج الدِّراسة، ومجتمعها، وعينتها، وخصائص أفراد العينة، يلي ذلك عرض للأدوات التي تمَّ الاستعانة بها في الدِّراسة الحالية وكيفية إعدادها والتأكد من صدقها وثباتها، وأخيرًا استعراض أساليب المعالجة الإحصائية التي تمَّ استخدامها في تحليل البيانات الإحصائية.

٣-١ مدخل الدِّراسة ومنهجها:

اتبعت الدِّراسة المدخل المختلط (المزجي)، ويُقصد به المزج المنهجي بين البحث الكمي والبحث والنوعي، وتوظيف البيانات الناتجة عن كلٍّ منهما في إطار دراسة واحدة، بما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولًا وعمقًا للظاهرة محل الدِّراسة، ويتميز هذا المدخل بإمكانية تنويع مصادر البيانات وأدوات جمعها؛ الأمر الذي يتيح للباحث دراسة الظاهرة من زوايا متعددة، والاقتراب من جوانبها المختلفة بدقة أعلى، من خلال الاستفادة من وجهات النظر المتنوعة باستخدام أساليب وتقنيات بحثية مختلفة، كما أشار إلى ذلك أبو علام (٢٠١٣م).

وقد وظفت الدِّراسة التصميم المختلط التتابعي التفسيري، والذي يقوم على مرحلتين متتابعتين؛ تبدأ المرحلة الأولى بالدِّراسة الكمية؛ حيث يتم جمع البيانات الكمية وتحليلها إحصائيًّا، تليها المرحلة الثانية وهي الدِّراسة النوعية. ويهدف هذا التصميم إلى أن تضطلع البيانات النوعية بدور تفسيري وتكميلي للنتائج التي تسفر عنها المرحلة الكمية، بما يسهم في توضيحها وتسديدها وتعميق تفسيرها، وذلك وفق ما أشار إليه كرسويل (Creswell, 2014-2019, P:383).

وانطلاقًا من هذا الإطار المنهجي، اعتمدت الدِّراسة منهجًا شموليًّا متكاملًا، تمَّ تطبيقه عبر ثلاث خطوات رئيسة: ففي الخطوة الأولى، وللإجابة عن السؤالين الأول والثاني، والمتعلقين بواقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، والمعوقات التي تعيق هذه المراكز من القيام بدورها التربوي من وجهة نظر العاملين فيها، اتبعت

الدِّراسة المنهج الوصفي المسحي. وقد عرَّف العساف (٢٠١٦م) هذا المنهج بأنه "ذلك النوع من البحوث الذي يتم من خلاله استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم؛ بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها" (ص ١٧٩).

أما الخطوة الثانية، فقد خُصصت للإجابة عن السؤال الثالث المتعلق بمتطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء؛ حيث استخدمت الدِّراسة أداة نوعية تمثلت في مجموعات التركيز (النقاش البؤري)، من خلال عقد جلسات نقاشية مع نخبة من الخبراء المتخصصين.

وفي الخطوة الثالثة، وللإجابة عن السؤال الرابع المتعلق بالتصور المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في ضوء التربية الإسلاميَّة؛ تمَّ بناء التصوُّر المقترح في صورته الأولية في ضوء نتائج المرحلتين الكمية والنوعية، وبعد ذلك عُرِضَ التصوُّر على مجموعة من المحكمين المتخصصين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم باستخدام أسلوب التحكيم العلمي، وفي ضوء ملاحظاتهم أُجريت التعديلات اللازمة، ليُقدَّم التصوُّر في صورته النهائية، ويوضح الجدول التالي منهج الدِّراسة وتصميمها وإجراءاتها:

جدول (٣-١) منهج الدِّراسة وتصميمها

مدخل الدِّراسة	المرحلة	النوع	تصميم الدِّراسة	أداة الدِّراسة	مجتمع / عينة الدِّراسة	الهدف من المرحلة
المدخل المختلط (المزجي)	الأولى	كمي	المنهج الوصفي المسحي	استبانة	العاملون في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة	تشخيص واقع الدور التربوي، والكشف عن المعوقات التي تعيق قيام المراكز بدورها التربوي
	الثانية	نوعي	التصميم النوعي (مجموعات تركيز)	دليل مقابلة بؤرية	نخبة من الخبراء المتخصصين	تفسير نتائج الدِّراسة الكمية، وتحديد متطلبات تطوير الدور التربوي
	الثالثة	تكاملي (بنائي)	بناء تصوُّر مُقترح	أداة التحكيم العلمي	محكمون متخصصون	بناء التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي، وتعديله في ضوء آراء المحكمين

٣-٢ مجتمع الدِّراسة:

يُعرَّف مجتمع الدِّراسة بأنه "جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث" (عبيدات وآخرون، ٢٠١٣م، ص ١٣١). وانطلاقًا من الهدف الرئيس للدراسة،

والمتمثل في الوصول إلى تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية، فقد تكوَّن مجتمع الدِّراسة من فئتين رئيستين، على النحو الآتي:

أ. العاملون في مراكز الإصلاح الأسري جمعيات التنمية الأسرية والبالغ عددهم ٢١٤ مصلحًا كما ورد في موقع الجمعيات وبعد التواصل مع المسؤولين فيها، بلغ عددهم كما يوضحه الجدول التالي:

جدول: (٣-٢) مجتمع الدِّراسة من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري

المنطقة	الجمعية	العدد	النسبة
الوسطى	جمعية ابن باز للتنمية الأسرية بالرياض	١٣	٦,١٠٪
	جمعية أسرة للتنمية الأسرية ببريدة	٣٤	١٥,٩٠٪
	إجمالي المنطقة الوسطى	*٤٧*	*٢٢,٠٠٪*
الشرقية	جمعية وئام للتنمية الأسرية بالدمام	١١	٥,١٠٪
	جمعية أسرتي للتنمية الأسرية بالأحساء	١٥	٧,٠٠٪
	إجمالي المنطقة الشرقية	٢٦	١٢,١٠٪
الغربية	جمعية المودة للتنمية الأسرية بجدة	٦٩	٣٢,٢٠٪
	جمعية توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة	٢٢	١٠,٣٠٪
	إجمالي المنطقة الغربية	*٩١*	*٤٢,٥٠٪*
الشمالية	جمعية ألفة للتنمية الأسرية بعرعر	٩	٤,٢٠٪
	جمعية استقرار للتنمية الأسرية بتبوك	١٢	٥,٦٠٪
	إجمالي المنطقة الشمالية	*٢١*	*٩,٨٠٪*
الجنوبية	جمعية معين للتنمية الأسرية بالباحة	١٨	٨,٤٠٪
	جمعية إرشاد للتنمية الأسرية بأبها	١١	٥,١٠٪
	إجمالي المنطقة الجنوبية	*٢٩*	*١٣,٦٠٪*
المجموع الكلي		**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**

يتضح من الجدول أن مجتمع الدِّراسة من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية بلغ (٢١٤) مصلحًا أسريًا موزعين على عشر جمعيات تنموية تمثل مختلف مناطق المملكة. وقد استحوذت المنطقة الغربية على النسبة الأكبر من أفراد المجتمع بواقع (٩١) مصلحًا بنسبة (٤٢,٥٪)، تلتها المنطقة الوسطى بنسبة (٢٢,٠٪)، ثم المنطقة الجنوبية بنسبة (١٣,٦٪)، فالمنطقة الشرقية بنسبة (١٢,١٪)، وأخيرًا المنطقة الشمالية بنسبة (٩,٨٪). ويُلاحظ تفاوت أعداد المصلحين بين الجمعيات، حيث جاءت جمعية المودة للتنمية الأسرية بجدة في المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين.

ب.الخبراء والمختصون في التربية من أساتذة بعض الجامعات السعودية والعاملين في الإصلاح الأسري الذين نشروا أبحاثا حول الأسرة وحقوقها، وعددهم (١٤) خبير.

٣-٣ عينة الدِّراسة:

وفقًا لطبيعة الدِّراسة، وتحقيقًا لأهدافها، انقسمت عينة الدِّراسة إلى فئتين، وذلك على النحو الآتي:

١. الفئة الأولى: العاملون في مركز الإصلاح الأسري:

الأصل في البحوث العلمية أن تُجرى على جميع أفراد مجتمع البحث؛ لما في ذلك من تعزيز لصدق النتائج ودقتها، غير أن الباحث قد يلجأ إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدِّراسة في حال تعذر الحصر الشامل لكافة أفراده (العساف، ٢٠١٦م، ص ٩٣). ونظرًا لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدِّراسة من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري، فقد حرصت الباحثة على توزيع أداة الدِّراسة على جميع أفراد المجتمع؛ حيث جرى توزيع الاستبانة إلكترونيًّا على جميع العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، وبعد مضي فترة زمنية من توزيع الرابط الإلكتروني للاستبانة وتوقف ورود الاستجابات، قامت الباحثة بالتواصل المباشر مع أفراد مجتمع الدِّراسة وحثهم على استكمال الاستجابة؛ وقد أسفرت هذه الجهود عن استرداد (١٨٠) استبانة صالحة للتحليل، بما يمثل نسبة (٨٤,١٪) من أفراد العينة.

وللتحقق من مدى تمثيل هذا العدد لمجتمع الدِّراسة، تمَّ الرجوع إلى جدول كيرجسي ومورجان(Krejcie & Morgan) ، وذلك عند مستوى ثقة (٩٥٪)، ونسبة خطأ مسموح بها (٥٪). وبالاستناد إلى هذا الجدول؛ تبيَّن أن الحد الأدنى المستهدف الوصول إليه من مجتمع الدِّراسة البالغ عدده (٢١٤) فردًا هو (١٣٨) مفردة، وبذلك تكون العينة الفعلية قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب.

ولضمان تمثيل متوازن لمجتمع الدِّراسة وفق توزيع مراكز الإصلاح الأسري ونسبة كل مركز من إجمالي المجتمع، اعتمدت الباحثة أسلوب العينة الطبقية ذات التوزيع التناسبي؛ حيث تمَّ تحديد حجم كل طبقة وفق المعادلة الآتية

$n_h = (N_h/N) \times n$ (stat trek, 2014)

حيث:

$n_h = h$ حجم العينة في الطبقة

$N_h = h$ حجم المجتمع في الطبقة

$N =$ الحجم الكلي للمجتمع

وبعد تطبيق هذه الإجراءات، تمَّ التأكد من تمثيل كل طبقة (جمعيَّة) من طبقات المجتمع تمثيلًا مناسبًا في العينة، ويبين الجدول التالي مجتمع الدِّراسة والعينة المستهدفة والعينة الفعلية للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري:

جدول (٣-٣) مجتمع الدِّراسة والعينة المستهدفة والفعلية من العاملين في مركز الإصلاح الأسري

الجمعيَّة	مجتمع الدِّراسة		العينة المستهدفة		العينة الفعلية	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة بالرياض	١٣	٦,١٪	٨	٦,١٪	١٠	٥,٦٪
جمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها	١١	٥,١٪	٧	٥,١٪	١٠	٥,٦٪
جمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك	١٢	٥,٦٪	٨	٥,٦٪	١٢	٦,٧٪
جمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة ببريدة	٣٤	١٥,٩٪	٢٢	١٥,٩٪	٣١	١٧,٢٪
جمعيَّة أسرية للتنمية الأسريَّة بالأحساء	١٥	٧,٠٪	١٠	٧,٠٪	١٥	٨,٣٪
جمعيَّة ألفة للتنمية الأسريَّة بعرعر	٩	٤,٢٪	٦	٤,٢٪	٩	٥,٠٪
جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بجدة	٦٩	٣٢,٢٪	٤٤	٣٢,٢٪	٦٠	٣٣,٣٪
جمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة	٢٢	١٠,٣٪	١٤	١٠,٣٪	١١	٦,١٪
جمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة	١٨	٨,٤٪	١٢	٨,٤٪	١٢	٦,٧٪
جمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة بالدمام	١١	٥,١٪	٧	٥,١٪	١٠	٥,٦٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٪**	**١٣٨**	**١٠٠,٠٪**	**١٨٠**	**١٠٠,٠٪**

يتضح من الجدول السابق أن مجتمع الدِّراسة من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة يتكوَّن من (١٠) مراكز إصلاح أسري، بإجمالي عدد بلغ (٢١٤) مصلحًا اجتماعيًّا. كما بلغ الحد الأدنى لعينة الدِّراسة المستهدف الوصول إليه (١٣٨) مفردة، في حين بلغت العينة الفعلية (١٨٠) مفردة؛ وهو ما يدل على تجاوز الحد الأدنى المطلوب.

وتشير النتائج إلى تمثيل العينة الفعلية لجميع طبقات المجتمع تمثيلًا مناسبًا؛ حيث تجاوزت نسب الاستجابة الفعلية في معظم الجمعيات النسب المستهدفة؛ الأمر الذي يعزز من إمكانية تعميم نتائج الدِّراسة على مجتمعها الأصلي. ويؤكد ذلك ما أشار إليه أبو علام (٢٠٠٦م) من أن دقة النتائج وإمكانية تعميمها تزداد كلما ازداد حجم العينة (ص ١٦٣).

وفيما يلي وصف أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حسب بياناتهم الأوَّلية، وذلك على النحو التالي:

١. الدرجة العلمية:

جدول (٣-٤) توزيع أفراد الدِّراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة
بكالوريوس	٦٦	٣٦,٧٪
دكتوراه	٥٠	٢٧,٨٪
ماجستير	٦٤	٣٥,٦٪
المجموع	١٨٠	١٠٠,٠٪

يبين جدول (٣-٤) توزيع أفراد عينة الدِّراسة وفق متغير الدرجة العلمية؛ حيث تشير النتائج إلى تنوع المؤهلات العلمية للمصلحين الأسريين العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة؛ حيث جاءت أعلى نسبة لحملة درجة البكالوريوس بواقع (٣٦,٧٪)، تلاهم حملة درجة الماجستير بنسبة متقاربة بلغت (٣٥,٦٪)، في حين بلغت نسبة حملة درجة الدكتوراه (٢٧,٨٪).

ويُلاحظ أن ما يقارب ثلثي أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية عليا (ماجستير ودكتوراه) بنسبة إجمالية بلغت (٦٣,٤٪)، وهو مؤشر إيجابي يعكس ارتفاع المستوى العلمي للمصلحين الأسريين، ويعزز من مصداقية آرائهم وتصوراتهم فيما يتعلق بتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري. كما يدل هذا التنوع في الدرجات العلمية على وجود مزيج من الخبرة التطبيقية المرتبطة بالعمل الميداني، والخبرة الأكاديمية ذات البُعد التحليلي والنظري، وهو ما يخدم طبيعة الدِّراسة الحالية التي تسعى إلى بناء تصوُّر تطويري يستند إلى أسس علمية وتربوية رصينة في ضوء التربية الإسلاميَّة. وهذه النتيجة تذهب إلى ما أشار إليه القحطاني (١٤٤٢) من الكفايات العلمية

المطلوب توافرها في المصلح الأسري، يوضح الشكل البياني التالي توزيع أفراد عينة الدِّراسة حسب الدرجة العلمية:

شكل (٣-١) توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب الدرجة العلمية

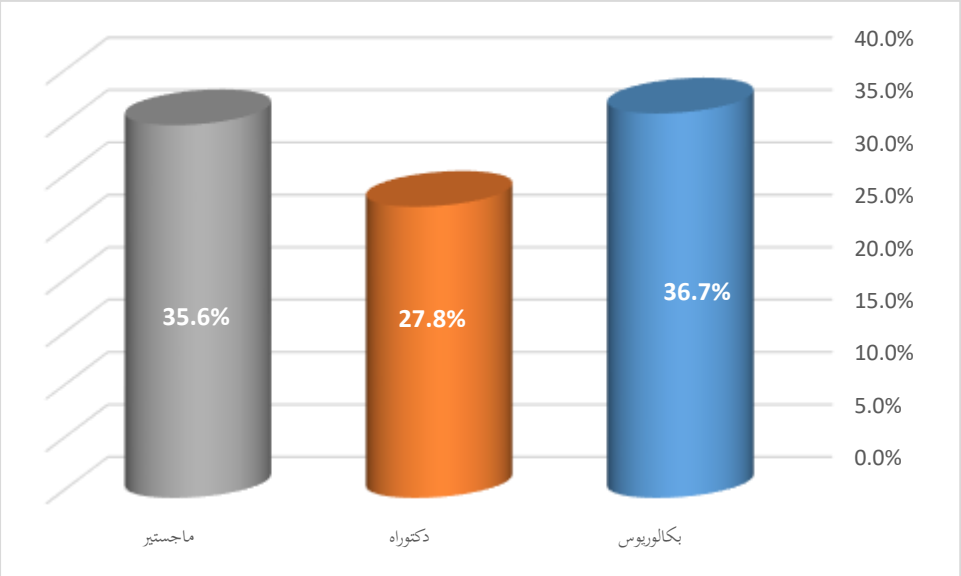

٢. جهة العمل

جدول (٣-٥) توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب جهة العمل

الجمعيَّة	العدد	النسبة
جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة بالرياض	١٠	٥,٦٪
جمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها	١٠	٥,٦٪
جمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك	١٢	٦,٧٪
جمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة ببريدة	٣١	١٧,٢٪
جمعيَّة أسرية للتنمية الأسريَّة بالأحساء	١٥	٨,٣٪
جمعيَّة ألفة للتنمية الأسريَّة بعرعر	٩	٥,٠٪
جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بجدة	٦٠	٣٣,٣٪
جمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة	١١	٦,١٪
جمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة	١٢	٦,٧٪
جمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة بالدمام	١٠	٥,٦٪
المجموع	١٨٠	١٠٠,٠٪

يوضح جدول (٣-٥) توزيع أفراد عينة الدِّراسة حسب جهة العمل، ويتبين من النتائج أن جمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة بجدة جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد المبحوثين، بنسبة بلغت

(٣٣,٣٪)، وهي أعلى نسبة بين الجمعيات المشاركة. ويُعزى ذلك إلى كِبر حجم الجمعيَّة، واتساع نطاق خدماتها، وكثرة المصلحين العاملين فيها مقارنة بغيرها من مراكز الإصلاح الأسري؛ الأمر الذي انعكس على حجم تمثيلها في العينة. في المقابل، توزعت بقية أفراد العينة على تسع جمعيات إصلاح أسري في مناطق مختلفة من المملكة بنسب متقاربة نسبيًّا، تراوحت بين (٥,٠٪) و(١٧,٢٪)؛ ممَّا يشير إلى تمثيل جغرافي ومؤسسي متوازن لمجتمع الدِّراسة. ويعزز هذا التوزيع من شمولية النتائج، ويحدّ من تحيزها لمركز إصلاح أسري دون غيره؛ الأمر الذي يدعم إمكانية تعميم نتائج الدِّراسة على مراكز الإصلاح الأسري في مختلف مناطق المملكة العربيَّة السعوديَّة، ويوضح الشكل البياني التالي توزيع أفراد عينة الدِّراسة حسب جهات عملهم (الجمعيات):

شكل رقم (٣-٢) توزيع أفراد الدِّراسة حسب جهة العمل

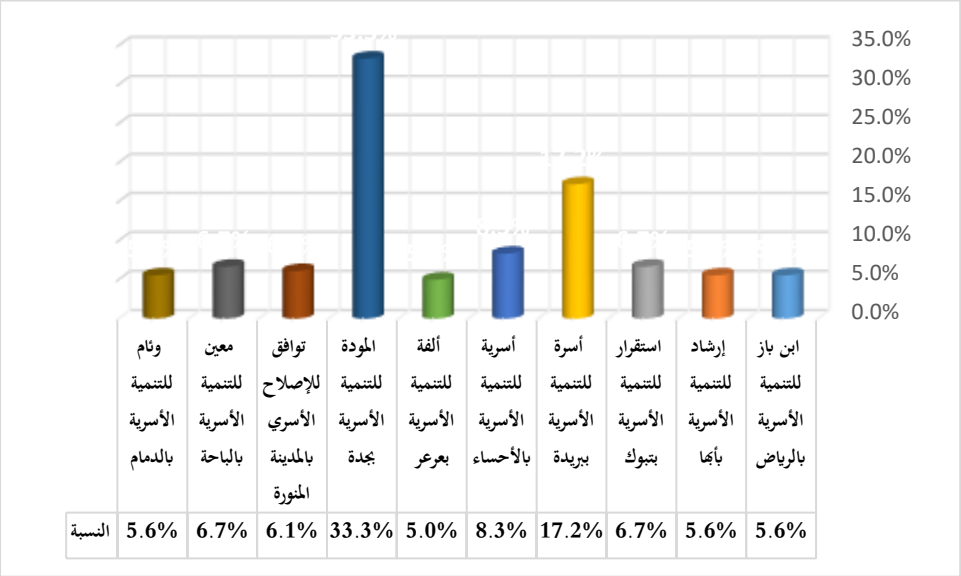

٣. سنوات الخبرة في الإصلاح الأسري

جدول (٣-٦) توزيع أفراد الدِّراسة من المصلحين الأسريين حسب سنوات الخبرة في الإصلاح الأسري

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من ٥ سنوات	٧٩	٤٣,٩٪
أكثر من ١٠ سنوات	٢٤	١٣,٣٪
من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات	٧٧	٤٢,٨٪
المجموع	١٨٠	١٠٠,٠٪

يبين جدول (٣-٦) توزيع أفراد عينة الدِّراسة وفق متغير سنوات الخبرة في مجال الإصلاح الأسري؛ حيث جاءت أعلى نسبة لفئة المصلحين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات بنسبة

بلغت (٤٣,٩٪)، تلتها مباشرة فئة من تتراوح خبرتهم بين (٥—١٠) سنوات بنسبة بلغت (٤٢,٨٪)، بينما جاءت فئة ذوي الخبرة التي تزيد على عشر سنوات في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (١٣,٣٪). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية حديثة أو متوسطة في مجال الإصلاح الأسري، وهو ما يعكس ديناميكية هذا المجال واتساع نطاق استقطاب الكوادر الجديدة. كما يبرز في الوقت ذاته وجود نسبة أقل من ذوي الخبرة الطويلة، وهو ما يضفي أهميَّة خاصة على آرائهم باعتبارهم يمثلون الخبرة التراكمية والممارسة الممتدة، كما يُلاحظ أن هذا التوزيع يعكس حاجة مراكز الإصلاح الأسري إلى تبني تصوُّر تربوي تطويري يستند إلى مصادر التربية الإسلاميَّة، ويوازن بين متطلبات التأهيل العلمي، وبناء الكفايات المهنية للمصلحين حديثي الخبرة، والاستفادة من الخبرات المتقدمة لدى ذوي الخدمة الطويلة. كما أن غلبة فئتي الخبرة القليلة والمتوسطة تبرز أهميَّة تعزيز البرامج التدريبية والتربوية المنظمة، بما يسهم في ترسيخ الأبعاد التربويَّة والقيميَّة في ممارسة الإصلاح الأسري، ويدعم تحقيق الأهداف التربويَّة المنشودة لهذه المراكز، ويوضح شكل (٣-٣) توزيع أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حسب سنوات الخبرة:

شكل (٣-٣) توزيع أفراد عينة الدِّراسة حسب سنوات الخبرة

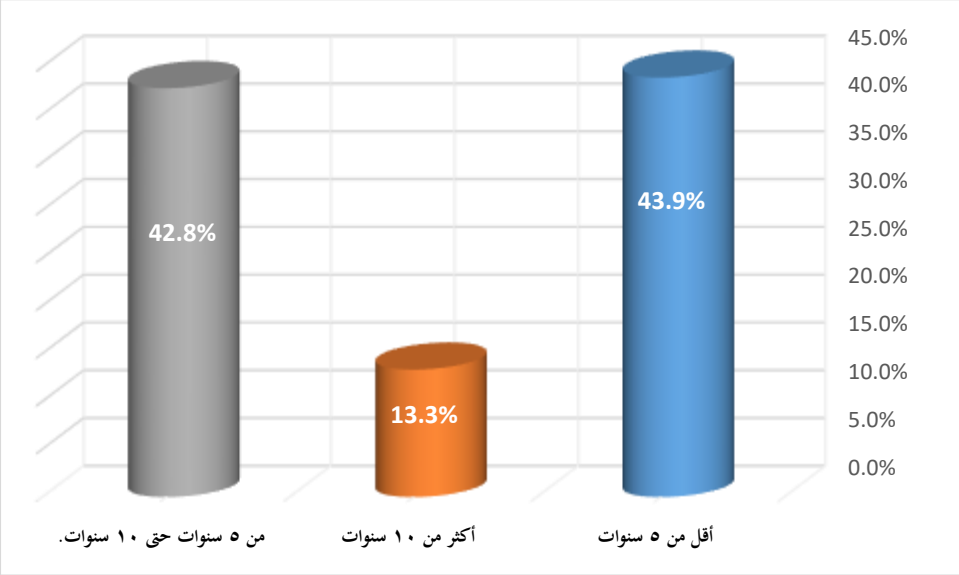

ثانيًا: عينة الدِّراسة النوعية (الكيفية):

لتحقيق أهداف الدِّراسة والإجابة عن السؤال الثالث: "ما متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء؟"، تمَّ إجراء مجموعة

نقاش بؤرية مع (١٤) من الخبراء والمختصين في التربية من أساتذة الجامعات السعوديَّة ممن يحملون درجة الدكتوراه ولديم خبرة أكاديمية لا تقل عن خمسة سنوات، ولديهم أبحاثًا في المجالات المرتبطة بالأسرة والإرشاد والإصلاح الأسري، وكذلك العاملين في مراكز الإصلاح الأسري ممن لديهم إلمام بالجوانب التربوية الأسرية، ويمتلكون خبرة لاتقل عن ثلاث سنوات في هذا المجال، وتم اختيارهم قصديًّا تحقيقًا لأهداف الدِّراسة للحصول على بيانات يمكن توظيفها في تدعيم النتائج التي تمَّ الوصول إليها في الجزء الكمي.

٣–٤ أداتا الدِّراسة:

اعتمدت الدِّراسة في جمع بياناتها الكمية من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة على "استبانة" لتشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، تعرف أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من تحقيق ذلك الدور.

ولتعرف متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر الخبراء تمَّ تطبيق أداة نوعية وهي: "استمارة ندوة الخبراء" لتطبيق (حلقة النقاش البؤرية)، وقد روعي في إعداد أداتي الدِّراسة الرجوع إلى الدراسات السابقة والأدبيات وآراء أصحاب الخبرات في هذا المجال؛ من أجل وصول أداتي الدِّراسة إلى شكلهما النهائي، وفيما يلي وصف إجراءات إعداد كل أداة على حدة، وذلك على النحو التالي:

٣–٤–١ الأداة الأولى (الاستبانة):

استُخدمت الاستبانة أداةً أولية لجمع المعلومات اللازمة عن الدِّراسة لتعرف واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، وكذا معوقات القيام بهذا الدور ووجِهت الاستبانة للعاملين في مركز الإصلاح الأسري، وتُعرف الاستبانة بأنها: "وسيلة لجمع البيانات من مجموعة من الأفراد عن طريق إجابتهم عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين دون مساعدة الباحث لهم أو حضوره أثناء إجابتهم عنها" (القحطاني، والعامري، وآل مذهب، والعمر،٢٠٠٤، ص٢٨٨)، وقد مرَّ بناء استبانة الدِّراسة بعدة مراحل، وذلك على النحو التالي:

١. **تحديد الهدف من الاستبانة:** هدفت استبانة الدِّراسة جمع بيانات كمية من العاملين في

مركز الإصلاح الأسري؛ لتعرُّف واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.

٢. **تحديد مصادر بناء الاستبانة:** تمَّ تصميم وبناء استبانة الدِّراسة انطلاقًا من موضوع الدِّراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وكذلك طبيعة البيانات والمعلومات المطلوب الحصول عليها، اعتمادًا على كل من المسح لأدبيات الدِّراسة، والاستئناس برأي عدد من المتخصِّصين في موضوع الدِّراسة.

٣. **إعداد الصورة الأوَّلية لاستبانة الدِّراسة:** تكوَّنت استبانة الدِّراسة في صورتها الأولية من (٤١) عبارة موزعة على محورين ملحق (١):

أ. **المحور الأول:** واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها، ويتضمن (٢٠) عبارة.

ب. **المحور الثاني:** أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري من القيام بدورها في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها، ويتضمن (٢١) عبارة.

٤. **تحديد بدائل الاستجابَة على استبانة الدِّراسة:**

تمَّ استخدام مقياسي ليكرت (الخماسي) لتسهيل تفسير النتائج وتحديد مستوى الإجابة عن بنود الأداة؛ حيث تمَّ تصنيف درجات الموافقة على عبارات الاستبانة إلى خمسة مستويات صنفت كالتالي: (موافق بشدة= (٥)، موافق = (٤)، محايد = (٣)، غير موافق = (٢)، غير أوافق بشدة = ١)، ولتحديد طول فئات المقياس، تمَّ حساب المدى بطرح أقل قيمة من أكبر قيمة (٥-١ =٤) ثمَّ تقسيمها على عدد بدائل الأداة (٤÷٥ = ٠,٨٠) وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣-٧) توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدِّراسة

الوصف	مدى المتوسِّطات
غير أوافق بشدة	١,٠٠-١,٨٠
غير أوافق	أكبر من ١,٨٠ -٢,٦٠
محايد	أكبر من ٢,٦٠ — ٣,٤٠
موافق	أكبر من ٣,٤٠ -٤,٢٠
موافق بشدة	أكبر من ٤,٢٠ -٥,٠٠

٥. تحكيم الاستبانة (صدق المحكمين):

تمَّ عرض استبانة الدِّراسة على (١٧) مُحكمًا ترتبط تخصصاتهم بشكل مباشر مع موضوع الدِّراسة ملحق رقم (٢)؛ حيث طُلب منهم إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات والأسئلة وملاءَمتها لما وضعت لقياسه، وتحديد العبارات الغامضة أو المعقدة، واقتراح بعض الأسئلة التي يرونها مناسبة لتطوير استبانة الدِّراسة. وبعد إبداء المحكمين لآرائهم تمَّ إجراء التعديلات اللازمة لتصل أداة الدِّراسة إلى صورتها شبه النهائية، وتلا ذلك مرحلة التأكد من الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات) لأداة الدِّراسة بالتطبيق على عينة استطلاعية من مجتمع الدِّراسة.

٦. التأكد من الخصائص السيكومترية لاستبانة الدِّراسة:

للتعرُّف على الخصائص السيكومترية للعناصر المكونة لاستبانة الدِّراسة، تمَّ تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من (٣٣) من العاملين في مركز الإصلاح الأسري من أفراد مجتمع الدِّراسة؛ [١] ومن ثمَّ قامت الباحثة بحساب صدق وثبات أداة الدِّراسة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أ. صدق الاتساق الداخلي:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة، تمَّ حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين كل عبارة والمحور المنتمية إليه، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٣-٨) معاملات ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي لاستبانة الدِّراسة (ن=٣٣)

المحور	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المحور الأول: واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.	١	٠,٦٠٥**	٨	٠,٨٥٢**	١٥	٠,٨٨٧**	٢٢	٠,٨١٤**
	٢	٠,٦٨٤**	٩	٠,٩٤٦**	١٦	٠,٧٩٠**	٢٣	٠,٨٠٤**
	٣	٠,٤٩٩**	١٠	٠,٨٤٣**	١٧	٠,٨٤٧**	٢٤	٠,٨٠٥**
	٤	٠,٧٢٧**	١١	٠,٩٥٢**	١٨	٠,٨١٢**	٢٥	٠,٩٥٤**
	٥	٠,٩٤١**	١٢	٠,٩٢١**	١٩	٠,٨٢٦**		
	٦	٠,٨٦٤**	١٣	٠,٩٤١**	٢٠	٠,٨٣٨**		
	٧	٠,٩١٢**	١٤	٠,٩٢٥**	٢١	٠,٩٦٨**		
	١	٠,٨٧٧**	٧	٠,٨٠٧**	١٣	٠,٨٤٤**	١٩	٠,٩١٠**

[١] تم تضمين عينة الدِّراسة الاستطلاعية ضمن العينة الأساسية للدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها؛ نظرًا لمحدودية مجتمع الدِّراسة.

المحور	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المحور الثاني: أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري من القيام بدورها في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.	٢	٠,٨٦٤**	٨	٠,٧١٤**	١٤	٠,٩٥٦**	٢٠	٠,٨٠٧**
	٣	٠,٨١٣**	٩	٠,٧٧٣**	١٥	٠,٨٣٦**	٢١	٠,٧٠١**
	٤	٠,٨٨٠**	١٠	٠,٨١٧**	١٦	٠,٨٠٦**	٢٢	٠,٨٥٧**
	٥	٠,٨٣٧**	١١	٠,٩٢٢**	١٧	٠,٨٠٩**		
	٦	٠,٧١٥**	١٢	٠,٧٠١**	١٨	٠,٦٩٠**		

**الارتباط دال عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من جدول (٣-٨) أن جميع العبارات حققت ارتباطًا موجبًا ودال إحصائيًّا عند مستوى دلالة (٠,٠١) فأقل مع المحور المنتمية إليه؛ ممَّا يدل على الاتساق الداخلي لجميع الفقرات المكونة لأداة الدِّراسة، ويتأكد صدق الاتساق الداخلي لأداة الدِّراسة.

ب.ثبات أداة الدِّراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدِّراسة تمَّ استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، والجدول التالي يوضح معاملات ثبات أداة الدِّراسة:

جدول (٣-٩) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدِّراسة

رقم المحور	البُعد/ المحور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
١	واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها	٢٥	٠,٩٧٩
٢	المحور الثاني: أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري من القيام بدورها في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها	٢٢	٠,٩٨٣
	معامل الثبات الكلي	**٤٧**	**٠,٩٨١**

يتضح من جدول (٣-٩) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول بلغت (٠,٩٧٩)، وللمحور الثاني (٠,٩٨٣)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (٠,٩٨١)؛ ممَّا يوضح اتصاف الاستبانة بالثبات.

٧. إخراج أداة الدِّراسة في صورتها النهائية:

تكوَّنت أداة الدِّراسة (الاستبانة) في صورتها النهائية - ملحق رقم (٣) - من:

أولًا: البيانات الأوَّلية الخاصة بأفراد عينة الدِّراسة، وهي: (الدرجة العلمية، جهة العمل، سنوات الخبرة في الإصلاح الأسري).

ثانيًا: محاور الدِّراسة، وتتكوَّن من (٤٧) عبارة، موزعة على محورين على النحو التالي:

أ. **المحور الأول:** واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها، ويتضمن (٢٥) عبارة.

ب. **المحور الثاني:** أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري من القيام بدورها في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها، ويتضمن (٢٢) عبارة.

٣-٤-٢ الأداة الثانية (حلقة النقاش البؤرية مع الخبراء):

تُعرَّف المقابلة البؤرية بأنها نوع من أنواع المقابلات الجماعية التي تركز بعمق حول فكرة رئيسة أو موضوع محدد، مع إتاحة التفاعل بين المشاركين؛ بما يسهم في الكشف عن آرائهم وخبراتهم وتصوراتهم تجاه موضوع البحث، ولا سيما عندما يكون المشاركون من ذوي الخبرة أو المعرفة المتخصصة بموضوع الدراسة .(Walliman, 2006) وانطلاقًا من طبيعة الدراسة الحالية، التي تسعى إلى بناء تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية، فقد اعتمدت الباحثة حلقة النقاش البؤرية مع الخبراء بوصفها أداة نوعية داعمة ومفسرة للنتائج الكمية التي توصلت إليها الدراسة الميدانية.

وقد هدفت حلقة النقاش البؤرية إلى التعرف على متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الاستبانة من مؤشرات تتعلق بواقع الدور التربوي لتلك المراكز، والمعوقات التي تحد من قيامها بهذا الدور، وحرصت الباحثة على تنفيذ هذه الأداة وفق إجراءات منهجية منظمة، شملت مراحل: التخطيط، والتنفيذ، وتفريغ البيانات، وترميزها، وتحليلها، والتحقق من نتائجها، وصولًا إلى صياغة المتطلبات التي بُني عليها التصور المقترح، وهو ما يتضح من المخطط التفصيلي التالي:

شكل (٣-٤) مخطط تفصيلي للخطوات المنهجية لدليل المناقشة البؤرية

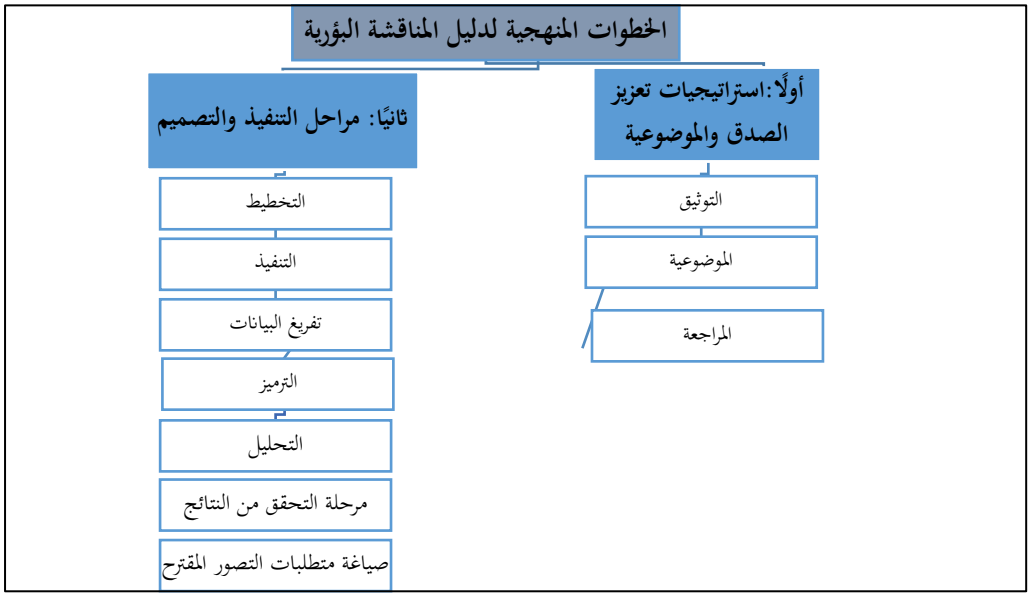

أولًا: استراتيجيات تعزيز الصدق والموضوعية في حلقة النقاش البؤرية:

اتبعت الباحثة عددًا من الإجراءات المنهجية التي تعزز موثوقية البيانات النوعية وموضوعية تحليلها، ومن أبرزها ما يأتي:

١. التوثيق والتسجيل:

تم توثيق مجريات حلقة النقاش البؤرية آليًا من خلال خاصية التسجيل في برنامج (Zoom)، بعد الحصول على موافقة المشاركين، مع إيضاح الغرض من التسجيل، والتأكيد على سرية البيانات، وأن استخدامها سيقتصر على أغراض البحث العلمي. كما التزمت الباحثة أثناء إدارة الجلسة بعدم توجيه آراء المشاركين أو التأثير في اتجاه الحوار، والاكتفاء بتنظيم النقاش وإتاحة الفرصة لجميع المشاركين للتعبير عن آرائهم.

٢. تفريغ البيانات:

بعد انتهاء الجلسة، قامت الباحثة بتفريغ التسجيل الصوتي تفريغًا كتابيًا، مع الالتزام قدر الإمكان بعبارات المشاركين الأصلية ودلالاتها، ثم أُعيدت مراجعة التفريغ بمقارنته بالتسجيل؛ للتحقق من دقة النقل وعدم إغفال أي فكرة جوهرية. وقد اقتصر التدخل التحريري في النص المفرغ على حذف التكرارات اللفظية أو العبارات الاعتراضية التي لا تؤثر في المعنى، وإجراء تعديلات صياغية محدودة تقتضيها الكتابة العلمية، دون تغيير مضمون آراء الخبراء أو دلالاتها.

كما تم ترميز أسماء المشاركين برموز دالة مثل: خبير (١)، خبير (٢)، وهكذا؛ حفاظًا على سرية هوياتهم.

٣. الترميز والتحليل الموضوعي:

اعتمدت الباحثة في تحليل بيانات حلقة النقاش البؤرية على التحليل الموضوعي لمضامين المداخلات؛ إذ تم التعامل مع الفكرة أو التوصية الواردة في كلام الخبير بوصفها وحدة للتحليل. وبدأت الباحثة بقراءة التفريغ قراءة متكررة لاستخراج الأفكار الرئيسة، ثم أعطت لكل فكرة رمزًا أوليًا يعبر عن مضمونها، مثل: الدليل المعرفي، التطوير المهني، استقطاب الكفاءات، الحوكمة، الشراكات، الدعم التقني، المتابعة، وتطوير اللوائح. وبعد ذلك جُمعت الرموز المتقاربة في فئات أوسع، ثم صُنفت في محاور رئيسة تمثلت في: المتطلبات المعرفية، والمتطلبات البشرية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات المادية.

وقد أسفر تحليل مداخلات الخبراء عن تأكيدهم على عدد من القضايا التطويرية، من أبرزها: أهمية توفير دليل معرفي موحد لمراكز الإصلاح الأسري يستند إلى التربية الإسلامية، وضرورة تنمية العاملين معرفيًا ومهنيًا، واستقطاب الكفاءات المؤهلة للعمل في مراكز الإصلاح الأسري، وتطوير اللوائح والإجراءات المنظمة للعمل، وتعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة، وتوفير الإمكانات المادية والتقنية اللازمة، إضافة إلى أهمية متابعة الحالات بعد انتهاء الصلح، وبناء قواعد بيانات تساعد في تحسين العمل التربوي داخل هذه المراكز.

٤. المراجعة والتحقق من النتائج:

بعد الانتهاء من تحليل البيانات وتصنيف المتطلبات، أعدت الباحثة تقريرًا أوليًا تضمن أبرز ما توصلت إليه حلقة النقاش من آراء وتوصيات، ثم أعيد عرضه على المشاركين للتحقق من دقة ما نُسب إليهم، والتأكد من سلامة التصنيف ودقة المعنى. وقد أسهمت هذه الخطوة في تعزيز مصداقية النتائج، والحد من احتمالات التأويل غير المقصود لآراء الخبراء.

٤. تحكيم قائمة المتطلبات والتصور المقترح:

بعد صياغة المتطلبات المستخلصة من حلقة النقاش البؤرية في صورتها الأولية، قامت الباحثة بعرضها على عدد من الأساتذة والمتخصصين؛ لتحكيمها من حيث مدى مناسبتها لموضوع

الدراسة، ووضوح صياغتها، وانتمائها للمحور الذي وُضعت تحته، ومدى صلاحيتها للبناء عليها في التصور المقترح. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، أُجريت التعديلات اللازمة بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة، ثم صيغت القائمة في صورتها النهائية وفق بديلين: موافق / غير موافق؛ لقياس درجة اتفاق الخبراء حول المتطلبات المقترحة، تمهيدًا لاعتمادها في بناء التصور المقترح.

ثانيًا: مراحل إعداد وتنفيذ حلقة النقاش البؤرية:

مرت عملية إعداد وتنفيذ حلقة النقاش البؤرية بعدد من المراحل، وذلك على النحو الآتي:

١. مرحلة التخطيط والتصميم:

استندت الباحثة في إعداد دليل حلقة النقاش البؤرية إلى نتائج الدراسة الكمية، وإلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بأسلوب المجموعات البؤرية واستخداماتها، وبموضوع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري. وقد تضمنت هذه المرحلة تحديد الهدف من اللقاء، وتحديد منطلقات إعداد الدليل، وبناء المحاور الرئيسة للنقاش في ضوء أسئلة الدراسة ونتائجها. وتمثلت محاور النقاش في تعرف متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية، وما يرتبط بذلك من متطلبات معرفية، وبشرية، وتشريعية، ومادية.

كما أعدت الباحثة دليلًا للمناقشة تضمن عرضًا موجزًا لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وملخصًا لأبرز النتائج الكمية المتعلقة بواقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، والمعوقات التي تحد من قيامها بهذا الدور، وذلك حتى يكون النقاش مبنيًا على نتائج ميدانية واضحة، لا على انطباعات عامة.

٢. مرحلة التنسيق والتنفيذ:

تم التنسيق المسبق مع الخبراء عبر وسائل التواصل الإلكتروني، وجرى تزويدهم بفكرة موجزة عن الدراسة، وأهداف حلقة النقاش، وطبيعة المشاركة المطلوبة، مع التأكيد على سرية المعلومات، واقتصار استخدامها على أغراض البحث العلمي. وقد أبدى عدد من الخبراء موافقتهم على المشاركة، وتم الاتفاق على موعد الجلسة ومدتها، وإرسال الدعوات، وقد تضمنت المرحلة ما يلي:

١. تولَّت الباحثة مسؤولية تنظيم الجلسة وإدارتها، مع الحرص على توفير بيئة تفاعلية مريحة تشجع على المشاركة، وقد تضمنت هذه المرحلة ما يلي:

أ. التنسيق المسبق مع المشاركين عبر التواصل الإلكتروني (الواتس آب)، مع شرح أهداف الدِّراسة ونتائجها الأولية وطبيعة اللقاء، والتأكيد على سرية المعلومات واقتصار استخدامها على أغراض البحث العلمي. وقد أبدى (١٤) خبيرًا موافقتهم على المشاركة، وهو عدد يقع ضمن المدى المقبول للمجموعات البؤرية وفق ما أشار إليه Bobbie (٢٠٠٢). وتم الاتفاق على موعد الجلسة ومدتها (ساعتين) وإرسال الدعوات والنماذج ذات الصلة (ملحق٤)

ب. إدارة مجريات الحوار؛ حيث استهلت الباحثة اللقاء بالتعريف بنفسها وبموضوع الدِّراسة، وطلبت من المشاركين تدوين آرائهم الأولية قبل بدء النقاش، ثمَّ أُتيح لكل خبير عرض رؤيته في أجواء قائمة على الاحترام المتبادل وتقدير اختلاف وجهات النظر، مع توضيح سبب تسجيل الجلسة عبر برنامج (Zoom)، وفي بداية اللقاء، عرّفت الباحثة بنفسها وبموضوع الدراسة، وقدمت موجزًا للنتائج الكمية التي بُنيت عليها حلقة النقاش، ثم أوضحت آلية إدارة الحوار، وسبب تسجيل الجلسة، وطلبت من المشاركين تدوين آرائهم الأولية قبل بدء المناقشة؛ بما يساعد على تنظيم المداخلات وعدم تأثر آراء بعضهم ببعض في بداية الحوار. ثم أُتيح لكل خبير عرض رؤيته حول متطلبات التطوير، في أجواء قائمة على الاحترام المتبادل وتقدير اختلاف وجهات النظر. وفي ختام اللقاء، طُلب من الخبراء صياغة توصياتهم النهائية حول ما يرونه أكثر إلحاحًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري.

٣. مرحلة تفريغ البيانات وترميزها

عقب انتهاء حلقة النقاش، قامت الباحثة بتفريغ التسجيل الصوتي تفريغًا كتابيًا، ثم راجعت التفريغ بالاستماع إلى التسجيل أكثر من مرة للتأكد من دقة النقل. وبعد ذلك تم التعامل مع البيانات المفرغة وفق خطوات منظمة؛ بدأت بتحديد العبارات والجمل ذات الصلة المباشرة بسؤال الدراسة المتعلق بمتطلبات التطوير، ثم استخراج الأفكار المتكررة أو ذات الدلالة، وترميزها ترميزًا أوليًا.

بعد ذلك جرى تصنيف الرموز الأولية في فئات كبرى وفق طبيعة المتطلب؛ فصُنفت الأفكار المتعلقة بالمعرفة والتأهيل العلمي ضمن المتطلبات المعرفية، وصُنفت الأفكار المتعلقة بالكفاءات والتدريب والدافعية ضمن المتطلبات البشرية، وصُنفت الأفكار المتعلقة باللوائح والحوكمة والصلاحيات ضمن المتطلبات التشريعية، في حين صُنفت الأفكار المتعلقة بالإمكانات والموارد

والدعم التقني ضمن المتطلبات المادية. وبناءً على هذا التصنيف، تم إعداد قائمة أولية بالمتطلبات التي عبّر عنها الخبراء في حلقة النقاش.

٤. مرحلة إعداد التقرير والتحقق:

أعدت الباحثة تقريرًا تضمن خلاصة مداخلات الخبراء، والمتطلبات المستخلصة منها، والتصنيف الذي انتهت إليه عملية الترميز والتحليل. ثم أُعيد إرسال التقرير إلى المشاركين للتحقق من دقة ما ورد فيه، ومدى تمثيله لآرائهم وتوصياتهم. وبعد تلقي التغذية الراجعة، أُجريت التعديلات المناسبة، واعتمدت الباحثة الصيغة النهائية للتقرير.

٥. مرحلة تحكيم المتطلبات واعتمادها:

بعد الانتهاء من إعداد قائمة المتطلبات المستخلصة من حلقة النقاش، عُرضت القائمة على عدد من الأساتذة والمتخصصين لتحكيمها (ملحق رقم ٦)، وذلك للتأكد من صدق محتواها، ووضوح عباراتها، ومناسبتها لمحاور الدراسة، وقابليتها للاستخدام في بناء التصور المقترح. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، تمت مراجعة القائمة وإعادة صياغة بعض عباراتها، ثم أُعدت في صورة جدول يتضمن بديلين للاستجابة: (موافق / غير موافق)، وبعد ذلك استُخدمت هذه القائمة للتعرف على درجة اتفاق الخبراء حول المتطلبات المقترحة، وحُسبت التكرارات والنسب المئوية لاتفاقهم على كل متطلب، بما أسهم في تدعيم التصور المقترح وبنائه على أساس علمي محكم.

٣-٥ إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة الكمية وتحكيمها، والتأكد من دلالات صدقها وثباتها، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الدراسة وفق الخطوات الآتية:

١. اعتماد المشرف العلمي لنموذج الاستبانة في صورته النهائية.
٢. الحصول على خطاب من وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي موجه إلى مراكز الإصلاح الأسري المعنية بالدراسة.
٣. نشر الاستبانة إلكترونيًا بين أفراد مجتمع الدراسة، ومتابعة الاستجابات عن طريق البريد الإلكتروني، وتطبيق الواتساب، والاتصال الهاتفي.

٤. بعد الوصول إلى العدد المناسب من الاستجابات، تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(SPSS)
٥. تحليل النتائج الكمية المتعلقة بواقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، والمعوقات التي تحد من قيامها بهذا الدور؛ تمهيدًا للاستفادة منها في إعداد دليل حلقة النقاش البؤرية.
٦. إعداد دليل حلقة النقاش البؤرية في ضوء نتائج الدراسة الكمية، والأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ثم التنسيق مع الخبراء وعقد الحلقة عبر برنامج.(Zoom)
٧. تفريغ بيانات حلقة النقاش البؤرية تفريغًا كتابيًا، ومراجعتها في ضوء التسجيل الصوتي، ثم ترميز مداخلات الخبراء وتحليلها موضوعيًا لاستخلاص المتطلبات الرئيسة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري.
٨. تصنيف المتطلبات المستخلصة من آراء الخبراء في أربعة محاور رئيسة، هي: المتطلبات المعرفية، والمتطلبات البشرية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات المادية.
٩. إعداد تقرير بنتائج حلقة النقاش، وإرساله إلى المشاركين للتحقق من دقة ما ورد فيه، ثم إجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء التغذية الراجعة.
١٠. عرض قائمة المتطلبات المستخلصة من حلقة النقاش على عدد من الأساتذة والمتخصصين لتحكيمها، والتأكد من صدق محتواها، ومناسبة عباراتها، وانتمائها لمحاورها.
١١. إعداد قائمة المتطلبات في صورتها النهائية وفق بديلين للاستجابة: موافق / غير موافق، ثم حساب التكرارات والنسب المئوية لاتفاق الخبراء حول كل متطلب.
١٢. بناء التصور المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية، اعتمادًا على نتائج الدراسة الكمية، ونتائج حلقة النقاش البؤرية، وما انتهت إليه عملية تحكيم المتطلبات.
١٣. تحكيم التصور المقترح من قبل عدد من المتخصصين، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم، ثم إخراجه في صورته النهائية.
١٤. صياغة التوصيات والمقترحات في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

٣-٦ أساليب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدمت الباحثة عددًا من الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات الكمية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما استخدمت التحليل الموضوعي لمعالجة البيانات النوعية الناتجة عن حلقة النقاش البؤرية مع الخبراء، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: أساليب معالجة البيانات الكمية:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية الآتية لمعالجة بيانات الاستبانة:

١. التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على البيانات الأولية لأفراد الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة في أداة الدراسة.

٢. المتوسط الحسابي الموزون (Mean)؛ لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، وترتيب العبارات وفق متوسطاتها الحسابية.

٣. الانحراف المعياري (Standard Deviation)؛ لمعرفة مدى تشتت استجابات أفراد الدراسة حول كل عبارة من عبارات أداة الدراسة، وكل محور من محاورها الرئيسة.

٤. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)؛ لقياس صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٥. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.

ثانيًا: أساليب تحليل البيانات النوعية:

استخدمت الباحثة التحليل الموضوعي لمضامين حلقة النقاش البؤرية؛ وذلك من خلال تفريغ مداخلات الخبراء تفريغًا كتابيًا، ثم قراءتها قراءة متكررة، وترميز العبارات والأفكار ذات الصلة بمتطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، ثم تصنيف الرموز المتقاربة في محاور رئيسة تمثلت في: المتطلبات المعرفية، والمتطلبات البشرية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات المادية.

كما استُخدمت التكرارات والنسب المئوية لاتفاق الخبراء على المتطلبات المستخلصة من حلقة النقاش، بعد صياغتها في قائمة محكمة وفق بديلين: موافق / غير موافق؛ وذلك للتعرف على درجة اتفاق الخبراء حول كل متطلب، وتدعيم بناء التصور المقترح في ضوء النتائج الكمية والنوعية للدراسة.

الفصل الرابع
عرض وتحليل نتائج الدِّراسة

- تحليل ومناقشة نتائج السؤال الأول.
- تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثاني.
- تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثالث.

الفصل الرابع

عرض وتحليل نتائج الدِّراسة

يعرِض هذا الفصل نتائج البحث الميداني عن طريق عرض ما أسفرت عنه الدِّراسة من بيانات تمَّ تجميعها عن طريق أدوات الدِّراسة، وفيما يلي عرض لذلك على النحو الآتي:

٤-١ السؤال الأول: ما واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للتعرُّف على واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها من المصلحين الأسريين؛ تمَّ حساب: (التكرارات، والنسب المئويَّة، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب) لاستجابات عينة الدِّراسة من المصلحين الأسريين العاملين في مراكز الإصلاح الأسري حول عبارات المحور الأول: "واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"، وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٤-١) استجابات أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حول المحور الأول: "واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة" مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
١٨	تعمل مراكز الإصلاح الأسري على غرس قيم العفو والتسامح والتفاهم الأسري بين الأفراد.	ك	٠	٠	٢	٤٨	١٣٠	٤,٧١	٠,٤٧٨	موافق بشدة	١
		%	٠,٠	٠,٠	١,١	٢٦,٧	٧٢,٢				
٢١	تساهم مراكز الإصلاح الأسري في توعية الأطراف المختلفة بالحقوق والواجبات.	ك	٠	٠	١	٨٠	٩٩	٤,٥٤	٠,٥١٠	موافق بشدة	٢
		%	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٤٤,٤	٥٥,٠				
٢٢	تسعى مراكز الإصلاح الأسري إلى بناء ثقافة مجتمعية داعمة للحلول السلمية بدلًا من النزاعات القضائية.	ك	٠	٠	٣	٨٢	٩٥	٤,٥١	٠,٥٣٤	موافق بشدة	٣
		%	٠,٠	٠,٠	١,٧	٤٥,٦	٥٢,٨				
٣	توفر مراكز الإصلاح الأسري بيئة آمنة مناسبة للحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة بحرية.	ك	٠	٠	٥	٨١	٩٤	٤,٤٩	٠,٥٥٤	موافق بشدة	٤
		%	٠,٠	٠,٠	٢,٨	٤٥,٠	٥٢,٢				
٢٣		ك	٠	٠	٩	٨١	٩٠	٤,٤٥	٠,٥٩١		٥

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
	تتيح مراكز الإصلاح الأسري قنوات إلكترونية حديثة للاستشارات الأسريَّة والتواصل مع المستفيدين بطرق مرنة.	%	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٤٥,٠	٥٠,٠			موافق بشدة	
١١	تحظى مراكز الإصلاح الأسري بدعم المجتمع وثقته في حل النزاعات الأسريَّة.	ك	٠	٠	٤	٩٢	٨٤	٤,٤٤	٠,٥٤١	موافق بشدة	٦
		%	٠,٠	٠,٠	٢,٢	٥١,١	٤٦,٧				
٢	تسهم مراكز الإصلاح الأسري في الحد من الخلافات الأسريَّة.	ك	٠	١	١٠	٨٢	٨٧	٤,٤٢	٠,٦٢٤	موافق بشدة	٧
		%	٠,٠	٠,٦	٥,٦	٤٥,٦	٤٨,٣				
١	تسهم مراكز الإصلاح الأسري في الحد من نسب الطلاق بين الأزواج.	ك	٠	١	١٠	٨٣	٨٦	٤,٤١	٠,٦٢٣	موافق بشدة	٨
		%	٠,٠	٠,٦	٥,٦	٤٦,١	٤٧,٨				
١٩	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تدريب المصلحين الأسريين على مهارات التدريب والتواصل الفعَّال.	ك	٠	١	٤	٩٨	٧٧	٤,٣٩	٠,٥٦٤	موافق بشدة	٩
		%	٠,٠	٠,٦	٢,٢	٥٤,٤	٤٢,٨				
٨	تعتمد مراكز الإصلاح الأسري على أساليب تربوية مثالية لحل النزاعات الأسريَّة.	ك	٠	١	٥	١٠٠	٧٤	٤,٣٧	٠,٥٧٠	موافق بشدة	١٠
		%	٠,٠	٠,٦	٢,٨	٥٥,٦	٤١,١				
٢٤	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على الاستعانة بالعقلاء من أفراد الأسرة لحل المشكلات الأسريَّة.	ك	١	٢	١٧	٧٢	٨٨	٤,٣٦	٠,٧٤٥	موافق بشدة	١١
		%	٠,٦	١,١	٩,٤	٤٠,٠	٤٨,٩				
١٤	تعتمد مراكز الإصلاح الأسري على وسائل تقنية حديثة لتسهيل عملية الإصلاح الأسري.	ك	٠	١	٨	١٠٥	٦٦	٤,٣١	٠,٥٨٢	موافق بشدة	١٢
		%	٠,٠	٠,٦	٤,٤	٥٨,٣	٣٦,٧				
٤	تتواصل مراكز الإصلاح الأسري مع الجهات القضائية المختصة.	ك	١	٦	٢٢	٦٤	٨٧	٤,٢٨	٠,٨٤٦	موافق بشدة	١٣
		%	٠,٦	٣,٣	١٢,٢	٣٥,٦	٤٨,٣				
٥	يمتلك العاملون في مراكز الإصلاح الأسري الكفاءة والخبرة العلمية.	ك	٠	٣	١٨	٩١	٦٨	٤,٢٤	٠,٦٩٨	موافق بشدة	١٤
		%	٠,٠	١,٧	١٠,٠	٥٠,٦	٣٧,٨				
١٥	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تقديم برامج توعوية للأسر بشكل مستمر لتعزيز الاستقرار الأسري.	ك	٠	٢	١٦	١٠٧	٥٥	٤,١٩	٠,٦٣٥	موافق	١٥
		%	٠,٠	١,١	٨,٩	٥٩,٤	٣٠,٦				
١٧	تطور مراكز الإصلاح الأسري أداءَها في ضوء عمليات التقييم.	ك	٠	٣	٢١	٩٤	٦٢	٤,١٩	٠,٧٠٢	موافق	١٦
		%	٠,٠	١,٧	١١,٧	٥٢,٢	٣٤,٤				
١٦	تقيم مراكز الإصلاح الأسري أداءَها بصفة مستمرة.	ك	٠	٣	٢١	٩٦	٦٠	٤,١٨	٠,٦٩٧	موافق	١٧
		%	٠,٠	١,٧	١١,٧	٥٣,٣	٣٣,٣				
٢٠	تقدم مراكز الإصلاح الأسري استشارات فردية وجماعية تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية من أفراد الأسرة.	ك	٥	١١	١٧	٧٩	٦٨	٤,٠٨	٠,٩٨٣	موافق	١٨
		%	٢,٨	٦,١	٩,٤	٤٣,٩	٣٧,٨				
١٣	تقدم مراكز الإصلاح الأسري استشارات نفسية واجتماعية للأفراد المتضررين من النزاعات الأسريَّة.	ك	٥	١٣	٢٤	٨٩	٤٩	٣,٩١	٠,٩٧٠	موافق	١٩
		%	٢,٨	٧,٢	١٣,٣	٤٩,٤	٢٧,٢				
١٠	تتميز إجراءات مراكز الإصلاح الأسري بالسرعة والفعالية في معالجة النزاعات الأسريَّة.	ك	٢	٤	٥٣	٨١	٤٠	٣,٨٥	٠,٨٢٩	موافق	٢٠
		%	١,١	٢,٢	٢٩,٤	٤٥,٠	٢٢,٢				
١٢		ك	٠	٢٨	٣٦	٧٦	٤٠	٣,٧١	٠,٩٨٣	موافق	٢١

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
	يوجد عدد كافٍ من مراكز الإصلاح الأسري لتلبية احتياجات المجتمع.	%	٠,٠	١٥,٦	٢٠,٠	٤٢,٢	٢٢,٢				
٢٥	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على التعاون مع بقية الجهات، مثل: المدارس والجامعات والجمعيات الخيرية لتوعية المجتمع بدورها وأهدافها.	ك	٥	٢٢	٤٥	٥٩	٤٩	٣,٦٩	١,٠٨٤	موافق	٢٢
		%	٢,٨	١٢,٢	٢٥,٠	٣٢,٨	٢٧,٢				
٦	تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وإرشادية متخصصة للأزواج قبل الزواج.	ك	١٨	٤٢	٢٩	٥١	٤٠	٣,٢٩	١,٣١٥	محايد	٢٣
		%	١٠,٠	٢٣,٣	١٦,١	٢٨,٣	٢٢,٢				
٧	تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وإرشادية متخصصة للأزواج بعد الزواج.	ك	١٨	٤٤	٣١	٤٥	٤٢	٣,٢٧	١,٣٢٨	محايد	٢٤
		%	١٠,٠	٢٤,٤	١٧,٢	٢٥,٠	٢٣,٣				
٩	توفر مراكز الإصلاح الأسري برنامج متابعة مستمرة للحالات التي تمَّ إصلاحها لضمان استقرار العلاقات الأسريَّة.	ك	٣٣	٤٣	٣٤	٣٢	٣٨	٢,٩٩	١,٤١٦	محايد	٢٥
		%	١٨,٣	٢٣,٩	١٨,٩	١٧,٨	٢١,١				
الدرجة الكلية								٤,١٣	٠,٤٧٦	موافق	

*** درجة المتوسط الحسابي من (٥,٠٠)**

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن المحور الأول: "واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة" يتكوَّن من (٢٥) عبارة تقيس واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر المُصلحين الأسريين العاملين في هذه المراكز؛ وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم على هذه العبارات بين: (٢,٩٩ إلى ٤,٧١)، وهي المتوسطات التي تقع في الفئتين (الثالثة- والرابعة- والخامسة) من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدِّراسة حول هذه العبارات تراوحت بين: (محايد -موافق — موافق بشدة) على التوالي؛ ممَّا يبين التفاوت في هذه الممارسات.

واحتلت العبارات المرتبطة بغرس قيم العفو والتسامح والتفاهم الأسري، والتوعية بالحقوق والواجبات، وبناء ثقافة مجتمعية داعمة للحلول السلمية، المراتب الأولى بمتوسطات حسابية تراوحت بين (٤,٥١—٤,٧١)، وجميعها بدرجة موافقة "موافق بشدة"؛ حيث جاءت العبارة رقم (١٨) التي تنصُّ على "تعمل مراكز الإصلاح الأسري على غرس قيم العفو والتسامح والتفاهم الأسري بين الأفراد" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٧١ من٥,٠٠)، وانحراف معياري مقداره (٠,٤٧٨)، وبدرجة موافقة تشير إلى "موافق بشدة"، وهو ما يدل على إدراك عالٍ لدى

المصلحين الأسريين لأهمية البُعد القيمي والأخلاقي في عمل هذه المراكز؛ ويُعزى ذلك إلى أن قيم العفو والتسامح والتفاهم تُعد من المرتكزات الأساسية للتربية الإسلاميَّة، وتشكل الأساس الشرعي والتربوي الذي تنطلق منه عمليات الإصلاح الأسري، بما يسهم في احتواء النزاعات وتحقيق الاستقرار الأسري بعيدًا عن التصعيد القضائي. وتلتقي هذه النتائج وفق ما أشار إليه البحري وبولفعة (٢٠١٨م) من أن أهميَّة التسامح والحوار الأسري في تخفيف النزاعات بين أفراد الأسرة وتعزيز الثقة عند أفراد العائلة بما يساهم في حل الخلافات الأسريَّة.

كما حصلت العبارة رقم (٢١)، التي تنصُّ على: "تساهم مراكز الإصلاح الأسري في توعية الأطراف المختلفة بالحقوق والواجبات" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤,٥٤ من ٥,٠٠) وانحراف معياري (٠,٥١٠)، وبدرجة "موافق بشدة"؛ وهو ما يعكس الدور التوعوي المهم الذي تقوم به هذه المراكز في تصحيح المفاهيم الشرعيَّة والاجتماعيَّة المرتبطة بالحياة الأسريَّة، ويؤكد وعي المصلحين بأهمية نشر ثقافة الحقوق والواجبات المستمدة من الشريعة الإسلاميَّة بوصفها مدخلًا وقائيًّا وعلاجيًّا للحد من النزاعات الأسريَّة. ويلتقي ذلك مع ما أشار إليه عبد الرحمن (٢٠٢٢م) بأنَّ تشريع الحقوق والواجبات من أهم أسس التربية الإسلاميَّة في الإصلاح الأسري لأن أطراف الأسرة (الزوج، الزوجة، الأبناء) إذا عَرِفَ كلٌّ منهم حقوقه وواجباته تجاه الآخر؛ ساهم ذلك في حفظ الحياة الأسريَّة واستقرارها وجنبها الخلاف والشقاق.

وجاءت العبارة رقم (٢٢)، التي تنصُّ على: "تسعى مراكز الإصلاح الأسري إلى بناء ثقافة مجتمعية داعمة للحلول السلمية بدلًا من النزاعات القضائية" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤,٥١ من ٥,٠٠) وانحراف معياري (٠,٥٣٤)، وبدرجة موافقة عالية جدًّا "موافق بشدة"؛ وتشير هذه النتيجة إلى نجاح نسبي للمراكز في ترسيخ مبدأ الصلح والإصلاح بوصفه خيارًا تربويًّا وشرعيًّا، يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلاميَّة في حفظ الأسرة وتقليل الآثار النفسيَّة والاجتماعيَّة للنزاعات القضائية. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة العنزي (٢٠٢١م) من قيام مراكز الإصلاح الأسري بدورها في توعية المقبلين على الزواج بالواجبات الأسريَّة وحل الخلافات الزوجيَّة قبل وقوع الطلاق.

كما أظهرت النتائج ارتفاع متوسط العبارة رقم (٣) المتعلقة بتوفير بيئة آمنة للحوار والتفاهم؛ حيث بلغ متوسطها (٤,٤٩ من ٥,٠٠) وانحراف معياري (٠,٥٥٤)؛ مما يدل على

إدراك المصلحين لفاعلية البيئة التفاعلية التي تتيحها مراكز الإصلاح الأسري، والتي تُعد شرطًا أساسيًّا لنجاح العملية الإصلاحيَّة من منظور تربوي إسلامي يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة.

وكشفت الموافقة حول العبارة (٢٣) عن توفير مراكز الإصلاح الأسري قنوات إلكترونية حديثة للاستشارات الأسريَّة والتواصل مع المستفيدين بطرق مرنة؛ حيث جاءت الموافقة عليها في المرتبة الخامسة بمتوسط بلغ (٤,٤٥ من ٥,٠٠)، انحراف معياري (٠,٥٩١)، وبدرجة موافقة تشير إلى "موافق بشدة"، ويعكس هذا المستوى المرتفع من الموافقة واقع التحول الرقمي الذي تشهده مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، ولا سيَّما في تبنيها منصات إلكترونية رسمية وقنوات تواصل مرنة أسهمت في تسهيل وصول المستفيدين إلى خدمات الإرشاد والاستشارة دون قيود زمانية أو مكانية. كما تُعزى هذه النتيجة إلى إدراك المصلحين الأسريين لأهمية الوسائل الإلكترونية في تعزيز فاعلية الدور التربوي والإرشادي للمراكز؛ لما توفره من بيئة تواصل آمنة تحفظ الخصوصية، وتُشجع أطراف النزاع على الإفصاح والمشاركة، وهو ما يتسق مع مبادئ التربية الإسلاميَّة الداعية إلى الستر والتيسير ورفع الحرج.

وفي المقابل، انخفضت المتوسطات الحسابية لبعض العبارات المتعلقة بالبرامج التدريبية قبل الزواج وبعده، وأظهرت استجابات أفراد عينة الدِّراسة حول هذه العبارات تحققها بدرجة متوسطة؛ حيث جاءت العبارة رقم (٦)، التي تنصُّ على: "تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وإرشادية متخصصة للأزواج قبل الزواج" في المرتبة الثالثة والعشرين بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٩ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري (١,٣١٥) ودرجة موافقة متوسطة تشير إلى "محايد"، العبارة رقم (٩)، التي تنصُّ على: "تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وإرشادية متخصصة للأزواج بعد الزواج" في المرتبة الرابعة والعشرين بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٧ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري (١,٣٢٨)، ودرجة موافقة متوسطة تشير إلى "محايد"؛ ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن مراكز الإصلاح الأسري بحكم ارتباطها التنظيمي يتركز دورها الرئيس على التدخل العلاجي عند وقوع النزاع أكثر من تركيزهم على البرامج الوقائية والاستباقية قبل الزواج أو البرامج الإرشادية الممتدة بعده. كما قد يُعزى هذا القصور النسبي إلى محدودية الموارد البشريَّة المتخصصة والزمن المتاح لتنفيذ برامج تدريبية منتظمة، فضلًا عن غياب الأطر التنظيمية الملزمة لبرامج المتابعة بعد إتمام الصلح.

ويؤكد التباين المرتفع في آراء المبحوثين أن مستوى تطبيق هذه البرامج يختلف من مركز لآخر؛ ممَّا يستدعي تضمين التصوُّر المقترح آليات واضحة لتفعيل البرامج الوقائية والمتابعة المستمرة بما ينسجم مع مقاصد التربية الإسلاميَّة في حفظ الأسرة واستدامة استقرارها.

وفي الأخير جاءت العبارة رقم (٩) التي تنصُّ على: "توفر مراكز الإصلاح الأسري برنامج متابعة مستمرة للحالات التي تمَّ إصلاحها لضمان استقرار العلاقات الأسريَّة"، في المرتبة الخامسة والعشرين والأخيرة؛ حيث حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (٢,٩٩ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري مرتفع نسبيًّا (١,٤١٦)؛ وهو ما يشير إلى وجود قصور نسبي في الجوانب الوقائية والاستمرارية مقارنة بالجوانب العلاجية والقيمية. ويمكن عزو هذه النتائج إلى تركيز مراكز الإصلاح الأسري –بحكم طبيعتها التنظيمية والمرتبطة بالعمل القضائي– على معالجة النزاعات القائمة وتعزيز الصلح وفق مبادئ الشريعة الإسلاميَّة، أكثر من تركيزها على البرامج التتابعية طويلة المدى، إضافة إلى محدودية الموارد البشريَّة والزمنيَّة المتاحة لتنفيذ برامج متابعة مستمرة وشاملة، وهو ما يستدعي تعزيز هذا الجانب لتحقيق التكامل المنشود في الدور التربوي للمراكز. وفي هذا السياق أشار الحبيب (١٤٤١هـ) إلى أن تطوير الدور التربوي للإصلاح الأسري يتطلب إعادة النظر في برامج التأهيل والمتابعة، وهو ما تؤكده نتائج الدِّراسة الحالية.

وتشير النتائج بشكل عام إلى أن واقع الدور التربوي في مراكز الإصلاح الأسري جاء بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المصلحين الأسريين؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للمحور (٤,١٣ من ٥,٠٠) بانحراف معياري منخفض نسبيًّا بلغ (٠,٤٧٦)، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي المتدرج والتي تشير إلى "موافق" وهو ما يدل على وجود اتفاق عالٍ وتجانس واضح في استجابات أفراد العينة حول فاعلية هذا الدور في ضوء مبادئ التربية الإسلاميَّة. وتؤكد هذه النتائج بشكل عام أن مراكز الإصلاح الأسري تقوم بدور تربوي فاعل ومتوافق إلى حد كبير مع مبادئ التربية الإسلاميَّة، لا سيَّما في الجوانب القيمية والعلاجية، في حين تبرز الحاجة إلى تطوير الجوانب الوقائية وبرامج المتابعة والتدريب، بما يسهم في تعزيز استدامة الإصلاح الأسري وتحقيق التكامل المنشود في الدور التربوي لهذه المراكز.

وتتفق نتائج الدِّراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت أن الدور العلاجي لمراكز الإصلاح الأسري يُمارس بدرجة أعلى من الدور الوقائي والتنموي؛ حيث التقت

نتائج الدِّراسة الحالية مع دراسة الحجيلي (٢٠١٤م)؛ حيث توصلت دراسة الأخير إلى وجود معوقات تحُد من فاعلية الإصلاح الأسري، أبرزها كثرة القضايا وضعف التأهيل التخصصي للمصلحين، وهو ما ينعكس على محدودية البرامج الوقائية المقدَّمة للأسر، كما تتفق مع دراسة البدر (١٤٣٠هـ) التي أشارت إلى أن جهود مكاتب الإصلاح الأسري تتركز غالبًا على تسوية النزاعات القائمة، مع ضعف واضح في البرامج الإرشادية المسبقة واللاحقة.

وتلتقي نتائج هذه الدِّراسة كذلك مع ما توصلت إليه دراسة عاتي (١٤٣٦هـ) التي بينت أثر مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية في حل النزاعات المعروضة عليها، كما تتفق مع نتائج دراسة العنزي (٢٠٢١م) التي بينت دور مراكز الإصلاح الأسري في التعامل مع القضايا الأسريَّة المؤثرة في استقرار الأسرة وأفرادها من خلال التوعية بأهمية الحفاظ على الأسرة وضرورة تماسكها وتوعية المقبلين على الزواج بالواجبات الأسريَّة، كما تلتقي مع نتائج دراسة السلمي (٢٠٢١) التي بينت دور المصلح الأسري بدرجة كبيرة في حل الخلافات الزوجيَّة.

٤-٢ السؤال الثاني: ما المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها؟

للتعرُّف على المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها؛ تمَّ حساب: (التكرارات، النسب المئويَّة، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب) لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة حول عبارات المحور الثاني: "معوقات الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"، جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٢) استجابات أفراد عينة الدِّراسة من العاملين في مركز الإصلاح الأسري حول المحور الثاني: "معوقات الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة" مرتبة تنازليًّا حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
١٩	ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٢	٨	١٤	٩٥	٦١	٤,١٤	٠,٨٢٤	موافق	١
		%	١,١	٤,٤	٧,٨	٥٢,٨	٣٣,٩				
١٣		ك	٢	١٣	٣٢	٥٧	٧٦	٤,٠٧	٠,٩٩٥	موافق	٢

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
١٩	ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٢	٨	١٤	٩٥	٦١	٤,١٤	٠,٨٢٤	موافق	١
		%	١,١	٤,٤	٧,٨	٥٢,٨	٣٣,٩				
	ضعف متابعة الحالات بعد إنهاء جلسات الإصلاح الأسري لضمان استمرار الحلول المقترحة.	%	١,١	٧,٢	١٧,٨	٣١,٧	٤٢,٢				
١٥	ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري.	ك	٢	٦	٢٦	٩٠	٥٦	٤,٠٧	٠,٨٣٠	موافق	٣
		%	١,١	٣,٣	١٤,٤	٥٠,٠	٣١,١				
١٧	ضعف التعاون بين مراكز الإصلاح الأسري والمؤسسات التعليمية لتعزيز الوعي الأسري.	ك	١	٢٨	٢٤	٨٦	٤١	٣,٧٧	٠,٩٩٢	موافق	٤
		%	٠,٦	١٥,٦	١٣,٣	٤٧,٨	٢٢,٨				
١٦	ضعف الحوافز الماديَّة والمعنويَّة المقدَّمة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٢	١٨	٤٤	٨٣	٣٣	٣,٧١	٠,٩٢٠	موافق	٥
		%	١,١	١٠,٠	٢٤,٤	٤٦,١	١٨,٣				
٢١	قلة الوعي بأهمية التدخل المبكر في النزاعات الأسريَّة قبل تفاقمها.	ك	٢	٢٧	٣٦	٨٢	٣٣	٣,٦٥	٠,٩٨٣	موافق	٦
		%	١,١	١٥,٠	٢٠,٠	٤٥,٦	١٨,٣				
١٤	قلة توفر قاعدة بيانات مركزية لتسجيل ومتابعة حالات النزاعات الأسريَّة.	ك	٧	٢٢	٣٨	٧٥	٣٨	٣,٦٤	١,٠٦٦	موافق	٧
		%	٣,٩	١٢,٢	٢١,١	٤١,٧	٢١,١				
٢٠	قلة وجود مؤشرات أداء واضحة لقياس فاعلية الإصلاح الأسري داخل المراكز.	ك	٦	٢٤	٣٦	٨٢	٣٢	٣,٦١	١,٠٣٢	موافق	٨
		%	٣,٣	١٣,٣	٢٠,٠	٤٥,٦	١٧,٨				
٩	ندرة البرامج التوعوية التي تستهدف أفراد المجتمع لتعزيز ثقافة الصلح الأسري.	ك	٢	١٨	٤٦	٩٩	١٥	٣,٥٩	٠,٨٢٤	موافق	٩
		%	١,١	١٠,٠	٢٥,٦	٥٥,٠	٨,٣				
١٨	ضعف الوعي بأهمية الحلول السلمية في قضايا الأسرة بدلًا من اللجوء إلى القضاء.	ك	٥	٣٤	٣٤	٨٢	٢٥	٣,٤٩	١,٠٣٨	موافق	١٠
		%	٢,٨	١٨,٩	١٨,٩	٤٥,٦	١٣,٩				
١١	تؤثر العوامل الاجتماعيَّة والثقافيَّة على فاعلية الحلول المطروحة داخل مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٢	٣٤	٤٩	٨٢	١٣	٣,٣٩	٠,٩١٢	محايد	١١
		%	١,١	١٨,٩	٢٧,٢	٤٥,٦	٧,٢				
١٠	قلة توافر أماكن كافية لاستقبال جميع الحالات التي تحتاج إلى الإصلاح الأسري.	ك	٤	٣٥	٥٦	٧٢	١٣	٣,٣١	٠,٩٤٠	محايد	١٢
		%	٢,٢	١٩,٤	٣١,١	٤٠,٠	٧,٢				
١	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور مراكز الإصلاح الأسري في حل النزاعات الأسريَّة.	ك	٦	٣١	٧١	٦٠	١٢	٣,٢٣	٠,٩٢٧	محايد	١٣
		%	٣,٣	١٧,٢	٣٩,٤	٣٣,٣	٦,٧				
٣		ك	٥	٤٦	٥٥	٥٧	١٧	٣,١٩	١,٠١٤	محايد	١٤

م	العبارة	ك	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		%	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
١٩	ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٢	٨	١٤	٩٥	٦١	٤,١٤	٠,٨٢٤	موافق	١
		%	١,١	٤,٤	٧,٨	٥٢,٨	٣٣,٩				
	ضعف الدعم المالي لمراكز الإصلاح الأسري مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.	%	٢,٨	٢٥,٦	٣٠,٦	٣١,٧	٩,٤				
٤	طول مدة الإجراءات المتبعة في حل النزاعات الأسريَّة داخل مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٥	٤٩	٥٥	٦٠	١١	٣,١٣	٠,٩٧٥	محايد	١٥
		%	٢,٨	٢٧,٢	٣٠,٦	٣٣,٣	٦,١				
٥	ضعف التنسيق الفعَّال بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات الحكومية ذات العلاقة.	ك	١٢	٤٧	٤٧	٦١	١٣	٣,٠٩	١,٠٧٤	محايد	١٦
		%	٦,٧	٢٦,١	٢٦,١	٣٣,٩	٧,٢				
٢	قلة الكوادر المتخصصة في المجال التربوي والنفسي والاجتماعي داخل مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٥	٦٤	٤٠	٦١	١٠	٣,٠٤	١,٠١٦	محايد	١٧
		%	٢,٨	٣٥,٦	٢٢,٢	٣٣,٩	٥,٦				
٦	نقص التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.	ك	١٠	٥٣	٤٩	٥٧	١١	٣,٠٣	١,٠٤١	محايد	١٨
		%	٥,٦	٢٩,٤	٢٧,٢	٣١,٧	٦,١				
١٢	ضعف التشريعات والصلاحيات التي تعزز دور مراكز الإصلاح الأسري.	ك	٧	٦١	٥٥	٤٨	٩	٢,٩٥	٠,٩٨٢	محايد	١٩
		%	٣,٩	٣٣,٩	٣٠,٦	٢٦,٧	٥,٠				
٢٢	ضعف تمكن مراكز الإصلاح الأسري من مهارات التقنية.	ك	٢٠	٦٦	٥١	٢٧	١٦	٢,٧٤	١,١٢٠	محايد	٢٠
		%	١١,١	٣٦,٧	٢٨,٣	١٥,٠	٨,٩				
٧	محدودية استخدام التقنيات الحديثة في تقديم الاستشارات والإصلاح الأسري.	ك	١٩	٧٧	٢٩	٤٦	٩	٢,٧٢	١,١١٠	محايد	٢١
		%	١٠,٦	٤٢,٨	١٦,١	٢٥,٦	٥,٠				
٨	تدني مستوى السرية في بعض القضايا مما يؤدي إلى تردد الأسر في اللجوء لمراكز الإصلاح الأسري.	ك	٨٦	٤٨	١٩	٢٣	٤	١,٩٥	١,١٤٠	غير موافق	٢٢
		%	٤٧,٨	٢٦,٧	١٠,٦	١٢,٨	٢,٢				
الدرجة الكلية								**٣,٣٤**	**٠,٦٢٠**	**محايد**	

*** درجة المتوسط الحسابي من (٥,٠٠)**

تشـير نتائج الجدول السـابق إلى أن المحور الثاني: "المعوقات التي تعيق مراكز الإصـلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي" يتكوَّن من (٢٢) عبارة تقيس أبرز المعوقات التي تحُد من فاعلية الدور التربوي لمراكز الإصـلاح الأسـري من وجهة نظر المصـلحين الأسريين العاملين بها، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدِّراسة حول هذه العبارات بين (١,٩٥ إلى ٤,١٤)، وهي المتوسـطات التي تقع ضـمن الفئات: (الثانية،

والثالثة، والرابعة) من فئات المقياس الخماسي، والتي تشير إلى أن استجابات أفراد العينة تراوحت بين: (لا أوافق- محايد- موافق)؛ ممَّا يعكس تباينًا ملحوظًا في تقدير المصلحين الأسريين لطبيعة تأثير هذه المعوقات ودرجة تأثيرها.

وقد جاءت العبارة رقم (١٩)، التي تنصُّ على: "ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٤ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري مقداره (٠,٨٢٤)، درجة موافقة تشير إلى "موافق"؛ وهو ما يدل على اتفاق واضح بين المصلحين الأسريين حول محدودية الدور الإعلامي في إبراز رسالة هذه المراكز وخدماتها التربويَّة الإصلاحيَّة. ويمكن عزو هذه النتيجة إلى ضعف توظيف الوسائل الإعلامية الحديثة والمنصات الرقمية في التعريف بأهداف مراكز الإصلاح الأسري وآليات عملها؛ الأمر الذي ينعكس سلبًا على وعي المجتمع بأهميتها ودورها الوقائي والعلاجي، وهو ما يتعارض مع التوجهات التربويَّة الإسلاميَّة التي تؤكد أهميَّة التبليغ والتوعية ونشر ثقافة الصلح والإصلاح بين الناس، وفي هذا السياق يرى العسيري (٢٠٢٠) أهميَّة التوعية الرقمية في تحقيق أهداف المؤسسات وجعلها أكثر ديناميكية، رفع قيمة الخبرات الثقافيَّة والتعليميَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

وجاءت العبارة رقم (١٣)، التي تنصُّ على: "ضعف متابعة الحالات بعد إنهاء جلسات الإصلاح الأسري لضمان استمرار الحلول المقترحة" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٧ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري (٠,٩٩٥)، درجة موافقة تشير إلى "موافق"؛ وهو ما يشير إلى إدراك المصلحين لوجود قصور واضح في جانب المتابعة اللاحقة للإصلاح، وتعكس هذه النتيجة أن الجهود الإصلاحيَّة تتركز في الغالب على معالجة النزاع القائم وإنهائه في إطاره الزمني المحدد، دون استكمال المسار التربوي الوقائي الذي يهدف إلى ترسيخ التوافق الأسري ومنع عودة الخلافات. كما يدل ذلك على وجود فجوة تنظيمية أو إجرائية تحول دون تفعيل المتابعة اللاحقة بشكل منهجي ومنتظم، سواء لأسباب تتعلق بكثرة القضايا، أو محدودية الموارد البشريَّة والزمنيَّة، أو غياب آليات واضحة للمتابعة.

كما حصلت العبارة رقم (١٥)، التي تنصُّ على: "ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري" على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٧)، وانحراف معياري (٠,٨٣٠)، ودرجة "موافق"؛ وهو ما يعكس شعور المصلحين بالحاجة إلى

مرجعيَّة علميَّة وبحثيَّة تسهم في تطوير الممارسات التربويَّة داخل مراكز الإصلاح الأسري، وتدعم بناء نماذج إصلاحية قائمة على أسس علميَّة شرعيَّة وتربويَّة معاصرة، أو ربما يرجع لضعف إلمام المصلحين الأسريين بالدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري، وفي ذلك السياق يشير إسماعيل (٢٠٢٣م) إلى ضرورة قيام المصلح الأسري بتطوير نفسه بالبحث والقراءة والاطلاع الذي يعينه في عمله الإصلاحي.

وجاءت العبارة رقم (١٧) المتعلقة بضعف التعاون بين مراكز الإصلاح الأسري والمؤسسات التعليمية، بمتوسط (٣,٧٧ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري (٠,٠٩٢)، ودرجة موافقة تشير إلى "موافق" مما يشير إلى إدراك المصلحين لأهمية التكامل بين الدورين التربوي والإصلاحي، وغياب هذا التكامل في الواقع العملي. فالمؤسسات التعليمية تُعد من أهم البيئات التربويَّة القادرة على نشر الوعي الأسري الوقائي، وغرس قيم الحوار والتسامح، والتنشئة على حل النزاعات بالأساليب السلمية؛ إلا أن محدودية الشراكات المنظمة بينها وبين مراكز الإصلاح الأسري يحول دون توظيف إمكاناتها في دعم الدور التربوي للمراكز؛ وقد يُعزى ذلك إلى غياب الأطر المؤسسية الواضحة للتنسيق، وضعف المبادرات المشتركة، واقتصار التعاون —إن وُجد— على جهود فردية غير مستدامة، وهو ما يتعارض مع المنظور التربوي الإسلامي الذي يؤكد مبدأ التكامل والتكافل بين مؤسسات المجتمع في حفظ الأسرة وبنائها.

كما توضح النتائج ارتفاع موافقة أفراد عينة الدِّراسة على العبارة رقم (١٦) التي تنصُّ على: "ضعف الحوافز الماديَّة والمعنويَّة المقدَّمة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري"؛ حيث حصلت على المرتبة السادسة من حيث التأثير بمتوسط بلغ (٣,٦٥ من ٥,٠٠)، وانحراف معياري (٠,٩٨٣) ودرجة موافقة تشير إلى "موافق" مما يعكس شعور المصلحين بعدم كفاية ما يُقدَّم لهم من دعم مهني ومادي يتناسب مع طبيعة الأدوار الحساسة التي يضطلعون بها، وما تتطلبه من جهد نفسي وتربوي كبير. فغياب الحوافز المؤثرة قد يؤثر سلبًا في مستوى الدافعية المهنية، ويحُد من الاستقرار الوظيفي والتطوير الذاتي؛ الأمر الذي ينعكس على جودة الأداء التربوي والإصلاحي داخل المراكز. وفي ذلك السياق يرى عاتي (١٤٣٥هـ) أن غياب الجانب التحفيزي للمصلحين مقابل حضورهم للدورات التأهيلية من أبرز التحديات التي تواجه المصلحين في تطبيق الجانب التربوي في الإصلاح الأسري.

كما انخفضت المتوسطات الحسابية لبعض العبارات المرتبطة بالبنية التنظيمية والتقنية؛ حيث جاءت العبارة رقم (٢٢)، التي تنصُّ على: "ضعف تمكن مراكز الإصلاح الأسري من مهارات التقنية" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٤ من ٥,٠٠)، والعبارة رقم (٧) المتعلقة بمحدودية استخدام التقنيات الحديثة بمتوسط (٢,٧٢ من ٥,٠٠)، وكلاهما بدرجة "محايد"؛ وهو ما قد يُفسر في ضوء ما أظهره المحور الأول من ارتفاع مستوى الموافقة على توفر القنوات الإلكترونية، بما يشير إلى أن بعض المراكز حققت تقدمًا في هذا الجانب، في حين لا يزال بعضها الآخر يعاني من ضعف في البنية التقنية أو في مهارات الاستخدام.

أما العبارة رقم (٨)، التي تنصُّ على: "تدني مستوى السرية في بعض القضايا مما يؤدي إلى تردد الأسر في اللجوء لمراكز الإصلاح الأسري" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي منخفض بلغ (١,٩٥ من ٥,٠٠)، ودرجة "غير موافق"؛ وهو ما يدل على ثقة المصلحين في مستوى السرية الذي تحرص عليه مراكز الإصلاح الأسري، ويتفق ذلك مع الأسس الشرعية والأخلاقية التي تؤكد حفظ الخصوصية والستر في قضايا الأسرة؛ ممَّا يعزز مصداقية هذه المراكز ويشجع الأسر على اللجوء إليها، ويتفق ذلك مع ما نصت عليه المادة (٧) من تنظيم مركز المصالحة من أنه لا يجوز لمن يعمل في مكاتب المصالحة إفشاء سر أؤتمن عليه، أو عرفه عن طريق عمله في تلك المكاتب.

وتشير النتائج الكلية للمحور إلى أن المتوسط الحسابي العام بلغ (٣,٣٤ من ٥,٠٠)، بانحراف معياري (٠,٦٢٠)، وبدرجة موافقة تشير إلى "محايد"، وهو المتوسط الذي يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي المتدرج المستخدم في أداة الدِّراسة، والتي تشير إلى أن هذه المعوقات تؤثر بدرجة "متوسطة" على قيام المصلحين الأسريين بالقيام بدورهم التربوي في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة.

وتتفق نتائج هذا المحور مع ما أشار إليه الإطار النظري للدراسة من أن فاعلية الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري تتأثر بعدة عوامل تنظيمية ومجتمعية، من أبرزها: ضعف الوعي المجتمعي، وقصور المتابعة، ومحدودية التنسيق المؤسسي، وهي عوامل تُعد من أبرز التحديات التي تواجه العمل الإصلاحي الأسري في السياق القضائي المعاصر، كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة البدر (١٤٣٠هـ)، التي بينت وجود معوقات تواجه مكاتب الإصلاح

الأســـري بوزارة العدل، كما تتفق مع نتائج دراســـة الحجيلي (٢٠١٤هـ) التي أكدت وجود معوقات تنظيمية وبشرية تحُد من فاعلية الإصلاح الأسري تمثلت في ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بالإصـلاح الأسـري وقلة الدراسـات العلمية في الإصـلاح الأسـري، وضـعف الدعم المادي لبرامج الإصلاح الأسري وضعف نشر ثقافة الإصلاح الأسري وأهميته.

٤-٣ السؤال الثالث: ما متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء؟

للتعرُّف على متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء، تم تفريغ ما أسفرت عنه نتائج النقاش في المجموعة البؤرية التي أُجريت مع الخبراء، وعددهم (١٤) خبيرًا، تم اختيارهم وفق معايير تمثلت في التخصص العلمي في التربية الإسلامية أو الإرشاد الأسري أو علم الاجتماع أو الأنظمة ذات الصلة، والخبرة البحثية أو العملية في قضايا الأسرة والإصلاح الأسري. وفي ضوء ما أظهرته نتائج الفصل الرابع من مؤشرات تتعلق بواقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، والمعوقات التي تحد من قيامها بهذا الدور؛ جرى تحليل مداخلات الخبراء وترميزها وتصنيفها موضوعيًا، ثم تنظيم المتطلبات المستخلصة في أربعة مجالات رئيسة، وهي: (المتطلبات المعرفية، والمتطلبات البشرية، والمتطلبات التشريعية، والمتطلبات المادية)، وقد بيّنت مداخلات الخبراء أن تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري لا يتحقق من خلال تحسين الإجراءات الجزئية فحسب، بل يتطلب بناء منظومة تطوير متكاملة تستند إلى المعرفة الشرعية والتربوية، وتُعنى بتأهيل العاملين، وتدعمها أطر تشريعية واضحة، وموارد مادية وتقنية كافية. وبعد تفنيد هذه المتطلبات وتنظيمها وتبويبها، أُعيد عرضها على الخبراء للتعرف على نسبة اتفاقهم حول مناسبتها لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أولًا: المتطلبات المعرفية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة:

أظهرت مداخلات الخبراء أن المتطلبات المعرفية تُعد منطلقًا رئيسًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري؛ إذ أكد الخبير (١) أهمية وجود مرجعية معرفية موحدة تضبط عمل المراكز، بقوله: "لا يمكن أن تتطور ممارسات الإصلاح الأسري ما لم يكن لدى المراكز دليل معرفي

موحد يوضح المفاهيم، والأسس، والإجراءات، ويستند إلى التربية الإسلاميَّة". ويشير هذا الرأي إلى الحاجة إلى بناء إطار معرفي جامع يقلل من الاجتهادات الفردية، ويوجه الممارسات الإصلاحية في ضوء أصول شرعية وتربوية واضحة.

وفي السياق ذاته، أكد الخبير (٢) أن تطوير العاملين معرفيًا يمثل مدخلًا أساسيًا لتحسين جودة الأداء، بقوله: "العامل في مراكز الإصلاح الأسري يحتاج إلى تطوير معرفي مستمر؛ لأن طبيعة القضايا الأسرية تتغير، ولا يكفي الاعتماد على الخبرة الشخصية وحدها". كما أضاف الخبير (٣): "إصلاح ذات البين مجال متجدد، ويحتاج العاملون فيه إلى متابعة المستجدات العلمية والتربوية والنفسية حتى تكون تدخلاتهم أكثر فاعلية".

كما ركز الخبير (٧) على أهمية بناء البرامج وفق أسس علمية في ضوء التربية الإسلاميَّة، حيث قال: "ينبغي ألا تُصمم برامج الإصلاح الأسري بصورة عشوائية، بل يجب أن تقوم على أسس علمية واضحة، وأن تجمع بين التأصيل الإسلامي والفهم الواقعي لحاجات الأسرة". ويدعم هذا الرأي ما ذكره الخبير (٨) من أن "المجتمع يتغير، واحتياجات الأسر تتجدد؛ لذلك لا بد أن تطور مراكز الإصلاح برامج معرفية تستجيب لمتطلبات المجتمع السعودي".

وفي جانب البحث العلمي، أشار الخبير (٩) إلى أن "الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات تساعد المراكز على معرفة جوانب القوة والقصور في أدائها، وتمنع تكرار الحلول التقليدية غير المبنية على دليل". كما أكد الخبير (١٠) أهمية التعاون البحثي بين المراكز بقوله: "عقد اتفاقيات تعاون بحثي بين مراكز الإصلاح الأسري يسهم في تبادل الخبرات وتوحيد بعض الممارسات الناجحة". وأضاف الخبير (١١): "تشجيع الكراسي البحثية المتخصصة في الإصلاح الأسري سيجعل التطوير مستمرًا ومبنيًا على معرفة علمية عميقة".

وبعد إعادة صياغة المتطلبات المعرفية في صورة عبارات علمية، عُرضت على الخبراء لقياس نسبة اتفاقهم حول مناسبتها لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٤-٣) النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات المعرفية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

رقم العبارة	العبارة	العدد	النسبة	الترتيب
١	توفير دليل معرفي موحد لمراكز الإصلاح الأسري مستند إلى التربية الإسلاميَّة.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٢	التطوير المهني المعرفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٣	تزويد العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمستجدات المعرفية عن إصلاح ذات البين.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٤	توافق محتوى مراكز الإصلاح الأسري مع التطورات العلمية والتقنية.	١٢	٩٢,٣٪	٩
٥	مراجعة برامج مراكز الإصلاح الأسري ذاتها لضمان خلوها من الأخطاء.	١٢	٩٢,٣٪	٩
٦	تعزيز مبدأ التنافس المعرفي بين مراكز الإصلاح الأسري.	١١	٨٤,٦٪	١١
٧	تصميم برامج مراكز الإصلاح الأسري وفق الأسس العلمية للإصلاح في ضوء التربية الإسلاميَّة.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٨	تطوير برامج معرفية لمراكز الإصلاح تلبي متطلبات المجتمع.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٩	الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات فيما يخص مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
١٠	عقد اتفاقيات تعاون بحثي بين مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
١١	تشجيع الكراسي البحثية الموجهة لتطوير مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١

يتضح من الجدول السابق أن نسب اتفاق الخبراء حول المتطلبات المعرفية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري جاءت مرتفعة جدًا؛ حيث تراوحت بين (٨٤,٦٪) و(١٠٠,٠٪)، مما يدل على وجود اتفاق عالٍ بين الخبراء على أهمية البعد المعرفي في تطوير عمل هذه المراكز. وقد حصلت ثماني عبارات على نسبة اتفاق كاملة بلغت (١٠٠,٠٪)، وهي العبارات رقم: (١، ٢، ٣، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١)، الأمر الذي يعكس إدراك الخبراء أن تطوير الدور التربوي للمراكز يبدأ من بناء قاعدة معرفية واضحة، وتأهيل العاملين، وتحديث البرامج، وربط العمل الإصلاحي بالبحث العلمي.

وقد جاءت العبارة رقم (١)، التي تنص على: "توفير دليل معرفي موحد لمراكز الإصلاح الأسري مستند إلى التربية الإسلاميَّة" بنسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على أهمية وجود دليل معرفي موحد يضبط العمل الإصلاحي، ويوجه الممارسات المهنية والتربوية داخل المراكز، ويضمن انسجامها مع مبادئ التربية الإسلاميَّة. وفي هذا السياق أشار الحبيب (١٤٤١هـ) إلى أن تطوير الدور التربوي للإصلاح الأسري يتطلب إعادة النظر في برامج التأهيل والمتابعة، وهو ما يعزز الحاجة إلى وجود دليل معرفي موحد يُسهم في ضبط البرامج والممارسات الإصلاحية.

كما حصلت العبارة رقم (٢)، التي تنص على: "التطوير المهني المعرفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري"، والعبارة رقم (٣)، التي تنص على: "تزويد العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمستجدات المعرفية عن إصلاح ذات البين"، على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪) لكل منهما. وتشير هذه النتيجة إلى أن كفاءة العاملين تمثل عنصرًا محوريًا في تطوير الدور التربوي للمراكز؛ إذ يحتاج العاملون إلى معرفة متجددة تجمع بين الجوانب الشرعية، والتربوية، والنفسية، والاجتماعية، بما يمكنهم من فهم النزاعات الأسرية والتعامل معها بأساليب أكثر فاعلية. وفي هذا السياق أشار القحطاني والتميمي (١٤٤٢هـ) إلى ضرورة توافر الكفايات العلمية والتربوية لدى المصلح الأسري، وأهمية تأهيله بالعلوم الشرعية، وإلمامه بأساسيات الصلح ووسائله، ومشكلات الأسرة وأسباب حدوثها، والأضرار الناتجة عنها، إلى جانب إلمامه بمبادئ علم النفس وعلم الاجتماع.

وحصلت العبارة رقم (٧)، التي تنص على: "تصميم برامج مراكز الإصلاح الأسري وفق الأسس العلمية للإصلاح في ضوء التربية الإسلاميَّة" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهو ما يؤكد ضرورة أن تُبنى البرامج الإصلاحية على أسس علمية واضحة، لا على اجتهادات فردية أو خبرات غير منظمة. كما حصلت العبارة رقم (٨)، التي تنص على: "تطوير برامج معرفية لمراكز الإصلاح تلبي متطلبات المجتمع" على النسبة نفسها؛ مما يدل على أهمية أن تكون برامج المراكز مرتبطة بواقع الأسرة السعودية واحتياجاتها المتجددة. وتتفق تلك النتائج مع دراسة البدر (١٤٣٠هـ) التي أشارت إلى أن جهود مكاتب الإصلاح الأسري تتركز غالبًا على تسوية النزاعات القائمة، مع ضعف واضح في البرامج الإرشادية المسبقة واللاحقة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى برامج معرفية متخصصة تتجاوز التدخل العلاجي إلى الوقاية والمتابعة.

أما العبارات رقم (٩، ١٠، ١١)، فقد حصلت جميعها على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهي تتعلق بالاستفادة من نتائج البحوث والدراسات، وعقد اتفاقيات تعاون بحثي بين مراكز الإصلاح الأسري، وتشجيع الكراسي البحثية الموجهة لتطوير هذه المراكز. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية الانتقال بالعمل الإصلاحي من الاعتماد على الخبرة الفردية إلى الممارسة المبنية على الأدلة العلمية، بما يسهم في تطوير الأداء المؤسسي والتربوي لمراكز الإصلاح الأسري. وتتفق تلك النتائج مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية في محور المعوقات من أن ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري جاءت ضمن المعوقات التي تحد من فاعلية

الدور التربوي لهذه المراكز.

وفي المقابل، حصلت العبارة رقم (٤)، التي تنص على: "توافق محتوى مراكز الإصلاح الأسري مع التطورات العلمية والتقنية"، والعبارة رقم (٥)، التي تنص على: "مراجعة برامج مراكز الإصلاح الأسري ذاتها لضمان خلوها من الأخطاء"، على نسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪) لكل منهما. وتدل هذه النسبة المرتفعة على إدراك الخبراء لأهمية تحديث محتوى المراكز ومراجعة برامجها بصورة مستمرة، بما يضمن جودتها وملاءمتها للتطورات المعاصرة.

أما العبارة رقم (٦)، التي تنص على: "تعزيز مبدأ التنافس المعرفي بين مراكز الإصلاح الأسري"، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة اتفاق بلغت (٨٤,٦٪)، وهي رغم كونها الأقل بين عبارات المحور، إلا أنها تظل نسبة اتفاق مرتفعة. وقد يُفسر ذلك بأن طبيعة عمل مراكز الإصلاح الأسري تقوم في الأصل على التعاون والتكامل وتبادل الخبرات أكثر من التنافس، غير أن التنافس المعرفي المنضبط يمكن أن يكون دافعًا لتحسين الأداء وتطوير البرامج وتبادل الممارسات الناجحة.

وبوجه عام، تكشف نتائج هذا المحور أن المتطلبات المعرفية تمثل أساسًا مهمًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؛ إذ إن بناء دليل معرفي موحد، وتطوير العاملين معرفيًا، وتحديث البرامج، وتفعيل البحث العلمي، وتعزيز التعاون البحثي، كلها متطلبات تسهم في رفع جودة الأداء الإصلاحي، وتدعم قدرة المراكز على أداء دورها التربوي بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

ثانيًا: المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة:

أظهرت مداخلات الخبراء أن المتطلبات البشريَّة تمثل أحد المرتكزات الرئيسة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري؛ إذ إن فاعلية هذه المراكز لا ترتبط بالبرامج والإجراءات وحدها، بل تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة العنصر البشري القائم على تنفيذ العمل الإصلاحي والتربوي. وفي هذا السياق أكد الخبير (٢) أهمية استقطاب الكفاءات المؤهلة، بقوله: "لا يمكن أن يؤدي مركز الإصلاح الأسري دوره التربوي بكفاءة ما لم يستقطب عناصر بشرية تمتلك التأهيل العلمي والمهني المناسب لطبيعة العمل الأسري". ويعكس هذا الرأي إدراك الخبراء أن المصلح الأسري

يحتاج إلى معارف ومهارات متعددة تجمع بين الفهم الشرعي، والوعي التربوي، والقدرة على إدارة الحوار، وفهم طبيعة النزاعات الأسرية.

كما أكد الخبير (٣) أهمية المشاركة المؤسسية داخل مراكز الإصلاح الأسري، بقوله: "تطوير العمل داخل مراكز الإصلاح لا ينبغي أن يكون مسؤولية فردية، بل لا بد أن تشارك الإدارات والأقسام المختلفة في التخطيط ومتابعة سير العمل حتى يتحقق التكامل في الأداء". ويدل ذلك على أن العمل الإصلاحي يحتاج إلى بنية إدارية فاعلة، وتنسيق مستمر بين مختلف الوحدات، بما يضمن وضوح الأدوار، ومتابعة الأداء، وتحقيق الأهداف التربوية للمراكز.

وفي جانب التدريب والتأهيل، أشار الخبير (٥) إلى أن "إلحاق العاملين بدورات تطوير مهني وفق احتياجاتهم الفعلية يسهم في رفع مستوى الأداء، ويجعل التدريب أكثر ارتباطًا بواقع العمل داخل المراكز". ويؤكد هذا الرأي أن التدريب لا ينبغي أن يكون عامًا أو شكليًا، وإنما يجب أن يبنى على تحليل الاحتياجات المهنية للعاملين، وطبيعة القضايا التي يتعاملون معها.

كما أوضح الخبير (٤) أن تعزيز دافعية العاملين يعد عاملًا مؤثرًا في جودة الأداء، بقوله: "العامل في مركز الإصلاح الأسري يحتاج إلى بيئة تحفزه وتستثمر مهاراته، لأن ضعف الدافعية ينعكس مباشرة على جودة التعامل مع الحالات الأسرية". وأضاف الخبير (٧): "العلاقات الإنسانية بين العاملين ليست جانبًا ثانويًا، بل هي عنصر مهم في نجاح العمل الجماعي داخل مراكز الإصلاح الأسري". ويشير ذلك إلى أهمية بناء مناخ تنظيمي إيجابي، قائم على التعاون، والاحترام، وتبادل الخبرات.

وفيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار، ذكر الخبير (١): "إشراك العاملين في صنع القرارات يعزز شعورهم بالمسؤولية، لكنه يحتاج إلى تنظيم واضح حتى لا يؤدي إلى تداخل الصلاحيات أو بطء الإجراءات". أما الخبير (٦) فقد أشار إلى أهمية الاستفادة من الخبرات الدولية مع مراعاة الخصوصية المحلية، بقوله: "يمكن أن تسهم التجارب الدولية الرائدة في تطوير كفاءات العاملين، بشرط أن تعاد صياغتها بما يتناسب مع السياق الثقافي والتربوي والتشريعي في المملكة."

وبعد إعادة صياغة المتطلبات البشريَّة في صورة عبارات علمية، عُرضت على الخبراء لقياس نسبة اتفاقهم حول مناسبتها لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٤-٤) النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

رقم العبارة	العبارة	العدد	النسبة	الترتيب
١	إشراك العاملين في مراكز الإصلاح الأسري في صنع القرارات.	١١	٨٤,٦٪	١٧
٢	استقطاب الكفاءات البشريَّة في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٣	مشاركة الإدارات والأقسام الإدارية داخل هيكل مراكز الإصلاح الأسري في عملية التخطيط ومتابعة سير العمل.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٤	تعزيز دافعية العاملين في مراكز الإصلاح الأسري وفق إمكاناتهم المهارية.	١٢	٩٢,٣٪	١٢
٥	إلحاق العاملين بدورات التطوير المهني وفق احتياجاتهم.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٦	تطوير كفاءات العاملين في الإصلاح الأسري من خلال تزويد البرامج التدريبية بخبرات وتجارب دولية رائدة.	١١	٨٤,٦٪	١٧
٧	تعزيز العلاقات الإنسانية بين كوادر العاملين في مراكز الإصلاح الأسري.	١٢	٩٢,٣٪	١٢

يتضح من الجدول السابق أن نسب اتفاق الخبراء حول المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري جاءت مرتفعة؛ حيث تراوحت بين (٨٤,٦٪) و(١٠٠,٠٪)، مما يدل على وجود اتفاق واضح بين الخبراء على أهمية تنمية الموارد البشريَّة بوصفها أحد الأسس المهمة في تطوير الأداء التربوي والإصلاحي داخل هذه المراكز. وقد حصلت ثلاث عبارات على نسبة اتفاق كاملة بلغت (١٠٠,٠٪)، وهي العبارات رقم: (٢، ٣، ٥)، الأمر الذي يعكس إدراك الخبراء أن تطوير الدور التربوي للمراكز يتطلب استقطاب الكفاءات، وتفعيل التخطيط التشاركي، وتنمية العاملين مهنيًا وفق احتياجاتهم الفعلية.

فقد جاءت العبارة رقم (٢)، التي تنص على: "استقطاب الكفاءات البشريَّة في مراكز الإصلاح الأسري" بنسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على إجماع الخبراء على أن العنصر البشري المؤهل يمثل الأساس في نجاح العمل الإصلاحي. فمراكز الإصلاح الأسري تتعامل مع قضايا دقيقة تتصل باستقرار الأسرة، وتتطلب عاملين يمتلكون قدرًا عاليًا من التأهيل العلمي والمهني، والقدرة على فهم أبعاد النزاع الأسري، والتعامل معه وفق مبادئ التربية الإسلاميَّة.

كما حصلت العبارة رقم (٣)، التي تنص على: "مشاركة الإدارات والأقسام الإدارية داخل هيكل مراكز الإصلاح الأسري في عملية التخطيط ومتابعة سير العمل" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهو ما يؤكد أهمية العمل المؤسسي المنظم داخل هذه المراكز. وتشير هذه النتيجة إلى أن تطوير الدور التربوي لا يتحقق من خلال الجهود الفردية فقط، بل يحتاج إلى مشاركة إدارية

واسعة، وتنسيق بين الأقسام المختلفة، ومتابعة مستمرة لسير العمل بما يضمن جودة الأداء وفاعليته.

وحصلت العبارة رقم (٥)، التي تنص على: "إلحاق العاملين بدورات التطوير المهني وفق احتياجاتهم" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على وعي الخبراء بأهمية التدريب المستمر للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري. كما تشير هذه النتيجة إلى أن التدريب الفاعل ينبغي أن يكون قائمًا على الاحتياجات المهنية الفعلية، لا على برامج عامة لا ترتبط بطبيعة العمل. وتتفق تلك النتائج مع دراسة الحجيلي (٢٠١٤م) التي توصلت إلى أن ضعف التأهيل التخصصي للمصلحين يعد من المعوقات التي تحد من فاعلية الإصلاح الأسري، وهو ما يؤكد أهمية التدريب المستمر واستقطاب الكفاءات المؤهلة.

أما العبارات التي حصلت على نسب اتفاق مرتفعة دون أن تبلغ الإجماع الكامل، فقد جاءت العبارة رقم (٤)، التي تنص على: "تعزيز دافعية العاملين في مراكز الإصلاح الأسري وفق إمكاناتهم المهارية" بنسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪). وتدل هذه النتيجة على أهمية تحفيز العاملين واستثمار قدراتهم ومهاراتهم في تطوير العمل داخل المراكز، إذ إن ارتفاع الدافعية ينعكس على جودة الأداء، وحسن التعامل مع الحالات، والقدرة على الاستمرار في العمل الإصلاحي بكفاءة.

كما حصلت العبارة رقم (٧)، التي تنص على: "تعزيز العلاقات الإنسانية بين كوادر العاملين في مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪)، وهي نسبة مرتفعة تؤكد أهمية المناخ التنظيمي الإيجابي في دعم العمل الجماعي داخل هذه المراكز. فالعلاقات الإنسانية الجيدة بين العاملين تسهم في تبادل الخبرات، وتقليل التوترات الإدارية، وتحقيق التكامل بين الأدوار، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات التربوية والإصلاحية المقدمة للمستفيدين.

وفي المقابل، حصلت العبارة رقم (١)، التي تنص على: "إشراك العاملين في مراكز الإصلاح الأسري في صنع القرارات" على نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٦٪)، وهي نسبة مرتفعة رغم أنها جاءت في ترتيب متأخر مقارنة بغيرها من عبارات المحور. وقد يفسر ذلك بوجود تباين في وجهات نظر الخبراء حول حدود المشاركة في صنع القرار داخل مراكز الإصلاح الأسري؛ إذ قد يرى بعضهم أهمية المشاركة في تعزيز الشعور بالمسؤولية والانتماء، بينما قد يرى آخرون ضرورة ضبط هذه المشاركة حتى لا تؤثر في سرعة الإجراءات أو وضوح الصلاحيات.

كما حصلت العبارة رقم (٦)، التي تنص على: "تطوير كفاءات العاملين في الإصلاح

الأسري من خلال تزويد البرامج التدريبية بخبرات وتجارب دولية رائدة" على نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٦٪)، وهي كذلك نسبة اتفاق مرتفعة. وقد يعزى عدم بلوغها الإجماع الكامل إلى اختلاف تقدير الخبراء لمدى قابلية نقل التجارب الدولية إلى واقع مراكز الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة، نظرًا لخصوصية السياق الثقافي والاجتماعي والتشريعي المحلي. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الاتفاق يدل على أن الاستفادة من التجارب الدولية يمكن أن تمثل مدخلًا مهمًا لتطوير الكفاءات، متى ما تمت مواءمتها مع قيم المجتمع السعودي ومبادئ التربية الإسلاميَّة.

وبوجه عام، تكشف نتائج هذا المحور أن المتطلبات البشريَّة تمثل مدخلًا رئيسًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؛ إذ إن استقطاب الكفاءات، والتدريب المستمر، وتفعيل التخطيط التشاركي، وتعزيز الدافعية والعلاقات الإنسانية، كلها عناصر تسهم في رفع جودة الأداء الإصلاحي والتربوي. كما تؤكد هذه النتائج أن تطوير الموارد البشريَّة داخل مراكز الإصلاح الأسري لا يقتصر على زيادة عدد العاملين، بل يمتد إلى بناء قدراتهم، وتحفيزهم، وتمكينهم من أداء أدوارهم وفق منهجية علمية وتربوية منضبطة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه القحطاني والتميمي (١٤٤٢هـ) من ضرورة توافر الكفايات العلمية والتربوية لدى المصلح الأسري في مراكز الإصلاح الأسري؛ حيث بينا أهمية تأهيله بالعلوم الشرعية، وإلمامه بأساسيات الصلح ووسائله، ومشكلات الأسرة وأسباب حدوثها، والأضرار الناتجة عنها، إلى جانب إلمامه بمبادئ علم النفس وعلم الاجتماع، وامتلاكه عددًا من المهارات التي ينبغي أن يكون متقنًا لها.

ثالثًا: المتطلبات التشريعيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة:

أظهرت مداخلات الخبراء أن المتطلبات التشريعيَّة تمثل إطارًا ضابطًا لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري؛ إذ إن تطوير العمل داخل هذه المراكز لا يكتمل بمجرد رفع كفاءة العاملين أو تحديث البرامج، بل يحتاج إلى لوائح منظمة، وصلاحيات واضحة، وإجراءات مرنة، وآليات حوكمة تضمن جودة الأداء واستمراريته. وفي هذا السياق أكد الخبير (١) أهمية وجود لائحة موحدة، بقوله: "تعدد الاجتهادات داخل مراكز الإصلاح الأسري قد يؤدي إلى تفاوت في الإجراءات، ولذلك فإن إصدار لائحة موحدة يعد خطوة أساسية لتنظيم العمل وضبطه".

ويعكس هذا الرأي أهمية وجود إطار تشريعي موحد يحدد المهام والمسؤوليات، ويضمن اتساق الممارسات بين المراكز المختلفة.

كما أشار الخبير (٢) إلى ضرورة الحد من الإجراءات الروتينية التي قد تؤخر التدخل الإصلاحي، بقوله: "بعض القضايا الأسرية تحتاج إلى سرعة في التعامل، والإجراءات الطويلة قد تضعف فرص الإصلاح؛ لذلك لا بد من تخفيف الروتين المصاحب لاتخاذ القرار". ويدل ذلك على أن تطوير الدور التربوي للمراكز يتطلب مرونة تنظيمية تمكنها من التعامل مع الحالات الأسرية في الوقت المناسب، دون الإخلال بضوابط العمل المؤسسي.

وفي جانب التكامل المؤسسي، أكد الخبير (٣) أن العمل داخل مراكز الإصلاح الأسري ينبغي أن يقوم على التنسيق بين الكوادر المختلفة، حيث قال: "نجاح العمل الإصلاحي لا يتحقق بجهد منفرد، بل يحتاج إلى تكامل بين الكوادر الإدارية والميدانية، لأن كل طرف يؤدي دورًا مكملًا للآخر". كما أوضح الخبير (٤) أهمية تحديث الصلاحيات الإدارية، بقوله: "الصلاحيات الإدارية داخل مراكز الإصلاح ينبغي أن تراجع وفق احتياجات كل مرحلة، حتى لا تتحول اللوائح إلى عائق أمام التطوير". ويشير ذلك إلى أن العمل التشريعي داخل هذه المراكز يجب أن يكون قابلًا للمراجعة والتحديث، بما يواكب المستجدات المؤسسية والاجتماعية.

كما ركز الخبير (٦) على أهمية تطوير الدليل الإجرائي وفق مبدأ الشفافية، بقوله: "وضوح الإجراءات داخل مراكز الإصلاح الأسري يعزز الثقة، ويجعل العاملين والمستفيدين أكثر فهمًا لمسار الخدمة وحدود المسؤولية". وأضاف الخبير (٧): "إخضاع اللوائح الداخلية للحوكمة المؤسساتية يساعد على ضبط الأداء، ويضمن المساءلة، ويقلل من الاجتهادات غير المنظمة". وفي السياق نفسه، أكد الخبير (٨) أن "المراجعة الدورية للوائح التنظيمية ضرورية؛ لأن ما يناسب مرحلة معينة قد لا يكون كافيًا لمواجهة تحديات مرحلة أخرى."

وفيما يتعلق بالأداء الوظيفي، أشار الخبير (٩) إلى أهمية تحديث ميثاق الأداء للعاملين، بقوله: "ميثاق الأداء الوظيفي يساعد العاملين على معرفة واجباتهم وحدود مسؤولياتهم، ويجعل تقويم الأداء أكثر عدالة وموضوعية". أما الخبير (١٠) فقد أكد أن "تطوير معايير التقويم الذاتي يسهم في كشف جوانب القصور داخل المركز قبل أن تتحول إلى مشكلات مؤسسية". كما أوضح الخبير (١١) أن "الاستفادة من التجارب العالمية في تطوير التشريعات يمكن أن تكون مفيدة، بشرط أن تخضع للمواءمة مع البيئة السعودية وأحكام التربية الإسلاميَّة."

وبعد إعادة صياغة المتطلبات التشريعيَّة في صورة عبارات علمية، عُرضت على الخبراء لقياس نسبة اتفاقهم حول مناسبتها لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٤–٥) النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات التشريعية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

رقم العبارة	العبارة	العدد	النسبة	الترتيب
١	إصدار لائحة موحدة لتنظيم العمل في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٢	التخفيف من الإجراءات الروتينية المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٣	تشجيع العمل التكاملي بين كافة الكوادر الإدارية والميدانية في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٤	تحديث الصلاحيات الإدارية في مراكز الإصلاح الأسري وفق الرؤى المرحلية.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٥	توسيع الشراكات التدريبية النوعية مع الجهات المحلية المتخصصة.	١٢	٩٢,٣٪	٩
٦	تطوير الدليل الإجرائي في مراكز الإصلاح الأسري وفق مبدأ الشفافية.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٧	إخضاع اللوائح الداخلية في مراكز الإصلاح الأسري للحوكمة المؤسساتية.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٨	المراجعة الدورية لفاعلية اللوائح التنظيمية الداخلية لمراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
٩	تحديث ميثاق الأداء الوظيفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	١٠٠,٠٪	١
١٠	تطوير معايير التقويم الذاتي لمراكز الإصلاح الأسري.	١٢	٩٢,٣٪	٩
١١	الإفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير تشريعات مراكز الإصلاح الأسري.	١٢	٩٢,٣٪	٩

يتضح من الجدول السابق أن نسب اتفاق الخبراء حول المتطلبات التشريعيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري جاءت مرتفعة جدًا؛ حيث تراوحت بين (٩٢,٣٪) و(١٠٠,٠٪)، مما يدل على وجود اتفاق شبه تام بين الخبراء على أهمية البعد التشريعي في تطوير عمل هذه المراكز. وقد حصلت ثماني عبارات على نسبة اتفاق كاملة بلغت (١٠٠,٠٪)، وهي العبارات رقم: (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩)، الأمر الذي يعكس إدراك الخبراء أن تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري يحتاج إلى بيئة تنظيمية واضحة، وإجراءات مرنة، وصلاحيات محدثة، وحوكمة مؤسسية فاعلة.

فقد جاءت العبارة رقم (١)، التي تنص على: "إصدار لائحة موحدة لتنظيم العمل في مراكز الإصلاح الأسري" بنسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على إجماع الخبراء على أهمية

وجود إطار تنظيمي موحد يضبط سير العمل داخل المراكز. وتؤكد هذه النتيجة أن توحيد اللوائح يسهم في تقليل التباين بين المراكز، وتحديد المسؤوليات، وتوجيه الممارسات الإصلاحية وفق مسار مؤسسي واضح، بما يدعم الدور التربوي لهذه المراكز في ضوء التربية الإسلاميَّة.

كما حصلت العبارة رقم (٢)، التي تنص على: "التخفيف من الإجراءات الروتينية المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات في مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪). وتشير هذه النتيجة إلى أن الخبراء يرون أن تعقيد الإجراءات قد يحد من سرعة التدخل الإصلاحي وفاعليته، خاصة أن بعض النزاعات الأسرية تحتاج إلى معالجة عاجلة قبل تفاقمها. ومن ثم فإن تبسيط الإجراءات الإدارية يعد مطلبًا تشريعيًا مهمًا يسهم في رفع كفاءة الاستجابة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وحصلت العبارة رقم (٣)، التي تنص على: "تشجيع العمل التكاملي بين كافة الكوادر الإدارية والميدانية في مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهو ما يؤكد أهمية التكامل بين مختلف العاملين داخل المراكز. فالعمل الإصلاحي لا يقوم على دور المصلح الأسري وحده، بل يحتاج إلى تنسيق بين الإدارات والأقسام والكوادر الميدانية، بما يضمن تكامل الجهود وتحقيق الأهداف التربوية والإصلاحية بصورة أكثر فاعلية.

كما حصلت العبارة رقم (٤)، التي تنص على: "تحديث الصلاحيات الإدارية في مراكز الإصلاح الأسري وفق الرؤى المرحلية" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على أهمية مراجعة الصلاحيات وتطويرها بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات. فالصلاحيات الإدارية إذا لم تكن واضحة ومحدثة قد تؤدي إلى بطء في اتخاذ القرار، أو تداخل في المسؤوليات، أو ضعف في متابعة الحالات، ومن ثم فإن تحديثها يمثل مدخلًا مهمًا لتطوير العمل المؤسسي داخل مراكز الإصلاح الأسري.

وحصلت العبارة رقم (٦)، التي تنص على: "تطوير الدليل الإجرائي في مراكز الإصلاح الأسري وفق مبدأ الشفافية" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية وضوح الإجراءات أمام العاملين والمستفيدين، وتحديد خطوات العمل ومساراته بصورة دقيقة. كما أن الشفافية في الدليل الإجرائي تعزز الثقة في أداء المراكز، وتحد من الاجتهادات الفردية، وتسهم في رفع مستوى الانضباط المؤسسي.

أما العبارة رقم (٧)، التي تنص على: "إخضاع اللوائح الداخلية في مراكز الإصلاح الأسري للحوكمة المؤسساتية"، فقد حصلت على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهو ما يدل على توجه الخبراء نحو أهمية ترسيخ مبادئ الحوكمة داخل هذه المراكز. ويعني ذلك ضرورة أن تكون اللوائح الداخلية قائمة على الوضوح، والمساءلة، والعدالة، وتحديد المسؤوليات، بما يضمن جودة الأداء، ويعزز الثقة في الخدمات الإصلاحية والتربوية التي تقدمها المراكز.

كما حصلت العبارة رقم (٨)، التي تنص على: "المراجعة الدورية لفاعلية اللوائح التنظيمية الداخلية لمراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪). وتؤكد هذه النتيجة أن اللوائح التنظيمية لا ينبغي أن تبقى ثابتة دون مراجعة، بل يجب أن تخضع لتقويم دوري يكشف مدى فاعليتها وملاءمتها لاحتياجات العمل. فالمراجعة المستمرة تساعد في الكشف عن جوانب القصور، وتدعم عملية التطوير، وتضمن قدرة المراكز على مواكبة التحديات المتغيرة في مجال الإصلاح الأسري.

وحصلت العبارة رقم (٩)، التي تنص على: "تحديث ميثاق الأداء الوظيفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، مما يشير إلى أهمية وجود معايير واضحة للأداء المهني داخل المراكز. فميثاق الأداء يساعد في تحديد الواجبات، وضبط المسؤوليات، ورفع مستوى الالتزام، كما يسهم في تقويم أداء العاملين بصورة أكثر موضوعية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الحجيلي (١٤٣٤هـ) من أن ضعف التأهيل التخصصي للمصلح الأسري، وقلة إلمامه بمهارات الإصلاح الأسري، وضعف تأهيله الشرعي، تعد من أبرز المعوقات التي تحد من قيام مراكز الإصلاح الأسري بدورها؛ الأمر الذي يعزز الحاجة إلى تحديث أطر تقويم الأداء الوظيفي للعاملين في هذه المراكز.

أما العبارات التي حصلت على نسب اتفاق مرتفعة دون أن تبلغ الإجماع الكامل، فقد جاءت العبارة رقم (٥)، التي تنص على: "توسيع الشراكات التدريبية النوعية مع الجهات المحلية المتخصصة" بنسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪). وتدل هذه النسبة المرتفعة على أهمية بناء شراكات تدريبية متخصصة تسهم في تطوير قدرات العاملين ودعم الجانب المهني داخل المراكز، غير أن عدم بلوغها الإجماع قد يرجع إلى اختلاف تقدير بعض الخبراء لأولويتها مقارنة بالمتطلبات التشريعية المباشرة مثل اللوائح والصلاحيات والحوكمة.

كما حصلت العبارة رقم (١٠)، التي تنص على: "تطوير معايير التقويم الذاتي لمراكز

الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪)، وهي نسبة مرتفعة تؤكد أهمية أن تمتلك المراكز آليات داخلية لتقويم أدائها بصورة منتظمة. ويمكن أن يسهم التقويم الذاتي في تحديد نقاط القوة والضعف، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز المسؤولية المؤسسية، غير أن التباين المحدود في نسبة الاتفاق قد يشير إلى اختلاف في تقدير مدى جاهزية المراكز لتطبيق هذا النوع من التقويم بصورة منهجية.

وحصلت العبارة رقم (١١)، التي تنص على: "الإفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير تشريعات مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪)، مما يدل على توجه إيجابي نحو الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير التشريعات المنظمة لعمل مراكز الإصلاح الأسري. وقد يعزى عدم بلوغها الإجماع الكامل إلى تحفظ بعض الخبراء على نقل التجارب العالمية دون مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية والتشريعية للمملكة العربيَّة السعوديَّة. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الاتفاق يشير إلى إمكانية الإفادة من هذه التجارب متى ما تمت مواءمتها مع مبادئ التربية الإسلاميَّة وواقع المجتمع السعودي.

وبوجه عام، تكشف نتائج هذا المحور أن المتطلبات التشريعيَّة تمثل قاعدة أساسية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؛ إذ إن إصدار لائحة موحدة، وتخفيف الإجراءات الروتينية، وتحديث الصلاحيات، وتطوير الدليل الإجرائي، وتفعيل الحوكمة، ومراجعة اللوائح، وتحديث ميثاق الأداء، كلها متطلبات تسهم في ضبط العمل المؤسسي، وتحسين جودة الأداء، وتعزيز قدرة المراكز على القيام بدورها التربوي والإصلاحي بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

رابعًا: المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصـــلاح الأســـري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة:

أظهرت مداخلات الخبراء أن المتطلبات الماديَّة تمثل جانبًا داعمًا ومؤثرًا في تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري؛ إذ إن جودة العمل الإصلاحي والتربوي لا تعتمد فقط على اللوائح والكفاءات والبرامج، بل تحتاج كذلك إلى موارد مالية كافية، وبنية تقنية فاعلة، وآليات تمويل مستدامة، ورقابة مالية تضمن حسن توظيف الموارد. وفي هذا السياق أكد الخبير (٣) أهمية إشراك الجهات التطوعية في دعم المراكز، بقوله: "مراكز الإصلاح الأسري تؤدي دورًا مجتمعيًا

مهمًا، ولذلك فإن إشراك الجهات التطوعية في تمويلها وتجهيزها يعزز المسؤولية المجتمعية، ويفتح المجال أمام دعم أوسع للعمل الإصلاحي". ويعكس هذا الرأي توجهًا نحو تنويع مصادر الدعم وعدم حصر تطوير المراكز في التمويل الرسمي وحده.

كما أكد الخبير (٥) أهمية إيجاد موارد مالية مستدامة، بقوله: "الاعتماد على التمويل التقليدي قد لا يكون كافيًا لتطوير خدمات مراكز الإصلاح الأسري؛ لذلك فإن تنفيذ مشاريع استثمارية لصالح هذه المراكز يمكن أن يوفر موردًا ثابتًا يساعدها على الاستمرار والتوسع". ويشير ذلك إلى أن التطوير المادي ينبغي أن يتجه نحو الاستدامة المالية، بما يضمن قدرة المراكز على تنفيذ برامجها التربوية والإصلاحية دون تعثر.

وفي جانب البحث العلمي، أوضح الخبير (٧) أن "تمويل كراسي الدراسات العلمية المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري يمثل استثمارًا طويل المدى، لأنه يساعد على إنتاج معرفة متخصصة تسهم في تطوير البرامج، وتحسين الممارسات، ومعالجة جوانب القصور". ويدل ذلك على أن المتطلبات الماديَّة لا تقتصر على الإنفاق التشغيلي، بل تشمل كذلك تمويل الجوانب البحثية التي تدعم التطوير المؤسسي المستمر.

كما ركز الخبير (١) على أهمية تحديث قنوات الاتصال التفاعلية بين مراكز الإصلاح الأسري، بقوله: "ضعف التواصل بين المراكز قد يؤدي إلى تكرار الجهود أو تأخر تبادل الخبرات؛ لذلك فإن تحديث قنوات الاتصال التفاعلية يساعد على رفع كفاءة التنسيق". وأضاف الخبير (٦): "تحديث آليات الرقابة المالية ضرورة لضمان الشفافية وحسن إدارة الموارد، لأن التمويل وحده لا يكفي ما لم تصاحبه رقابة واضحة". أما الخبير (٢) فقد أشار إلى أن "تسهيل تبادل المعاملات بين المراكز بعيدًا عن البيروقراطية يسهم في تسريع الإجراءات، بشرط ألا يكون ذلك على حساب الضبط النظامي". وذكر الخبير (٤): "إشراك الإدارات في إعداد الموازنات يمكن أن يجعل الميزانية أكثر تعبيرًا عن احتياجات الواقع، لكنه يحتاج إلى تنظيم واضح حتى لا تتداخل الأدوار المالية والإدارية."

وبعد إعادة صياغة المتطلبات الماديَّة في صورة عبارات علمية، عُرضت على الخبراء لقياس نسبة اتفاقهم حول مناسبتها لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (٤-٦) النسب المئويَّة لاتفاق الخبراء حول المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

رقم العبارة	العبارة	العدد	النسبة	الترتيب
١	تحديث قنوات الاتصال التفاعلية بين مراكز الإصلاح الأسري.	١٢	٪٩٢,٣	٤
٢	تسهيل تبادل المعاملات بين مراكز الإصلاح الأسري بعيدًا عن البيروقراطية.	١١	٪٨٤,٦	٦
٣	إشراك الجهات التطوعية في تمويل وتجهيز مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	٪١٠٠,٠	١
٤	إشراك جميع إدارات مراكز الإصلاح الأسري في إعداد الموازنات المالية.	١١	٪٨٤,٦	٦
٥	تنفيذ مشاريع استثمارية لصالح تمويل مراكز الإصلاح الأسري.	١٣	٪١٠٠,٠	١
٦	تحديث آليات الرقابة المالية في مراكز الإصلاح الأسري.	١٢	٪٩٢,٣	٤
٧	تمويل كراسي الدراسات العلمية المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري.	١٣	٪١٠٠,٠	١

يتضح من الجدول السابق أن نسب اتفاق الخبراء حول المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري جاءت مرتفعة؛ حيث تراوحت بين (٨٤,٦٪) و(١٠٠,٠٪)، مما يدل على وجود اتفاق واضح بين الخبراء على أهمية الدعم المالي والتقني بوصفه عنصرًا مسانِدًا لنجاح الجهود التربويَّة والإصلاحيَّة داخل هذه المراكز. وقد حصلت ثلاث عبارات على نسبة اتفاق كاملة بلغت (١٠٠,٠٪)، وهي العبارات رقم: (٣، ٥، ٧)، الأمر الذي يعكس إدراك الخبراء أن تطوير الدور التربوي للمراكز يحتاج إلى تنويع مصادر التمويل، وتحقيق الاستدامة المالية، ودعم البحث العلمي المتخصص.

فقد جاءت العبارة رقم (٣)، التي تنص على: "إشراك الجهات التطوعية في تمويل وتجهيز مراكز الإصلاح الأسري" بنسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على إجماع الخبراء على أهمية توسيع دائرة المشاركة المجتمعية في دعم مراكز الإصلاح الأسري. وتؤكد هذه النتيجة أن العمل الإصلاحي الأسري ليس مسؤولية مؤسسية محدودة، بل هو مسؤولية مجتمعية مشتركة، ويمكن للجهات التطوعية أن تسهم في توفير التجهيزات، ودعم البرامج، وتحسين بيئة العمل داخل المراكز، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للأسر.

كما حصلت العبارة رقم (٥)، التي تنص على: "تنفيذ مشاريع استثمارية لصالح تمويل مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)، وهو ما يشير إلى أهمية بناء موارد مالية مستدامة لهذه المراكز. فالمشاريع الاستثمارية يمكن أن توفر مصدرًا ماليًا مستقرًا يسهم في تطوير البرامج، وتحديث التجهيزات، وتوسيع نطاق الخدمات، ويقلل من الاعتماد الكامل على

مصادر التمويل التقليدية. كما أن هذا التوجه يتوافق مع الحاجة إلى ضمان استمرارية المراكز في أداء دورها التربوي والإصلاحي بكفاءة.

وحصلت العبارة رقم (٧)، التي تنص على: "تمويل كراسي الدراسات العلمية المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (١٠٠,٠٪)؛ مما يدل على إدراك الخبراء لأهمية دعم البحث العلمي المتخصص في مجال الإصلاح الأسري. وتشير هذه النتيجة إلى أن التمويل المادي لا ينبغي أن يوجه فقط إلى الجوانب التشغيلية، بل يجب أن يمتد إلى دعم الدراسات العلمية التي تكشف واقع المراكز، وتقيس فاعلية برامجها، وتقترح أساليب تطويرها في ضوء التربية الإسلاميَّة.

أما العبارات التي حصلت على نسب اتفاق مرتفعة دون أن تبلغ الإجماع الكامل، فقد جاءت العبارة رقم (١)، التي تنص على: "تحديث قنوات الاتصال التفاعلية بين مراكز الإصلاح الأسري" بنسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪). وتدل هذه النتيجة على أهمية تطوير البنية التقنية والاتصالية بين المراكز، بما يسهم في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود، وتقليل الازدواجية في العمل. كما أن تحديث قنوات الاتصال يعزز قدرة المراكز على متابعة الحالات وتبادل النماذج الناجحة في الإصلاح الأسري.

كما حصلت العبارة رقم (٦)، التي تنص على: "تحديث آليات الرقابة المالية في مراكز الإصلاح الأسري" على نسبة اتفاق بلغت (٩٢,٣٪)، وهي نسبة مرتفعة تؤكد أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية. فتوفر الدعم المالي لا يحقق أثره المطلوب ما لم تصاحبه آليات رقابية واضحة تضمن حسن استخدام الموارد، وتمنع الهدر، وتربط الإنفاق بالأهداف التربوية والإصلاحية للمراكز.

وفي المقابل، حصلت العبارة رقم (٢)، التي تنص على: "تسهيل تبادل المعاملات بين مراكز الإصلاح الأسري بعيدًا عن البيروقراطية" على نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٦٪)، وهي نسبة مرتفعة رغم أنها جاءت في ترتيب متأخر مقارنة بغيرها من عبارات المحور. وقد يفسر ذلك بوجود تباين في وجهات نظر الخبراء حول آليات تقليص الإجراءات الإدارية؛ إذ قد يرى بعضهم أهمية تسهيل تبادل المعاملات وتسريعها، بينما يرى آخرون ضرورة المحافظة على الضوابط النظامية التي تحكم انتقال البيانات والمعاملات بين المراكز.

كما حصلت العبارة رقم (٤)، التي تنص على: "إشراك جميع إدارات مراكز الإصلاح الأسري في إعداد الموازنات المالية" على نسبة اتفاق بلغت (٨٤,٦٪)، وهي كذلك نسبة اتفاق

مرتفعة. وقد يعزى عدم بلوغها الإجماع الكامل إلى اختلاف تقدير الخبراء لمدى ملاءمة التوسع في المشاركة في إعداد الموازنات المالية؛ إذ قد يرى بعضهم أن مشاركة الإدارات تسهم في تحديد الاحتياجات الفعلية للمراكز، بينما قد يرى آخرون أن إعداد الموازنات يحتاج إلى تخصص مالي وإداري محدد، مع إمكانية أخذ مرئيات الإدارات دون إشراكها الكامل في عملية الإعداد.

وبوجه عام، تكشف نتائج هذا المحور أن المتطلبات الماديَّة تمثل عاملًا مهمًا في تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؛ إذ إن إشراك الجهات التطوعية، وتنفيذ مشاريع استثمارية، وتمويل الكراسي البحثية، وتحديث قنوات الاتصال، وتطوير الرقابة المالية، وتسهيل تبادل المعاملات، كلها متطلبات تسهم في دعم الاستدامة المؤسسية، وتحسين جودة الخدمات، ورفع كفاءة الأداء الإصلاحي والتربوي. كما تؤكد هذه النتائج أن التطوير المادي لا يقتصر على توفير المال، بل يشمل حسن إدارة الموارد، وتوجيهها، وتنويع مصادرها، وربطها بأهداف المراكز في خدمة الأسرة والمجتمع السعودي.

الفصل الخامس

ملخص الدِّراسة وتوصياتها ومقترحاتها

- أولاً: ملخص الدِّراسة.
- ثانيًا: توصيات الدِّراسة.
- ثالثًا: مقترحات بحثيَّة مستقبليَّة.

الفصل الخامس

خلاصة نتائج الدِّراسة وتوصياتُها ومقترحاتُها

في ضوء تحليل بيانات الدِّراسة ومناقشة نتائجها، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسة التي تعكس واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء مصادر التربية الإسلاميَّة، وكذلك أبرز المعوقات التي تحُد من فاعلية هذا الدور، بالإضافة لمتطلبات تطوير الدور التربوي البشرية، والتشريعية، والمادية؛ وذلك من وجهة نظر المصلحين الأسريين العاملين في هذه المراكز، وفي الآتي بيان ذلك على النحو الآتي:

٥-١ ملخص الدِّراسة:

أسفرت خلاصة نتائج واقع الدور التربوي عن رسوخ البعد القيمي والإصلاحي في الممارسة المهنية لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية، من خلال توظيف مبادئ التربية الإسلامية في تعزيز ثقافة الصلح، وترسيخ قيم التسامح والتفاهم، ونشر الوعي بالحقوق والواجبات الأسرية، بما يعكس نجاح المراكز في أداء دورها العلاجي والإرشادي في احتواء النزاعات الأسرية والمحافظة على استقرار الأسرة. إلا أن هذا التميز في الجوانب العلاجية يقابله تراجع نسبي في تبني الممارسات الوقائية والتنموية المستدامة، ولا سيما البرامج التأهيلية السابقة واللاحقة للزواج، وآليات المتابعة بعد انتهاء عملية الإصلاح، الأمر الذي يرجح أن الدور التربوي الممارس ميدانيًا لا يزال يميل إلى نموذج التدخل العلاجي عند وقوع المشكلة أكثر من تبنيه نموذجًا وقائيًا متكاملًا يستهدف بناء الوعي الأسري واستدامة الاستقرار في ضوء مقاصد التربية الإسلامية.

كما كشفت خلاصة نتائج معوقات الدور التربوي عن وجود فجوة تنظيمية ومؤسسية تحد من استدامة الأثر التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وتتمحور هذه الفجوة حول محدودية امتداد الدور الإصلاحي بعد انتهاء إجراءات الصلح، وضعف التكامل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والإعلامية، إلى جانب قصور الحوافز الداعمة للعاملين، بما يقلل من فرص تطوير الممارسة التربوية وتوسيع أثرها المجتمعي. وتشير هذه النتائج إلى أن التحدي الرئيس الذي يواجه مراكز الإصلاح الأسري لا يرتبط بضعف الرسالة التربوية أو كفاءة المصلحين، بقدر ما يرتبط بغياب منظومة

مؤسسية متكاملة تدعم استمرارية الإصلاح، وتعزز الشراكات المجتمعية، وتربط الممارسة الميدانية بالتطوير العلمي والتنظيمي المستمر.

وخلصت رؤية الخبراء إلى أن تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري يتطلب الانتقال من الممارسات المهنية القائمة على الاجتهادات الفردية إلى منظومة إصلاحية محوكمة تستند إلى مرجعية معرفية وتنظيمية موحدة في ضوء مصادر التربية الإسلامية. وتتجسد هذه الرؤية في مسارين متكاملين؛ الأول معرفي مهني، يقوم على بناء دليل علمي موحد في ضوء التربية الإسلامية، وتنمية الكفايات التخصصية للعاملين، وربط الممارسة بالمستجدات العلمية، والثاني مؤسسي، يرتكز على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، واستقطاب الكفاءات المؤهلة، وتعزيز الموارد المادية والتقنية الداعمة للعمل الإصلاحي. وتؤكد هذه الخلاصة أن تحقيق فاعلية الدور التربوي لا يتوقف على تطوير أداء المصلحين فحسب، بل يتطلب بناء منظومة مؤسسية متكاملة تضمن استدامة الممارسة، وترفع كفاءتها، وتعزز إسهامها في تحقيق الاستقرار الأسري وفق المنظور التربوي الإسلامي.

٥-٢ توصيات الدِّراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدِّراسة من نتائج، توصي الباحثة بما يأتي:

١. تعزيز الدور الوقائي لمراكز الإصلاح الأسري من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وإرشادية متخصصة للأزواج قبل الزواج وبعده، مستندة إلى مصادر التربية الإسلاميَّة، بما يسهم في الحد من النزاعات الأسريَّة قبل وقوعها.

٢. تفعيل برامج المتابعة المستمرة للحالات التي تمَّ إصلاحها، ووضع آليات تنظيمية واضحة لضمان استقرار العلاقات الأسريَّة بعد انتهاء جلسات الصلح، تحقيقًا لمبدأ الاستدامة في الإصلاح الأسري.

٣. توسيع نطاق الشراكة المؤسسية بين مراكز الإصلاح الأسري والمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات)، بما يسهم في نشر الوعي الأسري، وترسيخ ثقافة الحوار والصلح، وتكامل الأدوار التربويَّة في المجتمع.

٤. تحسين أنظمة الحوافز الماديَّة والمعنويَّة للمصلحين الأسريين؛ تقديرًا لطبيعة أدوارهم التربويَّة والنفسية الحساسة، بما يرفع من مستوى الدافعية المهنية، ويعزز جودة الأداء والاستقرار الوظيفي.

٥. تعزيز التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري عبر وسائل الإعلام التقليدية والرقمية؛ للتعريف بخدماتها، وزيادة وعي المجتمع بأهمية اللجوء إلى الحلول السلمية في النزاعات الأسريَّة.

٦. دعم التحول الرقمي في مراكز الإصلاح الأسري من خلال تطوير القنوات الإلكترونية وقواعد البيانات المركزية، وتوظيف التقنية في توثيق الحالات ومتابعتها وقياس مؤشرات الأداء.

٧. الاهتمام بتطوير برامج التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، ولا سيَّما في الجوانب التربويَّة والنفسيَّة والتقنيَّة، بما ينسجم مع المستجدات المعاصرة ومتطلبات العمل الإصلاحي.

٨. إنشاء برامج بحثية مشتركة بين مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية والجامعات السعوديَّة، تشمل تطوير أدوات تقييم علمية، ونماذج تدريبية متقدمة، وبرامج وقائية مبنية على أدلة علمية؛ يمكن من خلال هذه الشراكات نشر نتائج الأبحاث في مجلات محكمة ومؤتمرات وطنية ودولية؛ لتعزيز المعرفة العلمية في مجال الإصلاح الأسري وربطها بالواقع التطبيقي داخل المملكة العربيَّة السعوديَّة.

٩. توصي الدِّراسة بالإسهام بنشر المعرفة والتوعية من خلال الدراسات العلمية والأبحاث الأكاديمية في رفع مستوى الوعي بين الأسر والمجتمع حول أهميَّة الإصلاح الأسري، وطرق الوقاية من التفكك، وأثر القيم الإسلاميَّة في تعزيز التماسك الأسري، وتقترح إعداد نشريات علمية ودورات تدريبية وورش عمل ودورات تدريبية للأسر بناءً على نتائج هذه الأبحاث؛ لتطبيق الحلول العملية المبنية على الأدلة العلمية.

١٠. تطوير وإنشاء قاعدة بيانات وطنية مركزية تجمع نتائج الأبحاث العلمية والميدانية المتعلقة بالإصلاح الأسري، وتشمل معلومات حول النزاعات الأسريَّة، وأساليب الإصلاح، ومخرجات البرامج التربويَّة؛ لتدعم صانعي القرار في وزارة العدل وجمعيات التنمية الأسريَّة والجامعات لتوجيه الموارد بكفاءة، وتصميم برامج وقائية وعلاجية أكثر استجابة للاحتياجات الأسريَّة.

١١. توصي الدِّراسة بإشراك أفراد الأسرة أنفسهم في البرامج الإصلاحيَّة، سواء الأزواج أو الأبناء، من خلال حلقات الحوار، بحيث يعزز ذلك الشعور بالمسؤولية تجاه صيانة الروابط

الأسريَّة ويزيد من تقبل الحلول التربويَّة، ويُعد التكامل بين الجهات الحكومية وجمعيات التنمية الأسريَّة إحدى الركائز الأساسية لضمان توحيد الجهود وتبادل الخبرات، بما يسهم في بناء شبكة دعم متكاملة ومستدامة تخدم الأسرة بكفاءة عالية.

١٢. توصي الدِّراسة بإطلاق برامج توعية شاملة لتعريف الأسر والمجتمع بأهمية الإصلاح الأسري، وحقوق الزوجين والأبناء، وقيم التربية الإسلاميَّة في التعامل مع النزاعات، بما يخلق بيئة داعمة للأسرة ويسهم في تقليل الضغوط الاجتماعيَّة على أجهزة الدولة، كما يجب وضع خطة استراتيجية لضمان استدامة برامج الإصلاح الأسري، تشمل التمويل المستمر، والتدريب الدوري للمصلحين، وتحديث البرامج بما يتوافق مع التغيرات الاجتماعيَّة لضمان استمرار أثر التدخلات الإصلاحيَّة على المدى الطويل.

١٣. توصي الدِّراسة بإنشاء وحدة متابعة مركزية داخل مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية الأسريَّة، تقوم بتحليل النتائج بشكل دوري وتقديم توصيات علمية للجهات المعنية، بما في ذلك وزارة العدل ومجلس شؤون الأسرة، لتطوير السياسات والتشريعات الأسريَّة، وضمان أن تكون برامج الإصلاح الأسري قادرة على العمل لحماية الأسرة والمحافظة على استقرار المجتمع.

٥-٣ مقترحات بحثيَّة مستقبليَّة:

استنادًا إلى نتائج الدِّراسة تقترح الباحثة إجراء دراسات مستقبلية في الموضوعات الآتية:

١. إجراء دراسات ميدانية تقويمية لقياس فاعلية البرامج الوقائية والتدريبية قبل الزواج وبعده في الحد من النزاعات الأسريَّة، من وجهة نظر المستفيدين من خدمات مراكز الإصلاح الأسري.

٢. دراسة أثر المتابعة اللاحقة للإصلاح الأسري في تحقيق الاستقرار الأسري طويل المدى، وبناء نماذج إرشادية قائمة على التربية الإسلاميَّة.

٣. إجراء دراسات مقارنة بين مراكز الإصلاح الأسري في مناطق مختلفة داخل المملكة؛ للوقوف على الفروق في مستوى الأداء والمعوقات، والاستفادة من التجارب المتميزة.

٤. بحث دور التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في تطوير فاعلية الإصلاح الأسري، وتحقيق الخصوصية والمرونة في تقديم الخدمات الإرشادية.

٥. دراسة العلاقة بين الحوافز المهنيَّة والدافعيَّة الوظيفيَّة للمصلحين الأسريين ومستوى جودة الأداء التربوي والإصلاحي داخل المراكز.

٦. إجراء دراسات نوعية معمقة تستكشف التحديات المهنية والنفسية التي يواجهها المصلحون الأسريون، وسُبل معالجتها في ضوء التربية الإسلاميَّة.

٧. تصور مقترح لحوكمة الأداء التربوي في مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية.

٨. أثر برامج المتابعة التربوية في الحد من عودة النزاعات الأسرية في مراكز الإصلاح الأسري.

٩. دراسة عن الكفايات التربوية الرقمية للمصلحين الأسريين في ظل التحول الرقمي.

الفصل السادس

التصور المقترح

الفصل السادس

التصور المقترح

تمهيد:

يأتي هذا التصوُّر المقترح إجابةً عن السؤال الرابع للبحث وهو: ما التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؟ والذي يهدف إلى وضع رؤية عملية شاملة بإجراءات تطبيقية وآليات تنفيذية للدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة؛ وذلك انطلاقًا مما توصلت إليه الباحثة في الإطار النظري للبحث، ومن خلال ما توصل إليه البحث من نتائج في الدِّراسة الميدانية.

وبناءً على ما قامت به الباحثة من عرض لهذا التصوُّر المقترح في صورته الأولية على مجموعة من خبراء وأعضاء هيئة التدريس والمهتمين في مجال الإصلاح الأسري، أو العاملين في الجهات الحكومية أو الجهات غير الربحية ذات الارتباط بمجال الإصلاح الأسري الذين قاموا بتحكيمه من خلال ما أبدوه من ملحوظات ومرئيات كانت محل عناية الباحثة والتي على إثرها قامت الباحثة بالتعديل على التصوُّر المقترح في صورته الأولية وإعادة صياغته، ليأتي التصوُّر النهائي الذي تبنته الباحثة في هذه الدِّراسة مكونًا من التالي:

١. فلسفة التصوُّر المقترح.
٢. أهداف التصوُّر المقترح.
٣. منطلقات التصوُّر المقترح.
٤. مبررات التصوُّر المقترح.
٥. آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح.
٦. معوقات التصوُّر المقترح وكيفية التغلُّب عليها مفصلة.
٧. الجهات المنفذة والمستفيدة من التصوُّر المقترح.

٦-١ فلسفة التصوُّر المقترح:

ترتكز فلسفة التصوُّر المقترح على بناء إطار تربوي متكامل لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ في بناء مجتمع حيوي متماسك، وذلك في ضوء التربية الإسلاميَّة ومقاصدها. وقد أكَّد الإطار النظري وأدبيات الدِّراسة أن مراكز الإصلاح الأسري تُعد من أهم المؤسسات المجتمعية المعنية بحماية الأسرة والحد من التفكك الأسري؛ الأمر الذي يفرض عليها إحداث نقلة نوعية في أدوارها التربويَّة، والانتقال من الاقتصار على معالجة النزاعات الآنية إلى الإسهام الفاعل في الوقاية وبناء الوعي الأسري المستدام، بما ينسجم مع خصائص التربية الإسلامية التي تقوم على: الربانية في استمداد القيم والمبادئ من القرآن والسنة، والشمول في معالجة الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية، التوازن بين حقوق الزوجين ومتطلبات الأسرة، والواقعية في التعامل مع مشكلات العصر بمرونة شرعية، والوقاية قبل العلاج باعتبارها أصلاً تربويًا في بناء الأسرة.

وانعكاسًا لهذا المنطلق، فإنَّ فلسفة التصوُّر المقترح تؤكد أن الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري ينبغي أن يقوم على جملة من المرتكزات الرئيسة، في مقدمتها الالتزام بالهدي الرباني والسنة النبوية في ترسيخ قيم الإصلاح، والعدل، والإحسان، وتحمل المسؤولية داخل الأسرة، إلى جانب أهميَّة التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، بما يضمن رفع كفاءتهم التربويَّة والمهنيَّة، وقدرتهم على التعامل مع تعقيدات القضايا الأسريَّة المعاصرة، إضافة إلى تبني منهجية التطوير المستمر والابتكار في البرامج والخدمات التربويَّة المقدَّمة للأسر، من خلال تشخيص المعوقات والتحديات التي تواجه المراكز، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تسهم في تحسين الأداء، وتطوير آليات الإصلاح، وتعزيز أثرها التربوي والمجتمعي، كما تؤكد فلسفة التصور المقترح على أن نجاح الإصلاح الأسري يعتمد على دمج البعد التربوي بالقانوني والاجتماعي والنفسي ضمن منظومة مؤسسية واحدة، تتبنى الجودة، والحوكمة، والقياس المستمر للأثر.

وفي ضوء ما سبق، تتبلور رؤية التصوُّر المقترح في السعي إلى تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وتمكينها من أداء رسالتها الوقائية والعلاجية في آن واحد، بما يسهم في الارتقاء

بالمجال التربوي الأسري، ويجعل من هذه المراكز نموذجًا مؤسسيًّا رائدًا في دعم الأسرة السعوديَّة وبناء مجتمع متماسك ومستقر.

وينبثق من فلسفة التصوُّر المقترح الرسالة والرؤية:

٦-٢ رسالة التصوُّر المقترح:

ينطلق هذا التصوُّر من اعتبار التربية الإسلاميَّة إطارًا مرجعيًّا شاملًا للإصلاح؛ لما تتضمنه من مبادئ راسخة تقوم على تحقيق السكينة والمودة والرحمة، وترسيخ المسؤولية المشتركة بين الزوجين، وإشاعة ثقافة الحوار والإحسان عند الخلاف، ويسعى التصور إلى بناء منظومة إصلاح أسري تربوية تستند إلى التربية الإسلامية، وتعمل على تعزيز الاستقرار الأسري من خلال الوقاية والإصلاح والمتابعة المستمرة.

٦-٣ رؤية التصوُّر المقترح:

تتبلور رؤية التصوُّر المقترح في السعي إلى تأصيل الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وتمكينها من أداء رسالتها الوقائية والعلاجية في آن واحد، بما يسهم في الارتقاء بالمجال التربوي الأسري، ويجعل من هذه المراكز نموذجًا مؤسسيًّا رائدًا في دعم الأسرة السعوديَّة وبناء مجتمع متماسك ومستقر، وفق قيم الإسلام ومقاصده، وبما يحقق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠م.

٦-٤ أهداف التصوُّر المقترح:

يسعى التصوُّر المقترح إلى تحقيق الهدف الرئيس وهو بناء إطار تربوي متكامل لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ في بناء مجتمع حيوي متماسك، وذلك في ضوء التربية الإسلاميَّة. وقد أكد الإطار النظري وأدبيات الدِّراسة أن مراكز الإصلاح الأسري تُعد من أهم المؤسسات المجتمعية المعنية بحماية الأسرة والحد من التفكك الأسري؛ الأمر الذي يفرض عليها إحداث نقلة نوعية في أدوارها التربويَّة، والانتقال من الاقتصار على معالجة النزاعات الآنية إلى الإسهام الفاعل في الوقاية وبناء الوعي الأسري المستدام.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس عددٌ من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

١. تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بما ينسجم مع مبادئ التربية الإسلاميَّة ومتطلبات الواقع الأسري المعاصر.

٢. تعزيز كفاءة العاملين مهنيًّا في مراكز الإصلاح الأسري من خلال التأهيل العلمي والتربوي المتخصص بشكل مستمر.

٣. تطوير برامج إصلاحيَّة وقائيَّة وعلاجيَّة تسهم في الحد من النزاعات الأسريَّة وتعزز استقرار الأسرة.

٤. بناء نظام متابعة تربوي بعد الصلح لضمان استقرار العلاقة الأسرية.

٥. تفعيل الحلول الرقمية في الإرشاد الأسري بما يحقق السرية والفاعلية.

٦. تعزيز التكامل بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات ذات العلاقة (القضائيَّة، والتربويَّة، والنفسيَّة، والاجتماعيَّة، والجهات غير الربحيَّة) بما يسهم في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة.

٧. الإسهام في نشر ثقافة الإصلاح الأسري والوعي التربوي في المجتمع، بما يحُد من تفاقم الخلافات الأسريَّة قبل وصولها إلى ساحات التقاضي.

٨. تطوير الآليات المنفذة للعمل التربوي داخل مراكز الإصلاح الأسري بما يتناسب مع طبيعة المشكلات الأسريَّة في الوقت الحالي.

٦-٥ منطلقات التصوُّر المقترح:

استندت الباحثة في إعداد التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، إلى مجموعة من المنطلقات العلمية والمنهجية التي شكَّلت الإطار المرجعي لهذا التصوُّر، وأسهمت في بنائه على أسس راسخة تجمع بين التأصيل الشرعي والمعالجة التربويَّة والواقع التطبيقي، وفي هذا السياق، يمكن عرض منطلقات التصوُّر المقترح على النحو الآتي:

أولاً: المنطلق الشرعي:

تنطلق فلسفة التصوُّر المقترح من المرجعية الشرعية التي أكدت الإصلاح بين الناس، وحفظ كيان الأسرة، وتحقيق السكينة والمودة والرحمة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ

كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]؛ حيث تُعد هذه الآية أصلًا شرعيًّا في مشروعية الإصلاح الأسري، وبيانًا لأهمية السعي إلى الصلح بوصفه مقصدًا شرعيًّا وتربويًّا، لا يقتصر على إنهاء النزاع، بل يتعداه إلى إعادة بناء العلاقة الزوجيَّة على أسس سليمة، كما تؤكد السنة النبوية على قيمة الإصلاح الاجتماعي وفضله، مما يجعل العمل في مراكز الإصلاح امتدادًا للتوجيه الإسلامي في رعاية الأسرة.

ثانياً: المنطلق العلمي:

إنَّ الإصلاح الأسري لا يمكن أن يتحقق بصورة فاعلة ومستدامة ما لم يُبنَ على فهم عميق لطبيعة الأسرة ووظيفتها التربويَّة، وعلى تشخيص دقيق لواقع مراكز الإصلاح الأسري وتحدياتها، مع الاستفادة من الخبرات المتخصصة والتجارب الرائدة في هذا المجال.

ثالثاً: المنطلق الوطني:

وتنسجم فلسفة التصوُّر المقترح مع توجهات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ التي أكدت أهميَّة تمكين الأسرة بوصفها نواة المجتمع، وأهمية رفع كفاءة المؤسسات المجتمعية، وإلى ضرورة الارتقاء بجودة البرامج التربويَّة المقدَّمة من مراكز الإصلاح الأسري، وتطوير الكفاءات البشريَّة العاملة فيها، وتعزيز الشراكات المجتمعية، بما يواكب التحولات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي يشهدها المجتمع السعودي.

رابعاً: المنطلق الاجتماعي:

تعقد وتعدد المشكلات التي تواجه مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة؛ وهذا الأمر يتطلب منهم الوصول إلى حلول واقعية نابعة من الموقف التربوي الميداني.

خامساً: المنطلق التربوي:

يستند التصوُّر المقترح إلى التحول من منطق المعالجة الجزئية للحالات الفردية إلى منطق البناء التربوي الوقائي، وذلك من خلال تبني مقاربات تربوية استباقية تستهدف المقبلين على الزواج، والأزواج في المراحل الأولى من حياتهم الزوجيَّة، والأسر التي تظهر عليها مؤشرات الخلاف المبكر، ويؤكد هذا التوجه أن الوقاية التربويَّة تمثل خط الدفاع الأول ضد التفكك الأسري، وأن

الاستثمار في بناء الوعي الأسري والمهارات الحياتية كإدارة الخلاف، والتواصل الزوجي، وضبط الانفعالات، والتربية الوالدية، أقل كلفة وأكثر أثرًا من التدخل العلاجي المتأخر.

سادساً: المنطلق الرقمي:

بناءً على التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، أصبح من الضروري دمج الإصلاح الأسري التقليدي مع المنصات الرقمية لضمان الاستمرارية والمرونة وسرعة الوصول.

٦-٦ مبررات التصوُّر المقترح:

تنبع مبررات بناء التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من جملة من الاعتبارات العلميَّة والمجتمعيَّة والتربويَّة، التي كشفت عنها الأدبيات التربويَّة والدراسات السابقة، وأكدتها نتائج الدِّراسة النظرية والميدانية، وقد أظهرت هذه المعطيات أن الدور الحالي لمراكز الإصلاح الأسري، على أهميته، لا يزال بحاجة إلى تطوير منهجي يسهم في تعظيم أثره التربوي، ويواكب التحولات الاجتماعيَّة المتسارعة التي يشهدها المجتمع.

وفي هذا السياق، يمكن بيان أبرز مبررات التصوُّر المقترح على النحو الآتي:

أولا: الحاجة إلى تقويم وتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري:

تبرز الحاجة إلى هذا التصوُّر من خلال الوقوف على مدى إسهام مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة في أداء دورها التربوي، وليس الاقتصار على الجانب الإجرائي، وأن يكون لدى المركز رؤية مستقبلية للاستدامة والاستمرارية لا تقتصر على إيجاد حل لأسرة واحدة أو عدد من الأسر، بل تعالج المشكلات بطريقة تربوية لتحقيق الاستقرار الأسري للجميع بما يستدعي إعادة النظر في آليات العمل الحالية، وتطويرها وفق أسس تربوية منهجية تضمن تحقيق الإصلاح الأسري المستدام في ظل ما يشهده المجتمع من تغيرات اجتماعية وثقافية متسارعة.

ثانياً: تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الأسري ودوره الوقائي:

يُعد ضعف الوعي التربوي بأهمية الإصلاح الأسري وأثره الوقائي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأسرة؛ ممَّا يبرر الحاجة إلى بناء تصوُّر يسهم في تعزيز النظرة الإيجابية لدور مراكز الإصلاح

الأسري، ويؤكد دورها في الوقاية من النزاعات قبل تفاقمها، والحد من الآثار السلبية للخلافات الأسريَّة على الأفراد والمجتمع.

ثالثاً: الارتقاء بكفاءة البرامج والخدمات المقدَّمة في مراكز الإصلاح الأسري:

تبرز الحاجة إلى تطوير مهارات وأساليب العمل داخل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة من خلال الإفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية، وما توصلت إليه الندوات والمؤتمرات والملتقيات المتخصصة في مجال الإرشاد والإصلاح الأسري، والعمل على تبني برامج تربوية وإرشادية فاعلة تتسم بالجودة والابتكار، وتستجيب لطبيعة المشكلات الأسريَّة المعاصرة.

رابعاً: ضرورة توحيد الجهود وتكامل الأدوار في مجال الإصلاح الأسري:

تتعدد الجهات ذات العلاقة بالإصلاح الأسري، سواء أكانت قضائيَّة أم تربويَّة أم اجتماعيَّة أم نفسيَّة؛ الأمر الذي يستدعي وجود إطار موحد ينظم العمل التربوي لمراكز الإصلاح الأسري للحد من الاجتهادات الفردية وتصوّر متكامل يسهم في توحيد الجهود المبذولة، وتحفيز الكوادر البشريَّة العاملة في هذا المجال، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مشتركة تقوم على تقديم خدمات إصلاحية عالية الجودة، بعيدًا عن الجهود الفردية أو الممارسات المتجزئة.

خامساً: الحاجة إلى بناء التكامل المؤسسي في مجال الإصلاح الأسري:

إنَّ تعدد الجهات الحكومية والجهات غير الربحية المعنية بشؤون الأسرة والإصلاح الأسري يفرض ضرورة بناء شراكات فاعلة بينها، بما يحقق التكامل المؤسسي، ويسهم في تبادل الخبرات والموارد، ويرفع من كفاءة العمل الإصلاحي، ويعزز أثره التربوي والاجتماعي على المستفيدين.

سادساً: ضعف استدامة الأثر بعد الصلح

كشفت النتائج عن وجود فجوة في المتابعة التربوية للحالات بعد انتهاء الصلح، مما يقلل من استدامة الإصلاح، ويؤكد الحاجة إلى بناء نظام متابعة تربوي مستمر يضمن استقرار العلاقة الأسرية على المدى البعيد.

سابعاً: مواكبة مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ في تعزيز استقرار الأسرة:

يأتي التصوُّر المقترح انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ التي أكدت تعزيز جودة الحياة، ودعم تماسك الأسرة، والارتقاء بالخدمات الاجتماعيَّة المقدَّمة لها،

ويستلزم تحقيق هذه المستهدفات إحداث نقلة نوعية في عمل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة من خلال تأهيل الكوادر البشريَّة، وتطوير البرامج التربويَّة والإرشاديَّة، وتبني ممارسات مهنية قائمة على الجودة والاحترافية.

وكذلك لازدياد التحديات والنزاعات الأسريَّة من عدة نواحٍ، منها الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة مما يستدعي إيجاد طرق إصلاحية لها أبعاد تربوية أكثر فاعلية في مراكز الإصلاح.

٦-٧ آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح:

تتطلب عملية تنفيذ التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة تبنّي منظومة متكاملة من الآليات والإجراءات التنظيميَّة والتربويَّة والمهنيَّة، بما يضمن الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق العملي المؤثر، ويحقق الانسجام مع أهداف التربية الإسلاميَّة ومتطلبات الواقع الأسري في المجتمع السعودي؛ وانطلاقًا من ذلك، يقوم تنفيذ التصوُّر المقترح داخل جمعيات التنمية الأسريَّة على مجموعة من الآليات المترابطة بما يسهم في تعظيم الأثر التربوي للإصلاح الأسري، وتحقيق الاستدامة في نتائجه.

وعلى ضوء ما كشف عنه الإطار النظري، وما أظهرته نتائج الدِّراسة الوصفية، واستنادًا إلى تحليل آراء العاملين في مراكز الإصلاح الأسري، وآراء الخبراء في مجال الإصلاح الأسري، أمكن بلورة آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، وقد صيغت هذه الآليات في إطار تصوُّري إرشادي يستهدف تحسين الممارسات القائمة، وتعزيز فاعلية الأدوار التربويَّة، ويمكن تحديد آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح وفق المحاور الآتية:

أولًا: بناء الإطار المؤسسي التكاملي للإصلاح الأسري:

يستند تنفيذ التصوُّر المقترح إلى تفعيل إطار مؤسسي تكاملي يربط بين مراكز الإصلاح الأسري التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة، ويعزّز التنسيق فيما بينها، بما يضمن توحيد الجهود الإصلاحيَّة، وتكامل الأدوار، وتبادل الخبرات، وتنسيق البرامج التربويَّة والإرشاديَّة المقدمة للأسرة، ويهدف هذا الإطار إلى تقديم خدمات إصلاحية شاملة تستند إلى التربية الإسلاميَّة، وتراعي الأبعاد التربويَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة للأسرة، بعيدًا عن المعالجة الجزئية أو الفردية، بما يسهم في رفع كفاءة العمل الإصلاحي وتحقيق أثر تربوي مستدام.

ثانيًا: تصنيف جمعيات التنمية الأهليَّة وفق نموذج ابتكاري داعم للإصلاح الأسري:

يقترح التصوُّر اعتماد تصنيف ابتكاري لتصميم برامج الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأهليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، وفق طبيعة أدوارها وفق خمس مستويات:

١. مستوى وقائي يُعنى ببناء الوعي الأسري، وتعزيز المهارات التربويَّة قبل وقوع النزاعات.
٢. مستوى إرشادي علاجي يُسهم في تقديم برامج الإرشاد الأسري، والتدخل التربوي لمعالجة الخلافات.
٣. مستوى تأهيلي متخصص يُعنى بتأهيل المقبلين على الزواج، وتدريب المصلحين الأسريين.
٤. مستوى مابعد الإصلاح يركز على المتابعة والاستقرار الأسري بعد الإصلاح.
٥. بالإضافة إلى مستوى بحثي وتطويري يُسهم في إجراء الدراسات الميدانية، وتطوير البرامج والأساليب الإصلاحيَّة.

ويُسهم هذا التصنيف في توجيه الجهود وفق اختصاصات واضحة، ويعزز جودة العمل الإصلاحي وتكامله.

ثالثًا: تأهيل الكوادر العاملة في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات التنموية:

تُعد تنمية القدرات البشريَّة إحدى الركائز الأساسية لتنفيذ التصوُّر المقترح، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، والعاملين في جمعيات التنمية ذات الصلة، تركّز على: مهارات الإصلاح الأسري الإسلامي، وإدارة النزاع الأسري، ومهارات التواصل والحوار، وأخلاقيات المهنة في الإصلاح الأسري، ومهارات العمل الرقمي في الإصلاح عن بُعد، مع تحديد ساعات تدريبية معتمدة، واختبارات كفاءة قبل الممارسة الميدانية؛ بما يرفع من كفاءتهم المهنية ويعزز قدرتهم على إحداث أثر تربوي مستدام.

رابعًا: تطوير البرامج التربويَّة والإرشاديَّة المشتركة:

يتطلب تنفيذ التصوُّر المقترح تصميم وتنفيذ برامج تربوية وإرشادية مشتركة بين مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية، تستهدف مختلف فئات المجتمع، مثل الأزواج، والمقبلين على الزواج، والأبناء، وتُعنى بتعزيز القيم الأسريَّة، وبناء مهارات الحوار، وإدارة الخلاف، والتربية الوالدية، بما يسهم في الوقاية من النزاعات الأسريَّة والحد من تفاقمها.

خامسًا: تفعيل الشراكات المجتمعيَّة والدعم المؤسسي:

يعتمد التصوُّر المقترح على إرساء شراكات فاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص؛ لدعم برامج الإصلاح الأسري، وتوفير الموارد البشريَّة والماليَّة والتقنيَّة اللازمة لتنفيذها، بما يضمن استمراريتها وجودتها، ويعزز حضور الإصلاح الأسري ضمن أولويات التنمية المجتمعية.

سادسًا: توظيف التقنية والتحوُّل الرقمي في الإصلاح الأسري:

يشمل تنفيذ التصوُّر المقترح الاستفادة من التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة، من خلال المنصات الرقمية، والاستشارات الأسريَّة عن بُعد، والبرامج التوعوية الإلكترونية، بما يوسّع نطاق الاستفادة من خدمات مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية، ويزيد من سهولة الوصول إليها.

سابعاً:: التقويم والمتابعة والتحسين المستمر:

يُعد التقويم المستمر إحدى الآليات الجوهرية لضمان فاعلية تنفيذ التصوُّر المقترح، وذلك من خلال وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس أثر البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة، والاستفادة من نتائج التقويم في تطوير الإجراءات وتحسين الممارسات، بما يحقق الجودة والاستدامة في العمل الإصلاحي الأسري ،وذلك من خلال ما يلي:

١. وحدة المتابعة التربوية بعد الصلح:

ويتم ذلك عن طريق إنشاء وحدة متخصصة داخل مراكز الإصلاح الأسري وتتولى:

- متابعة الحالات بعد الصلح لمدة لا تقل عن ٦ أشهر.
- إجراء زيارات أو تواصل رقمي دوري.
- رصد مؤشرات الاستقرار الأسري.
- التدخل المبكر عند ظهور بوادر خلاف جديد.

٢. مؤشرات الأداء(KPIs)

- نسبة استقرار الحالات بعد الصلح.
- معدل عودة النزاعات.

- رضا المستفيدين عن خدمات المتابعة.
- عدد الجلسات الوقائية المنفذة.
- نسبة التحول إلى الإصلاح الرقمي.

٣. أدوات التقويم

- استبانات قياس رضا المستفيدين.
- مقابلات متابعة نوعية.
- تقارير دورية رقمية.
- تحليل بيانات المنصات الإلكترونية.

٤. التقويم التربوي للأثر

لا يقتصر التقويم على الجانب الإداري، بل يمتد إلى قياس:

- التغير السلوكي داخل الأسرة.
- تحسن مهارات الحوار الأسري.
- انخفاض حدة النزاعات.
- استقرار العلاقة الزوجية.

٦–٨ معوقات تنفيذ التصوُّر المقترح وكيفية التغلُّب عليها:

على الرغم من الأهمية المتزايدة للتصوُّر المقترح لتفعيل دور جمعيات التنمية الأسريَّة في مجال الإصلاح الأسري؛ فإنَّ تطبيقه على أرض الواقع قد يواجه جملة من المعوقات المتداخلة ذات الأبعاد التنظيميَّة والبشريَّة والمجتمعيَّة والثقافيَّة والتقنيَّة، ويُعد التعرُّف على هذه المعوقات وتحليلها خطوة أساسية لضمان فاعلية التصوُّر واستدامته؛ إذ يسهم ذلك في بناء حلول واقعية قابلة للتنفيذ تتناسب مع طبيعة الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة.

أولاً: المعوقات التنظيميَّة والإداريَّة:

تتمثل هذه المعوقات في غياب الأطر التنظيمية الواضحة التي تحدد أدوار ومسؤوليات مراكز الإصلاح الأسري داخل جمعيات التنمية، إضافة إلى تفاوت مستوى الحوكمة الإدارية بين

الجمعيات، وضعف التنسيق المؤسسي بينها وبين الجهات ذات العلاقة بالشأن الأسري، كما قد يُلاحظ أحيانًا عدم وضوح السياسات الداخلية المنظمة للعمل الإصلاحي، أو غياب الأدلة الإجرائية التي تضبط مسار التدخلات الأسريَّة.

سُبل التغلُّب عليها:

يمكن التغلُّب على هذه المعوقات من خلال العمل على إعداد أطر تنظيمية ولوائح إجرائية واضحة تنظم عمل مراكز الإصلاح الأسري داخل الجمعيات، وتحدد مسارات العمل، وآليات اتخاذ القرار، وحدود الصلاحيات والمسؤوليات، كما يُقترح تعزيز التنسيق المؤسسي عبر بناء شبكات تعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية والبحثية ذات الصلة، بالإضافة إلى تطبيق حوكمة واضحة، وربط الأداء بمؤشرات قياس؛ بما يسهم في توحيد الجهود وتحقيق التكامل في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة.

ثانياً: المعوقات البشريَّة والمهنيَّة:

تُعد محدودية الكفاءات المتخصصة في مجال الإصلاح الأسري من أبرز المعوقات؛ حيث تعاني بعض الجمعيات من نقص المصلحين المؤهلين تربويًّا ونفسيًّا وشرعيًّا، أو من ضعف التأهيل المستمر للعاملين في هذا المجال، كما قد يؤدي تعدد الخلفيات المهنية دون تكامل معرفي إلى تباين في جودة الممارسات الإصلاحيَّة.

سُبل التغلُّب عليها:

يُوصى بالتركيز على تنمية القدرات البشريَّة من خلال تصميم برامج تدريبية إلزامية متخصصة ومستمرة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، تستند إلى أسس التربية الإسلاميَّة ومبادئ الإرشاد الأسري الحديثة، كما يُقترح وضع معايير مهنية واضحة لاختيار المصلحين الأسريين، وتبني برامج إشراف مهني وتطوير مستمر تسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة التدخلات الإصلاحيَّة.

ثالثًا: المعوقات الثقافيَّة والاجتماعيَّة:

قد تواجه جمعيات التنمية الأسريَّة تحديات ناتجة عن بعض الاتجاهات الاجتماعيَّة السائدة، مثل ضعف الوعي المجتمعي بدور الإصلاح الأسري، أو النظرة السلبية لطلب المساعدة الإرشادية،

أو الخلط بين الإصلاح الأسري والتقاضي، كما قد تسهم الخصوصيَّة الأسريَّة والخوف من الوصم الاجتماعي في إحجام بعض الأسر عن الاستفادة من خدمات الإصلاح.

سُبل التغلُّب عليها:

لمواجهة هذه المعوقات، يُقترح تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الأسري من خلال البرامج التوعويَّة والتدريبيَّة والإعلاميَّة التي تبرز دوره الوقائي والعلاجي في الحفاظ على استقرار الأسرة، كما يُستحسن توظيف الخطاب الديني والتربوي المعتدل في ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح الأسري، وإبراز الإصلاح الأسري بوصفه مسارًا داعمًا للأسرة لا بديلًا عن دورها الطبيعي.

رابعًا: المعوقات الماليَّة والتمويليَّة:

تُعد محدودية الموارد المالية وضعف الاستدامة التمويلية من المعوقات التي قد تحُد من قدرة الجمعيات على تنفيذ البرامج الإصلاحيَّة النوعيَّة، أو التوسع في تقديم الخدمات، أو استقطاب الكفاءات المتخصصة. كما قد يؤدي الاعتماد على مصادر تمويل محدودة إلى تذبذب مستوى الخدمات المقدَّمة.

سُبل التغلُّب عليها:

يمكن التغلُّب على هذه المعوقات من خلال تنويع مصادر التمويل، وبناء شراكات استراتيجية مع القطاعين الحكومي والخاص، وتفعيل مبادرات المسؤوليَّة الاجتماعيَّة لدعم برامج الإصلاح الأسري، كما يُقترح تبني نماذج تمويل مبتكرة تضمن استدامة البرامج، وربط الدعم المالي بمؤشرات أداء واضحة تعكس الأثر المجتمعي للعمل الإصلاحي.

خامسًا: المعوقات التقنيَّة والتحوُّل الرقمي:

على الرغم من أهميَّة التقنية في توسيع نطاق خدمات الإصلاح الأسري؛ فإنَّ بعض الجمعيات قد تواجه ضعف البنية التحتية التقنية، أو محدودية الخبرات في إدارة المنصات الرقمية، أو تحديات تتعلق بسرية البيانات وحمايتها.

سُبل التغلُّب عليها:

يُوصى بالاستثمار التدريجي في البنية التقنية، وتطوير منصات رقمية آمنة لتقديم الاستشارات الأسريَّة عن بُعد، مع تدريب العاملين على استخدامها بكفاءة، كما ينبغي وضع سياسات

واضحة لحماية الخصوصية وسرية المعلومات الأسريَّة، بما يعزز ثقة المستفيدين ويزيد من إقبالهم على الخدمات الرقمية.

خامسًا: معوقات التقويم والمتابعة:

قد يواجه تطبيق التصوُّر المقترح ضعفًا في آليات التقويم وقياس الأثر؛ نتيجة غياب مؤشرات أداء واضحة أو أدوات تقويم منهجية؛ ممَّا يحُد من إمكانية تحسين البرامج وتطويرها بناءً على نتائج واقعية.

سُبل التغلُّب عليها:

لمعالجة هذه المعوقات، يُقترح اعتماد منظومة تقويم شاملة تستند إلى مؤشرات نوعية ووصفية لقياس أثر برامج الإصلاح الأسري، مع الاستفادة من نتائج التقويم في تحسين الأداء وتطوير الإجراءات، كما يُستحسن إشراك المستفيدين والخبراء في عمليات التقييم؛ لضمان شمولية الرؤية وموضوعية النتائج.

٦-٩ الجهات المنفذة والمستفيدة من التصوُّر المقترح:

يشمل التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري منظومة واسعة من الجهات التي تشكّل شبكة دعم وتشغيل واستفادة متكاملة، تتفاعل في أبعادها التشريعيَّة، والتنظيميَّة، والتنفيذيَّة، والمجتمعيَّة، ويمكن تصنيف هذه الجهات وفقًا لأدوارها في العمليَّة الإصلاحيَّة إلى ثلاث فئات رئيسة: الجهات الداعمة، الجهات المنفذة، الجهات المستفيدة.

أولًا: الجهات الداعمة:

تمثل الجهات الداعمة البيئة المؤسسية التي توفر الأطر التشريعيَّة والتنظيميَّة والتمويليَّة والإشرافيَّة التي تمكّن التصوُّر المقترح من الظهور والتطبيق بشكل فاعل، وتشمل هذه الفئة:

أ. وزارة الموارد البشريَّة والتنمية الاجتماعيَّة:

تُعد الوزارة الجهة الحكومية الرئيسة المعنية بتنظيم ورقابة العمل الأهلي في المملكة، وتتولى مسؤولية اعتماد وتنظيم نشاط جمعيات التنمية الأسريَّة ومراكز الإرشاد الأسري، بما في ذلك اللوائح التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهليَّة، ودعم القدرات التشغيلية لهذه المؤسسات، وهذا الدور يعزز من فاعلية التصوُّر المقترح ويوفر بيئة تنظيمية داعمة لاستدامته.

ب. مجلس شؤون الأسرة:

يُعد مجلس شؤون الأسرة أحد الداعمين الاستراتيجيين في تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال دعم الأسرة، ويمثل مرجعًا للتقارير والسياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار الأسري. وتتمثل مساهمته في توفير الرؤية الوطنية والاستراتيجيات المنسجمة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم الدور التربوي للمراكز.

ج. وزارة العدل:

تُعد وزارة العدل من الجهات الداعمة المهمة؛ حيث توفر الإطار القانوني والتشريعي الذي يضمن حماية الحقوق الأسريَّة، وتسهّل التنسيق مع مراكز الإصلاح الأسري في الحالات التي تتطلب إشرافًا قانونيًّا أو متابعة قضائية. كما تُسهم الوزارة في وضع الضوابط والإجراءات التي تحافظ على الأسرة وتدعم الحلول الودية للنزاعات، بما يعزز الدور الوقائي والتربوي للمراكز.

د. الجهات التمويليَّة والتنمويَّة:

تشمل هذه الجهات هيئات ومؤسسات القطاع غير الربحي التي توفر الموارد المالية أو الدعم الفني وتمارس دورًا في تمكين الجمعيات والبرامج المجتمعية والبحثية، بما في ذلك دعم المبادرات التي تسهم في التنمية الأسريَّة وتأهيل الكوادر.

هـ. المؤسسات الأكاديميَّة:

تشمل تدريب المختص في الإرشاد والتوجيه الأسري والتربية الإسلاميَّة لما له من دور في إعداد وتأهيل الكوادر العاملة وفق معايير علمية ومنهجية تربوية.

ثانيًا: الجهات المنفذة:

تضم الجهات المنفذة مجموعات العمل الميداني المباشرة التي تقوم بتطبيق عناصر التصوُّر المقترح على أرض الواقع، من خلال تنفيذ البرامج التربويَّة والإرشاديَّة، وتقديم خدمات الإصلاح الأسري، وبناء القدرات المهنية:

أ. جمعيات التنمية الأسريَّة:

تُعد الجمعيات في قلب منظومة التنفيذ؛ حيث تعمل كمؤسسات أهلية غير ربحية متخصصة في الإصلاح الأسري، وتنفّذ برامج الإرشاد، والتوعية، والتأهيل الأسري في مناطق مختلفة من المملكة.

ب. مراكز الإصلاح والإرشاد الأسري:

تنفذ هذه المراكز داخل الجمعيات برامج متخصصة في تقديم خدمات الإرشاد الأسري، وتطوير المهارات الأسريَّة، والتدريب التأهيلي، والوقاية من النزاعات، ويكون عملها بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ج. المؤسسات البحثيَّة:

تسهم المؤسسات البحثية كالجامعات، والمراكز البحثية بشكل فعَّال في تعزيز تنفيذ التصوُّر المقترح من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية والتحليلية التي ترتقي بمحتوى البرامج الإصلاحيَّة، وتوفر أدوات تقييم موضوعية لقياس أثرها، كما تعمل على إنتاج معرفة علمية مستندة إلى الأدلة تُسهم في التطوير المستمر للبرامج والأساليب، بما يضمن فاعلية العمل الإصلاحي واستدامته.

ثالثًا: الجهات المستفيدة:

تشمل الجهات التي تستفيد مباشرة من تطبيق التصوُّر المقترح، وتحقق تحسينات نوعية في السياق الأسري والمجتمعي، ويمكن تحليلها كما يلي:

أ. الأسر السعوديَّة:

تأتي الأسرة باعتبارها الهدف الرئيس من التصوُّر؛ حيث يستفيد الأفراد والأزواج والأبناء من البرامج الإرشادية، والتأهيل الوقائي، والتدريب التربوي؛ ممَّا يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الأسري، وتقليل حالات التفكك والطلاق.

ب. العاملون في مجال الإصلاح الأسري:

تستفيد الكوادر المهنية من التدريب، والتأهيل، وتطوير المهارات، والتكامل المعرفي بين الجوانب الشرعيَّة والتربويَّة والاجتماعيَّة؛ ممَّا يعزّز جودة الخدمات المقدَّمة، ويمكنهم من التعامل مع الحالات المعقدة بطريقة تراعي جميع الأبعاد المؤثرة في الأسرة.

ج. القطاع الحكومي:

تستفيد الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل: وزارة الموارد البشريَّة والتنمية الاجتماعيَّة، ووزارة العدل؛ من المعلومات والتقارير والبيانات التحليلية، وتُمكّن هذه المعلومات الجهات

الحكومية من تطوير السياسات العامة، وصياغة التشريعات، وتحديث اللوائح التنظيمية بما يدعم الأسرة ويعزز الاستقرار الأسري على المستوى الوطني، كما يُسهم التصوُّر في توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل أكثر كفاءة نحو الفئات الأسريَّة المستهدفة.

د. المجتمع المحلي:

يؤدي التطبيق الفعَّال للتصور المقترح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتخفيف العبء على الأجهزة القضائيَّة والاجتماعيَّة، ويعزز قدرة المجتمع على التعامل مع التحديات الأسريَّة بطرق وقائية وإصلاحية، إضافة إلى ذلك، يُسهم التصوُّر في بناء مجتمع واعٍ ومدرك لأهمية الأسرة في التنمية المجتمعية، بما ينعكس إيجابًا على مستوى التعاون الاجتماعي، والوعي بحقوق وواجبات كل فرد تجاه الأسرة والمجتمع، ويوضح الشكل التالي الجهات الداعمة والمنفذة والمستفيدة لمقترح تطوير الدور التربوي للإصلاح الأسري:

شكل (٦-١) الجهات الداعمة والمنفذة والمستفيدة من مقترح الإصلاح الإسري

٦-١٠ النموذج الإجرائي إلى تحويل التصــوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارســة ميدانية منظَّمة:

يهدف هذا النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة، من خلال تحديد المراحل التنفيذية، والأدوار المؤسسية، والإجراءات العملية، ومؤشرات الأداء، بما يضمن فاعلية التنفيذ واستدامة الأثر التربوي للإصلاح الأسري.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتخطيط المؤسسي:

تُعد هذه المرحلة الأساس الذي يُبنى عليه نجاح تنفيذ التصوُّر المقترح؛ حيث يتم خلالها إعداد البيئة التنظيمية الداعمة للإصلاح الأسري.

١. الإجراءات التنفيذيَّة:

أ. تشكيل لجنة تنسيقية عليا للإصلاح الأسري تضم ممثلين عن مراكز الإصلاح الأسري بمحاكم الأحوال الشخصيَّة، وجمعيات التنمية الأهليَّة المتخصصة، والجهات ذات العلاقة.

ب. إعداد وثيقة تنظيمية توضّح رؤية التصوُّر المقترح، وأهدافه، وأدوار الجهات المشاركة، وآليات التنسيق بينها.

ج. حصر جمعيات التنمية الأهليَّة العاملة في المجال الأسري، وتصنيفها وفق النموذج الابتكاري المقترح (وقائي – علاجي – تأهيلي – متابعة- بحثي).

د. تحديد الاحتياجات التدريبية والتربوية للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات الشريكة.

٢. مؤشرات الأداء:

أ. اعتماد الوثيقة التنظيمية للتصوُّر المقترح.

ب. عدد الجهات المشاركة في الإطار التكاملي.

ج. اكتمال تصنيف جمعيات التنمية الأهليَّة وفق النموذج المقترح.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء القدرات والتأهيل التربوي:

تركّز هذه المرحلة على تنمية الكفايات المهنية والتربوية للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.

١. الإجراءات التنفيذيَّة:

أ. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في التربية الإسلاميَّة، والإرشاد الأسري، وإدارة الخلافات، ومهارات التواصل الأسري.

ب. إشراك الخبراء والمتخصصين من الجامعات والمؤسسات البحثية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

ج. اعتماد حقائب تدريبية معيارية موحَّدة تراعي خصوصية البيئة الأسريَّة في المجتمع السعودي.

د. تقييم أثر البرامج التدريبية على أداء العاملين ميدانيًّا.

٢. مؤشرات الأداء:

أ. عدد البرامج التدريبية المنفذة.

ب. نسبة المستفيدين من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات.

ج. تحسُّن مستوى الأداء المهني وفق أدوات قياس معتمدة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة:

تمثل هذه المرحلة جوهر العمل الإصلاحي؛ حيث يتم تقديم الخدمات التربويَّة والإرشاديَّة للأسرة.

١. الإجراءات التنفيذيَّة:

أ. تصميم وتنفيذ برامج وقائية توعوية تستهدف الأسر قبل وقوع النزاعات، بالتعاون مع جمعيات التنمية الوقائية.

ب. تقديم برامج علاجية إرشادية للأسر التي تعاني من خلافات، بالتكامل بين مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات المتخصصة.

ج. تنفيذ برامج تأهيلية للمقبلين على الزواج والأزواج في سنوات الزواج الأولى.

د. توظيف التقنية في تقديم الاستشارات الأسريَّة والبرامج التوعوية عن بُعد.

٢. مؤشرات الأداء:

أ. عدد البرامج المنفذة ونطاق المستفيدين منها.

ب. نسبة القضايا الأسريَّة التي تمَّ احتواؤها تربويًّا قبل وصولها للتقاضي.

ج. مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدَّمة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الشراكات المجتمعية والدعم المؤسسي:

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز استدامة العمل الإصلاحي من خلال توسيع قاعدة الشراكات والداعمين.

١. الإجراءات التنفيذيَّة:

أ. توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص لدعم برامج الإصلاح الأسري.

ب. استقطاب الموارد المالية والبشرية لدعم المبادرات التربويَّة والإصلاحيَّة.

ج. إشراك المجتمع المحلي في أنشطة التوعية والإرشاد الأسري.

٢. مؤشرات الأداء:

أ. عدد الشراكات الموقعة.

ب. حجم الدعم المادي والمعنوي المقدَّم.

ج. تنوع الجهات المشاركة في دعم الإصلاح الأسري.

المرحلة الخامسة: مرحلة التقويم والمتابعة والتحسين المستمر:

تُعد هذه المرحلة ضمانًا لجودة التنفيذ واستمرارية التطوير.

١. الإجراءات التنفيذيَّة:

بناء نظام تقويم دوري لقياس أثر التصوُّر المقترح على استقرار الأسرة.

أ. استخدام أدوات قياس كمية ونوعية لتقويم البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة.

ب. تحليل نتائج التقويم واستخدامها في تحسين البرامج والإجراءات.

ج. إعداد تقارير دورية تُرفع للجهات المعنية لدعم اتخاذ القرار.

٢. مؤشرات الأداء:

أ. انتظام عمليات التقويم والمتابعة.

ب. تحسُّن مؤشرات الاستقرار الأسري على المدى المتوسط والطويل.

ج. تطوير البرامج بناءً على نتائج التقويم.

٣. مخرجات النموذج الإجرائي:

أ. رفع كفاءة الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الاجتماعيَّة.

ب. تعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة بالإصلاح الأسري.
ج. الحد من النزاعات الأسريَّة وتحقيق الاستقرار الأسري المستدام.
د. ترسيخ الإصلاح الأسري كمنظومة تربويَّة وقائيَّة وعلاجيَّة متكاملة.

وختامًا فإنَّ تطوير مراكز الإصلاح الأسري والارتقاء بجودة البرامج التربويَّة المقدمة، وتطوير الكفاءات البشريَّة العاملة فيها، وتعزيز الشراكات المجتمعية، بما يواكب التحولات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي يشهدها المجتمع السعودي. يُعد ضرورة ملحة ومهمة في ظل المتغيرات التي يشهدها عصرنا الحالي وبما ينسجم مع توجهات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠م.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن القيم، محمد (١٤١٧هـ). **زاد المعاد في هَدي خير العباد**، ت: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت

ابن حبان، محمد (١٤٣٣هـ). **صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها**، ت: محمد سونمز، خالص آي دمير، ط١، دار ابن حزم، بيروت.

ابن حميد، صالح. (١٩٩٤م). **أصول الحوار وآدابه في الإسلام**. دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة–مكة.

ابن عثيمين، محمد (١٤٢٣هـ). **تفسير القرآن العظيم**، دار ابن الجوزي.

ابن قدامة، عبد الله. (١٩٩٧م). **المغني**، ت: عبد الله التركي، ط٣، عالم الكتب، الرياض.

ابن ماجة، محمد (د ت). **سنن ابن ماجة**، ت: محمد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين. (١٤١٤هـ). **لسان العرب**، ط٣، دار صادر، بيروت.

آل شافي، محمد. (١٤٢٧هـ). التفكك الأسري وانحراف الأحداث– دراسة مسحية على الأحداث المنحرفين في المجتمع القطري–، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض.

أبو جميل، نيروز؛ الرفاعي، سميرة. (٢٠١٨م). المرشد الأسري من منظور تربوي إسلامي، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، ٩ (٢٥)، ١٢٣-١٣٥.

أبو داوود، سليمان (د.ت). **سنن أبو داوود**، ت: محمد عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

أبو دف، محمود (٢٠٠٢م). **مقدمة في التربية الإسلامية**، آفاق للطباعة والنشر، غزة.

أبو سعد، أحمد. (٢٠١٥م). **الإرشاد النفسي والتربوي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو علام، رجاء محمود (٢٠١٣). **مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط١.

أبو علام، رجاء محمود. (٢٠٠٦). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، القاهرة: دار النشر للجامعات. ط٦.

أبو هشهش، أحمد. (١٤٣١هـ). **الصلح وتطبيقاته في الأحوال الشخصية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم القضاء الشرعي بكلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، الأردن.

الأحمد، سارة. (٢٠٢٣م). دور الإخصائي الاجتماعي في مواجهة التفكك الأسري وأثره على تنشئة الأبناء في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من الإخصائيين الاجتماعيين. **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ٧ (٣)، ١-٢٨.

أحمد، عودة؛ العمد، تماره. (٢٠٢١م) أسباب المشكلات والخلافات الأسرية بين الزوجين من وجهة نظر أعضاء مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية في الأردن، **مجلة العلوم التربوية والإنسانية**، (٩)، ٨٢-٩٥.

أحمد، مبارك. (١٩٩٣م). **علم النفس الأسري**، ط٢، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات.

إسماعيل، سهى. (٢٠٢٣م) المهارات الاجتماعية عند الإخصائي الاجتماعي-دراسة تحليلية، **مجلة جامعة واسط لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية**، ١٥(٤)، ٥٠٥-٥٢٥.

الألباني، محمد (١٤٠٩هـ). **صحيح سنن النسائي باختصار السند**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

الألباني، محمد (١٤١٥هـ). **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

الألباني، محمد (١٤٢٣هـ). **صحيح سنن أبي داوود**، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

الألباني، محمد (د.ت). **صحيح الجامع الصغير وزياداته**، المكتب الإسلامي.

باديس، عبد الحميد. (١٤١٦هـ). **مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

البخاري، محمد (١٤٣٣هـ). صحيح البخاري وهو: **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه**، دار التأصيل، مركز البحوث وتقنية المعلومات، مصر.

البدر، علي. (١٤٣٠هـ). **الجهود الدعوية لمكاتب الإصلاح الأسري بوزارة العدل وسبل تطويرها دراسة دعوية ميدانية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

البراك، محمد. (٢٠٢٢م) تفكك الأسرة والآثار المترتبة عليه في ضوء الشريعة الإسلامية، **مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف**، ٢٥(١)، ٧١٣-٧٥٨.

البريكي، حسن. (٢٠١٥م). دور المرشد الأسري الديني في الحد من الطلاق: دراسة تطبيقية على مراكز الاستشارات العائلة بقطر، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية لجامعة زيان عاشور بالجلفة**، ٢٤، ٦-٥٨.

البشايرة، محمد؛ الرفاعي، سميرة. (٢٠١٦م). الإصلاح الأسري (الزوج والزوجة) في المحاكم الشرعية من منظور تربوي إسلامي. **مجلة جامعة آل البيت المنارة للبحوث والدراسات**، ٢٢(٤)، ٣٠٧-٣٤٧.

بصبوص، فوزية. (٢٠٢٠م). الإصلاح الأسري وسلطة القاضي التقديرية لحل النزاعات الأسرية. **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، ٤ (١٠)، ١٧٥-١٦٣.

الترمذي، محمد (١٤٣٠هـ). **الجامع الكبير سنن الترمذي**، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية.

جريدة الرياض. (٢٠١٧). **وزارة العدل تدشن مبادرة إشراك القطاع غير الربحي في تطوير مراكز الإصلاح**. مسترجع من: https://www.alriyadh.com/1587003

الجصاص، أحمد (١٤١٢هـ). **أحكام القرآن**، ت: محمد قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

الجليل، البندري (٢٠١٤م). الطلاق في المملكة العربية السعودية أسبابه وآثاره، **حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية**، ٣٣(٣٣)، ٨٧٧-٩١٨

جمعية ابن باز للتنمية الأسرية. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط:https://alzwaj.sa/

جمعية التنمية الأسرية بأبها. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط : https://www.ershadabha.org.sa

جمعية التنمية الأسرية بالأحساء أسرية. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط: https://www.osarya.org.sa/

جمعية التنمية الأسرية ببريدة أسرة. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط: https://www.osrah.sa/

جمعية التنمية الأسرية بتبوك. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط: https://www.osareah.org.sa/

جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الباحة. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط : https://maaen.org.sa/

جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الحدود الشمالية ألفة. بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط: https://www.olfah.org.sa/

جمعية المودة للتنمية الأسرية بجدة. مسترجع بتاريخ ١٤٤٧/١١/٤هـ من الرابط : https://almawaddah.org.sa

جمعية المودة، ٢٠١٩م، **دراسة أثر تأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج،** مسترجع من: https://almawaddah.org.sa

جمعية المودة، إدارة التدريب الأسري. (٢٠١٧م). **دراسة استطلاعية حول أثر فاعلية برامج التأهيل الأسري للمقبلين والمقبلات على الزواج بجمعية المودة.**

جمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة. (١٤٤٧هـ). مسترجع من الرابط: https://www.tawafoq.org)

جمعية وئام للتنمية الأسرية بالدمام. (١٤٤٧هـ). مسترجع من الرابط : https://www.weaam.org.sa/

الجوهري، إسماعيل (١٤٠٧هـ). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،** تحقيق: أحمد عطار، ط٤، دار القلم للملايين، بيروت، لبنان.

الحازمي، حنان (٢٠٢١م). التوظيف الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي من منظور التربية الإسلامية، **مجلة التربية لجامعة الأزهر**، ١٩٠(٤)، ٢١٩-٢٩٤.

الحازمي، خالد (١٤٢٠هـ). **أصول التربية الإسلامية،** دار عالم الكتب، المدينة المنورة.

الحبيّب، ماجد. (١٤٤١هـ). أسس تربوية مقترحة لتطوير الإصلاح الأسري بمحكمة الأحوال الشخصية بمدينة الرياض من وجهة نظر المصلحين الأسريين. **مجلة كلية التربية بجامعة أسيوط**، ٣٦ (٩)، ٣٠-٧٦.

الحجيلي، عبد الرحمن. (٢٠١٤هـ). معوقات الإصلاح الأسري من وجهة نظر المصلحين الأسريين، **مجلة التربية بجامعة الأزهر**، ١٥٩(٣)، ٥٤٣-٥٧٤.

الحسن، إبراهيم. (١٤٣٢هـ) من وسائل علاج المشاكل الزوجية في ضوء الكتاب والسنة، **مجلة تبيان للدراسات القرآنية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، عدد٨، ٢٥١-٣٣٨.

حسين، صابرين (٢٠٢١م). التفكك الأسري وعلاقته بعزوف الفتيات عن الزواج (العنوسة) دراسة أنثروبولوجية على مجتمع محلي بالمملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، مجلد٢، ١١١-١٢٧.

الحضرمي؛ أحمد، الراشدي؛ سعيد، المعولية، رزان. (٢٠٢٢م). التفكك الأسري وآثاره الاقتصادية على الأسرة والمجتمع، **مجلة المعيار بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر**، ٢٦(٦)، ٧٧٥-٧٩١.

حمدان، جمعة. (١٤٤٣هـ). **أثر الخلافات الزوجية في الأسرة والمجتمع**، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة القدس، فلسطين.

الخطيب، سليم. (٢٠٠٧م) التفكك الأسري: الأسباب، الأنواع والحلول المقترحة، **مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر**، ١٣٣(٣)، ٤٢٥-٤٤٧.

خفاجي، حسن (٢٠٢٠م). علاج بوادر الخلافات الزوجية في ضوء سورة النساء، **حولية كلية أصول الدين بالقاهرة**، ٣٣(٣٣)، ١١٥٣-١٢٣٦.

الخواري، سلوى. (٢٠٢٣م). واقع ممارسة المصلحين لمهارات الوساطة الأسرية: دراسة ميدانية مطبقة على المصلحين في مكاتب الصلح بمحكمة الأحوال الشخصية بجدة، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، ع٧٨، ج٢، ص ص٢٠٢-٢٢٤.

خياط، محمد. (١٤١٦هـ). **المبادئ والقيم في التربية الإسلامية**، مركز البحوث النفسية والتربوية، مكة المكرمة.

الدبيان، علي. (١٤٢٠هـ). شقاق الزوجين الأسباب. الآثار. العلاج، **مجلة وزارة العدل**، العدد ٢، ١٥٣-١٧٦.

الرازي، محمد (١٤٢٠هـ). **مختار الصحاح، تحقيق**: يوسف محمد، المكتبة العصرية، ط٥، بيروت.

الرملاوي، محمد. (٢٠٢٣م). مهددات الاستقرار الأسري إشكاليات وحلول (دراسة شرعية لأهم المهددات التقليدية والعصرية)، **مجلة دار الإفتاء المصرية**، ع ١١٤٠(١)، ٦٠-١١٩.

الروقي، مها. (١٤٤٢هـ). واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي: دراسة وصفية على عينة من ممارسي الإرشاد الأسري في مدينة جدة، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ٤(٣٦)، ١٣٤-١٦٢.

الريان، يعقوب. (٢٠٢٠م). **الإصلاح الأسري في التشريعات الأردنية وأثره في الأمن المجتمعي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

الزغبي، محمد. (٢٠٠٥م). **الحوار فنياته وأساليب تعليمه**، مكتبة وهبة، القاهرة.

الزمخشري، محمود. (١٤٠٧هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الريان للتراث، القاهرة.

الزهراني، محمد. (٢٠٢٦م). تقييم فعالية برامج الإرشاد الأسري والمعوقات المؤثرة في تحسين جودة الحياة الأسرية، **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، ١٠(٣٩)، ٣٧٣-٤٠٠.

زهو، نادية. (٢٠٠٨م). التأخر الدراسي: دور الأسرة في رفع المستوى التحصيلي لأولادها، **مجلة كلية التربية بالإمارات**، (٢٥)، ١٥٢-١٧٧.

السعدي، عبد الرحمن. (١٤٢٠هـ). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ت: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة.

السلمي، نجلاء. (٢٠٢١). دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية بالسعودية، **مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية**، (١١)، ٢٧-٤٥.

سليمان، سناء (٢٠١٣م). **فن وآداب الحوار بين الأصالة والمحاضرة**، دار عالم الكتب، مصر.

السند، حصة. (٢٠١٦م). واقع الخلافات الأسرية في المجتمع السعودي والتخطيط لمواجهتها، **مجلة جامعة شقراء**، ع٦، ٢٢٩-٢٧٨.

الشايب، أحمد. (١٩٩١م). **الأسلوب– دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الشلبي، ياسر. (٢٠١٠م). **أحكام التأهيل والإصلاح الأسري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق.

الشلبي، ياسر. (٢٠١٣م). واقع الإرشاد الأسري في مراكز وجمعيات الإصلاح الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة، **المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية**، ع٤٢، ٢٧-١٠٢.

الصاعدي، سلطان. (١٤٣٥هـ). **الاحتياجات التدريبية لإعداد وتأهيل المصلحين الأسريين في المملكة العربية السعودية مع تقديم برنامج مقترح للإعداد والتأهيل**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الصغير، سلمان. (٢٠٢٠م). الدور التربوي لمراكز الاستشارات والتنمية الأسرية في المملكة العربية السعودية في ضوء أهدافها، **مجلة جامعة القصيم: العلوم التربوية والنفسية**، ١٣(٤)، ١٤٦٧-١٥٠١.

الصغير، صالح (١٤٢٨). **التوافق الزواجي في المجتمع السعودي**، وزارة الشؤون الاجتماعية، فهرسة مكتبة الملك فهد، الرياض.

الطبري، محمد (١٤٢٠هـ). **جامع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق: محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة.

طنطاوي، محمد. (١٩٩٧م). **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

عاتي، عبد الله. (١٤٣٦هـ). **دور مكاتب الصلح في المحاكم الشرعية في تفعيل قيمة إصلاح ذات البين في المجتمع: دراسة ميدانية منطقة جازان نموذجًا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

عامر، عماد الدين. (٢٠٠٤م). **الأحاديث الواردة في حماية الأسرة من التفكك جمعًا وتصنيفًا وتخريجًا**، بحث ماجستير غير منشور، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبد الرحمن، قاسم. (٢٠٢٢م). الإصلاح بين الزوجين مهمة دعوية ومسؤولية مجتمعية، دراسة تحليلية، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان**، ٥(٥)، ١٠٢١-١١١٠.

العبد، ماجد. (٢٠١١م). **التواصل الاجتماعي: أنواعه وضوابطه وآثاره ومعوقاته**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

عبيدات، ذوقان وآخرون. (٢٠١٣م) **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر، عمان.

عثمان، رشا. (٢٠٢٢م). المتطلبات التربوية لمواجهة التفكك الأسري، **مجلة كلية التربية لجامعة أسوان**، ٣٧(١)، ٣٩٠-٤٠٤.

العجمي، وفاء. (٢٠١٥م). دور المرشد الأسري في التعامل مع المشكلات الزوجية لدى الأسر حديثة الزواج، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ٢٣(٣)، ٣٠-٤٢.

العزيزي، سالم. (٢٠٢٣م). المركز القانوني للمصلح في المحاكم السعودية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية. **مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية**، ٩٢، ٢٣٦-٢٥٦.

العساف، صالح بن حمد (٢٠١٦)، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة العبيكان، الرياض.

العسيري، بندر. (٢٠٢٠م). **التربية الرقمية لتحقيق متطلبات رؤية ٢٠٣٠م المفاهيم**، المملكة العربية السعودية.

علوان، عبد الله. (١٤٢١هـ). تربية الأولاد في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

عمر، أحمد (١٤٢٩هـ). **معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي**، ط١، عالم الكتب، القاهرة

العمودي، أحمد. (٢٠٢٣م). المشكلات الأسرية المتكررة وكيفية الحد منها (دراسة مطبقة على ممارسي الإرشاد الأسري بمركز الاستشارات الأسرية بجمعية المودة بجدة). **المجلة الدولية للنشر والبحوث في الأردن**، ٦٤(٤)، ٣٧٩-٤٢٣.

العنزي، إبراهيم. (٢٠٢١م) دور مراكز الإصلاح الأسري في حل المشكلات الأسرية من وجهة نظر المتخصصين في الإصلاح دراسة وصفية مطبقة على عينة من المصلحين التابعين لوزارة العدل. **مجلة البحوث الأمنية**، ٣٠(٧٩)، ٢٠٧-٢٢٦.

عودة، مراد. (١٤٤٤هـ). الدورات التأهيلية للمقبلين على الزواج ومدى تأثيرها على استقرار الحياة الزوجية، **مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية**، ١(٥)، ١٦٥-١٨٨.

عياد، عمر. (١٤٣٦هـ) **الخلافات الأسرية "الأسباب، الآثار، العلاج" في ضوء التربية الإسلامية**، بحث دكتوراه غير منشور، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية.

غيث، محمد. (٢٠٠٠م). **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الفقراء، محمد. (٢٠١٩م). **القدرة التنبؤية للعنف الأسري لدى عينة من مراجعي مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري بمناعتهم النفسية**، بحث ماجستير غير منشور، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن.

الفهادي، عبد الله (١٤٤٤هـ) دور الوساطة في حل المنازعات الأسرية وتحقيق الأمن الإنساني بالمجتمع السعودي دراسة ميدانية على الأسر السعودية بالمدينة المنورة. **حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالمنصورة**، ٢٤(٢)، ٩٦٥-١٠٢٢.

الفيومي، أحمد بن محمد (١٩٨٧م). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مكتبة لبنان، بيروت.

القحطاني، تركي. (١٤٤٢هـ) **مهارات إدارة الجلسة الإصلاحية**، مركز بيت الخبرة للبحوث والدراسات الاجتماعية، الرياض.

القحطاني، راجح. (١٤٤٧هـ). **تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لجمعيات التنمية الأسرية للمحافظة على القيم المجتمعية في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة**، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية التربية، الرياض.

القحطاني، سالم سعيد؛ والعامري، أحمد سليمان؛ وآل مذهب، معدي محمد؛ العمر، بدران عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، **منهج البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة العبيكان، الرياض.

القحطاني، سالم سعيد؛ والعامري، أحمد سليمان؛ وآل مذهب، معدي محمد؛ العمر، بدران عبد الرحمن، (٢٠٠٤م)، **منهج البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة العبيكان، الرياض.

القحطاني، مسفر. (١٤٣٥هـ). الوساطة المنتهية بالصلح ودورها في تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية. **مجلة وزارة العدل**، ١٦(٦٦)، ١٩٣-٢٤٨.

القحطاني، مسفر. (١٤٤٣هـ). **الإصلاح بين الناس في ضوء الكتاب والسنة (دراسة دعوية)**، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

القحطاني؛ تركي، التميمي؛ عهود. (١٤٤٢هـ). **الإعداد العلمي والمهاري للمصلح الأسري وصفاته وسماته الشخصية**، مركز بيت الخبرة للبحوث والدراسات الاجتماعية، الرياض.

القرشي، خالد. (٢٠٢٣م). الجهود الاحتسابية للجان إصلاح ذات البين في المجال الأسري في مدينة مكة المكرمة، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية**، ٣٩(١)، ٣٠٥_٤٠٢.

القرني؛ مسفر، الغالي؛ سهير. (٢٠٠٤). **العلاج الأسري ومواجهة الخلافات الأسريّة**، مكتبة الرشد، الرياض.

القوسي، مفرح (١٤٢٩هـ). **حقوق الإنسان في مجال الأسرة من منظور إسلامي**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض.

كفافي، علاء. (٢٠١٨م). نحو طلاق آمن في ضوء عوامل الخطر وعوامل الحماية الخاصة بأبناء المطلقين. **مجلة العلوم التربوية: جامعة القاهرة**، ٢٦(٣)، ١٨٦-٢٠٤.

الكفوي، أيوب. (د.ت)، **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ت: عدنان درويش، أبو القاء الحنفي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

كليبي، يوسف. (٢٠١٩م). اشتراط دورات تأهيلية للمقبلين على الزواج في فلسطين: المشروعية والحاجة، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، ٢(١)،١-٤٥.

الكيلاني، ماجد. (١٤٠٥هـ). **تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية**، ابن كثير للنشر، دمشق.

اللافي، علي. (٢٠٢٢م). الإصلاح الأسري: مفاهيم ونماذج: دراسة لنماذج من حالات الإصلاح الأسري بمراكز الإصلاح الأسري بجمعية أسرة، **مجلة العلوم الأسرية**، ١(٢)، ٢٠٣-٢٥٠.

لمطاعي، نور الدين (٢٠٠٦م). **عدة الطلاق الرجعي وأثرها على الأحكام القضائية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، بن عكنون.

ليلى إيديو. (٢٠١٣م). التفكك الأسري وأثره على بناء النفسي والشخصي للطفل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

محمد، رأفت (٢٠٠٥). **الخدمة الاجتماعية العيادية: نحو نظرية للممارسة المهنية مع الأفراد**، دار العلوم، القاهرة.

محمد، فكية. (٢٠١٩). التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع. **مجلة الشريعة والقانون**، ٣٥(٣٥)، ٤٩٣-٥٤٤.

محمود، حاتم. (١٤٣١هـ). الخلافات الزوجية وانعكاساتها على الأسرة. مجلة دراسات موصلية، ٩(٣٠)، ١١٥-١٥٥.

مصطفى، إبراهيم وآخرون (١٩٧٢م). **المعجم الوسيط**، دار الدعوة.

مصطفى، نعمة محمد السيد. (٢٠٢٠). مجموعات النقاش البؤرية: الأسس النظرية والاعتبارات المنهجية، **مجلة العلوم الإنسانية والمجتمع، ٩(٣)، ١٦٣-١٨٩.**

معابدة، زينب. (٢٠١١م). **الإصلاح الأسري بين الزوجين في الشريعة دراسة مقارنة مع قانون الأحوال الشخصية الأردني**، بحث دكتوراه غير منشور، قسم القضاء الشرعي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

معابدة، زينب؛ ربايعة، علي. (٢٠١٥م). التحكيم في الشقاق بين الزوجين ودوره في الاستقرار الأسري دراسة تطبيقية، **مجلة العلوم الشرعية لجامعة القصيم**، ٨(٢)، ٥٨٧-٦٣٤.

منصة تراضي. (٢٠٢٤م). مسترجع من الرابط: https://taradhi.moj.gov.sa

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (١٤٣٥هـ). الإدارة العامة للحماية من العنف الأسري وحماية الطفل. مسترجع من: https://www.hrsd.gov.sa/ministry/about-ministry/about-us/ministry-sectors/767521/767581

موقع ابن باز، مسترجع بتاريخ ١٤٤٦/١١/٤هـ، نصيحة لمن يهملون النفقة على زوجاتهم وأبنائهم، https://binbaz.org.sa

موقع رؤية المملكة. (٢٠٣٠م). مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview

ناصر، إبراهيم. (١٩٩٦م). **علم الاجتماع التربوي**، دار الجيل، بيروت، لبنان.

النحلاوي، عبد الرحمن. (٢٠١٠م) **أصول التربية الإسلامية وأساليبها في البيت والمدرسة والمجتمع**، ط٨، دار الفكر، دمشق.

النيسابوري، مسلم. (١٣٧٤هـ). **صحيح مسلم**، ت: محمد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤١٢هـ). النظام الأساسي للحكم. مسترجع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/16b97fcb-4833-4f66-8531-a9a700f161b6/1

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٣٧هـ). تنظيم مجلس شؤون الأسرة. مسترجع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1c026125-b0b2-4ea7-b374-a9a700f2c0ee/1

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٤٣هـ). نظام الأحوال الشخصية. مسترجع من: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4d72d829-947b-45d5-b9b5-ae5800d6bac2/1

الهيئة العامة للإحصاء. (٢٠٢٠م). إحصائيات الزواج والطلاق. مسترجع من: Marriage and Divorce Statistics 2020 AR.pdf

وزارة العدل، مسترجع من: (https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx)

الوكيل، حلمي. (١٩٩١م). **تطوير المناهج**، ط٢، مكتبة الأنجلو، مصر.

الويزة، حسرومي. (٢٠٢٠م). **الطلاق وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء في الأسرة**: دراسة ميدانية بمدينة باتنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Creswell، J. (2015). **A Concise introduction to mixed methods research**. Thousand Oaks، CA: SAGE.

Stat Trek. (2024). ***Sample Size: Stratified Random Samples*. Retrieved June 11**, 2025, from https://stattrek.com/sample-size/stratified-sample

Walliman, N.,(2006) **Social Research Methods**, London, sage Publications Inc.

Welech,J,(1985), "**Research Marketing Problems and opport With Focus Groups**"

الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة العاملين في الإصلاح الأسري في صورتها الأوَّلية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التربية
قسم أصول التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاستبانة بصورتها الأولية)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المكرم عضو هيئة التدريس/ ..... وفقه الله ورعاه

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: "تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"؛ وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في مسار التربية الإسلاميَّة بقسم أصول التربية، بكلية التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، وتهدف أداة الدِّراسة إلى:

١. تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٢ الكشف عن أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها من وجهة نظر العاملين فيها.

وحيث إنكم من المتخصصين وذوي الخبرة الأكاديمية في هذا المجال؛ آمل منكم التكرم بتحكيم الاستبانة الأولية وإبداء ملحوظاتكم ومقترحاتكم حول مدى وضوح العبارة وأهميتها وانتمائها لمحورها والتعديل الذي ترونه؛ لتكون أداة قياس صادقة وثابتة بإذن الله.

مع العلم أن استجابة الدِّراسة على هذه الاستبانة ستكون على مقياس خماسي على النحو التالي: (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة).

ولكم وافر الشكر والتقدير.

الباحثة: شعاع بنت عبد الله بن مسلط العنزي

جوال/ 0535253114 **الإيميل/** shoaaal3nzi@gmail.com

بيانات المُحكم:

الاسم الرباعي	
التخصص	
الدرجة العلمية	
جهة العمل	

البيانات الأوَّلية:

الاسم (اختياري)			
الجنس	○ ذكر	○ أنثى	
الدرجة العلمية	○ بكالوريوس	○ ماجستير	○ دكتوراه
جهة العمل	○ مراكز الإصلاح الأسري في مدينة الرياض	○ مراكز الإصلاح الأسري في مدينة مكة المكرمة	
سنوات الخبرة	○ أقل من ٥ سنوات	○ من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات	○ أكثر من ١٠ سنوات

المحور الأول: واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

م	العبارة	وضوح العبارة		الأهمية		انتماء العبارة للمحور		التعديل الذي يراه المحكم
		واضحة	غير واضحة	مهمة	غير مهمة	تنتمي	لا تنتمي	
١.	تساهم مراكز الإصلاح الأسري في تقليل نسب الطلاق والخلافات الأسريَّة.							
٢.	توفر مراكز الإصلاح الأسري بيئة مناسبة للحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة.							
٣.	يوجد تعاون فعَّال بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات القضائية المختصة.							
٤.	يتمتع العاملون في مراكز الإصلاح الأسري بالكفاءة العلميَّة والمهارات التربويَّة اللازمة.							
٥.	توفر مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية متخصصة للأزواج قبل الزواج وبعده.							
٦.	تستخدم مراكز الإصلاح الأسري أساليب تربوية متنوعة لحل النزاعات الأسريَّة.							
٧.	توفر مراكز الإصلاح الأسري متابعة مستمرة للحالات التي تمَّ إصلاحها لضمان استقرارها.							
٨.	تتميز إجراءات مراكز الإصلاح الأسري بالسرعة والفعالية في معالجة القضايا الأسريَّة.							
٩.	تحظى مراكز الإصلاح الأسري بدعم المجتمع وثقته في حل النزاعات الأسريَّة.							

م	العبارة	وضوح العبارة		الأهمية		انتماء العبارة للمحور		التعديل الذي يراه المحكم
		واضحة	غير واضحة	مهمة	غير مهمة	تنتمي	لا تنتمي	
١٠	يوجد عدد كافٍ من مراكز الإصلاح الأسري لتغطية احتياجات المجتمع.							
١١	توفر مراكز الإصلاح الأسري استشارات نفسية واجتماعية للأفراد المتضررين من النزاعات الأسريَّة.							
١٢	تتبنى مراكز الإصلاح الأسري وسائل تقنية حديثة لتسهيل عملية الإصلاح الأسري.							
١٣	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تقديم برامج توعوية للأسر لتعزيز الاستقرار الأسري.							
١٤	تعتمد مراكز الإصلاح الأسري على تقارير موثوقة ودراسات تحليلية لتقييم أدائها وتحسين خدماتها.							
١٥	توفر مراكز الإصلاح الأسري بيئة آمنة وسرية للأطراف المتنازعة لطرح مشكلاتهم بحرية.							
١٦	تعمل مراكز الإصلاح الأسري على غرس قيم العفو والتسامح والتفاهم الأسري بين الأفراد.							
١٧	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تدريب المرشدين الأسريين على مهارات الاتصال الفعَّال.							
١٨	تقدم مراكز الإصلاح الأسري استشارات فردية وجماعية تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية.							
١٩	تساهم مراكز الإصلاح الأسري في توعية الأطراف المختلفة بالحقوق والواجبات.							

عبارات يرى المحكّم أهميَّة إضافتها في هذا المحور:

.....
.....
.....

المحور الثاني: أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها من وجهة نظر العاملين فيها.

م	العبارة	وضوح العبارة		الأهمية		انتماء العبارة للمحور		التعديل الذي يراه المحكم
		واضحة	غير واضحة	مهمة	غير مهمة	ينتمي	لا ينتمي	
١.	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية مراكز الإصلاح الأسري ودورها في حل النزاعات.							
٢.	نقص الكوادر المتخصصة في المجال التربوي والاجتماعي داخل المراكز.							
٣.	محدودية الدعم المالي لمراكز الإصلاح الأسري مما يؤثر على جودة الخدمات المقدَّمة.							
٤.	طول مدة الإجراءات المتبعة في حل النزاعات الأسريَّة داخل المراكز.							
٥.	غياب التنسيق الفعَّال بين المراكز والجهات الحكومية ذات العلاقة.							
٦.	نقص التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.							
٧.	محدودية استخدام التقنيات الحديثة في تقديم الاستشارات والإصلاح الأسري.							

م	العبارة	وضوح العبارة		الأهمية		انتماء العبارة للمحور		التعديل الذي يراه المحكم
		واضحة	غير واضحة	مهمة	غير مهمة	ينتمي	لا ينتمي	
٨.	تدني مستوى السرية في بعض القضايا مما يسبب تردد الأسر في اللجوء للمراكز.							
٩.	ضعف البرامج التوعوية التي تستهدف أفراد المجتمع لتعزيز ثقافة الصلح الأسري.							
١٠	عدم توافر أماكن كافية لاستقبال جميع الحالات التي تحتاج إلى الإصلاح الأسري.							
١١	التأثيرات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تقلل من فاعلية الحلول المطروحة داخل المراكز.							
١٢	عدم وجود تشريعات واضحة تعزز دور مراكز الإصلاح الأسري وتعطيها صلاحيات أوسع.							
١٣	ضعف متابعة الحالات بعد إنهاء جلسات الإصلاح لضمان استمرار الحلول المقترحة.							
١٤	عدم توفر قاعدة بيانات مركزية لتسجيل ومتابعة حالات النزاعات الأسريَّة.							
١٥	نقص الدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري.							
١٦	عدم وجود حوافز مادية ومعنوية كافية للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.							

م	العبارة	وضوح العبارة		الأهمية		انتماء العبارة للمحور		التعديل الذي يراه المحكم
		واضحة	غير واضحة	مهمة	غير مهمة	ينتمي	لا ينتمي	
١٧	نقص التعاون بين مراكز الإصلاح الأسري والمؤسسات التعليمية لتعزيز الوعي الأسري.							
١٨	تحديات في إقناع بعض الأطراف بجدوى الحلول السلمية بدلًا من اللجوء إلى القضاء.							
١٩	ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري في تعزيز الاستقرار الأسري.							
٢٠	عدم وجود مؤشرات أداء واضحة لقياس فاعلية الإصلاح الأسري داخل المراكز.							

عبارات يرى المحكّم أهميَّة إضافتها في هذا المحور:

.....
.....
.....
.....

ملحق رقم (٢)

قائمة أسماء محكمي استبانات الدِّراسة

قائمة أسماء محكمي استبانات الدِّراسة:

م	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الجامعة
١.	خالد إبراهيم العفيصان	أصول التربية	أستاذ	جامعة المجمعة
٢.	فهد محمد الحارثي	التربية الإسلاميَّة	أستاذ	جامعة الباحة
٣.	محمد عبد الله الفقي	أصول التربية	أستاذ	جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربيَّة
٤.	آمنة محمد العروي	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٥.	خديجة محمد الجيزاني	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة أم القرى
٦.	فوزية عبد المحسن العبد الكريم	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٧.	محمد منصور عبد الله	أصول التربية	أستاذ مشارك	الجامعة العربيَّة المفتوحة
٨.	نورة ناصر العويد	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الأمير سطام
٩.	أسماء سلطان المطيري	أصول التربية	أستاذ مساعد	وزارة التعليم بالرياض
١٠.	بدرية صالح الميمان	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مساعد	جامعة طيبة
١١.	سناء علي يوسف	أصول التربية	أستاذ مساعد	جامعة شقراء
١٢.	ناصر محمد العامري	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلاميَّة بولاية منيسوتا الأمريكية/ جامعة ربانيين العالمية بأمريكا (الفرع الآسيوي الأفريقي)/ الاتحاد الدولي للتعليم عن بعد (أمريكا)/ إدارة التعليم بجدة.
١٣.	أحلام أحمد المحمادي	أصول التربية	دكتوراه	جامعة أم القرى
١٤.	خالد محمد الرويس	التربية الإسلاميَّة	دكتوراه	وزارة التعليم
١٥.	سالمة محمد الشهري	إدارة وتخطيط مؤسسات اجتماعية	دكتوراه	مصلح في وزارة العدل
١٦.	سعد حمد الذبياني	أصول التربية	دكتوراه	الإدارة العامة للتعليم بمنطقة مكة المكرمة (متعاون مع إحدى الجامعات)
١٧.	لطيفة علي البلوي	أصول التربية	دكتوراه	جامعة الملك سعود

ملحق رقم (٣)

استبانة العاملين في الإصلاح الأسري بصورتها النهائية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التربية
قسم أصول التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاستبانة النهائية)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المكرم: العامل في الإصلاح الأسري ..... سلمهم الله

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في مسار التربية الإسلامية بقسم أصول التربية، بكلية التربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتهدف أداة الدراسة إلى:

١. تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري الشخصية بالمملكة العربية السعودية.

٢ الكشف عن أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية.

وتقصد الباحثة في دراستها الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية إجرائياً: بأنه تجويد وتحسين المهام التربوية المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسرية بالمملكة العربية السعودية لترسيخ الاستقرار الأسري لدى المستفيدين في ضوء التربية الإسلامية.

وحيث إنكم من المتخصصين وذوي الخبرة في هذا المجال؛ آمل منكم التكرم بتعبئة الاستبانة والإجابة على عباراتها المكونة من مقياس خماسي على النحو التالي: (موافق بشدة – موافق – موافق إلى حد ما – غير موافق – غير موافق بشدة).

ولكم وافر الشكر والتقدير.

الأداة صالحة للتطبيق

المشرفة على الرسالة:

أ.د. ماجد بن عبدالله بن محمد الحبيّب

التوقيع

الباحثة

شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي

جوال/ ٠٥٣٥٢٥٣١١٤

الإيميل/ shoaaal3nzi@gmail.com

1

البيانات الأولية:

الإسم (اختياري)			
الدرجة العلمية	○ بكالوريوس	○ ماجستير	○ دكتوراه
جهة العمل	**المنطقة الوسطى:** ○ جمعية ابن باز للتنمية الأسرية بالرياض ○ جمعية أسرة للتنمية الأسرية ببريدة **المنطقة الشرقية:** ○ جمعية وئام للتنمية الأسرية بالدمام ○ جمعية أسرية للتنمية الأسرية بالأحساء **المنطقة الغربية:** ○ جمعية المودة للتنمية الأسرية بجدة ○ جمعية توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة	**المنطقة الشمالية:** ○ جمعية ألفة للتنمية الأسرية بعرعر ○ جمعية استقرار للتنمية الأسرية بتبوك **المنطقة الجنوبية:** ○ جمعية معين للتنمية الأسرية بالباحة ○ جمعية إرشاد للتنمية الأسرية بأبها	
سنوات الخبرة في الإصلاح الأسري	○ أقل من ٥ سنوات	○ من ٥ سنوات حتى ١٠ سنوات.	○ أكثر من ١٠ سنوات

الاسم الرباعي	
التخصص	
الدرجة العلمية	
جهة العمل	

محاور الاستبانة:

المحور الأول: واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر العاملين فيها.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	تسهم مراكز الإصلاح الأسري في الحد من نسب الطلاق بين الأزواج					
٢.	تسهم مراكز الإصلاح الأسري في الحد من الخلافات الأسرية.					
٣.	توفر مراكز الإصلاح الأسري بيئة آمنة مناسبة للحوار والتفاهم بين الأطراف المتنازعة بحرية.					
٤.	تتواصل مراكز الإصلاح الأسري مع الجهات القضائية المختصة.					
٥.	يمتلك العاملون في مراكز الإصلاح الأسري الكفاءة والخبرة العلمية.					
٦.	تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وارشادية متخصصة للأزواج قبل الزواج.					
٧.	تقدم مراكز الإصلاح الأسري برامج تدريبية وارشادية متخصصة للأزواج بعد الزواج.					

3

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٨.	تعتمد مراكز الإصلاح الأسري على أساليب تربوية مثالية لحل النزاعات الأسرية.					
٩.	توفر مراكز الإصلاح الأسري برنامج متابعة مستمرة للمحالات التي تم إصلاحها لضمان استقرار العلاقات الأسرية.					
١٠	تتميز إجراءات مراكز الإصلاح الأسري بالسرعة والفعالية في معالجة النزاعات الأسرية.					
١١	تحظى مراكز الإصلاح الأسري بدعم المجتمع وثقته في حل النزاعات الأسرية.					
١٢	يوجد عدد كافٍ من مراكز الإصلاح الأسري لتلبية احتياجات المجتمع.					
١٣	تقدم مراكز الإصلاح الأسري استشارات نفسية واجتماعية للأفراد المتضررين من النزاعات الأسرية.					
١٤	تعتمد مراكز الإصلاح الأسري على وسائل تقنية حديثة لتسهيل عملية الإصلاح الأسري.					
١٥	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تقديم برامج توعوية للأسر بشكل مستمر لتعزيز الاستقرار الأسري.					
١٦	تقيم مراكز الإصلاح الأسري أدائها بصفة مستمرة					
١٧	تطور مراكز الإصلاح الأسري أدائها في ضوء عمليات التقييم.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٨	تعمل مراكز الإصلاح الأسري على غرس قيم العفو والتسامح والتفاهم الأسري بين الأفراد.					
١٩	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على تدريب المصلحين الأسريين على مهارات التدريب و التواصل الفعّال.					
٢٠	تقدم مراكز الإصلاح الأسري استشارات فردية وجماعية تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية من أفراد الأسرة.					
٢١	تساهم مراكز الإصلاح الأسري في توعية الأطراف المختلفة بالحقوق والواجبات.					
٢٢	تسعى مراكز الإصلاح الأسري إلى بناء ثقافة مجتمعية داعمة للحلول السلمية بدلاً من النزاعات القضائية					
٢٣	تتيح مراكز الإصلاح الأسري قنوات إلكترونية حديثة للاستشارات الأسرية والتواصل مع المستفيدين بطرق مرنة					
٢٤	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على الاستعانة بالعقلاء من أفراد الأسرة لحل المشكلات الأسرية.					
٢٥	تحرص مراكز الإصلاح الأسري على التعاون مع بقية الجهات مثل: المدارس والجامعات					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	والجمعيات الخيرية لتوعية المجتمع بدورها وأهدافها.					

المحور الثاني: أبرز المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية من القيام بدورها في ضوء التربية الإسلامية من وجهة نظر العاملين فيها.

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور مراكز الإصلاح الأسري في حل النزاعات الأسرية.					
٢.	قلة الكوادر المتخصصة في المجال التربوي والنفسي والاجتماعي داخل مراكز الإصلاح الأسري.					
٣.	ضعف الدعم المالي لمراكز الإصلاح الأسري مما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة.					
٤.	طول مدة الإجراءات المتبعة في حل النزاعات الأسرية داخل مراكز الإصلاح الأسري					
٥.	ضعف التنسيق الفعّال بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات الحكومية ذات العلاقة.					
٦.	نقص التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٧.	محدودية استخدام التقنيات الحديثة في تقديم الاستشارات والإصلاح الأسري.					
٨.	تدني مستوى السرية في بعض القضايا مما يؤدي إلى تردد الأسر في اللجوء لمراكز الإصلاح الأسري.					
٩.	ندرة البرامج التوعوية التي تستهدف أفراد المجتمع لتعزيز ثقافة الصلح الأسري.					
١٠	قلة توافر أماكن كافية لاستقبال جميع الحالات التي تحتاج إلى الإصلاح الأسري.					
١١	تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على فاعلية الحلول المطروحة داخل مراكز الإصلاح الأسري.					
١٢	ضعف التشريعات والصلاحيات التي تعزز دور مراكز الإصلاح الأسري.					
١٣	ضعف متابعة الحالات بعد إنهاء جلسات الإصلاح الأسري لضمان استمرار الحلول المقترحة.					
١٤	قلة توفر قاعدة بيانات مركزية لتسجيل ومتابعة حالات النزاعات الأسرية.					
١٥	ندرة الدراسات والبحوث العلمية التي تدعم تطوير أساليب الإصلاح الأسري.					
١٦	ضعف الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٧	ضعف التعاون بين مراكز الإصلاح الأسري والمؤسسات التعليمية لتعزيز الوعي الأسري.					
١٨	ضعف الوعي بأهمية الحلول السلمية في قضايا الأسرة بدلاً من اللجوء إلى القضاء.					
١٩	ضعف التغطية الإعلامية لدور مراكز الإصلاح الأسري.					
٢٠	قلة وجود مؤشرات أداء واضحة لقياس فاعلية الإصلاح الأسري داخل المراكز.					
٢١	قلة الوعي بأهمية التدخل المبكر في النزاعات الأسرية قبل تفاقمها.					
٢٢	ضعف تمكن مراكز الإصلاح الأسري من مهارات التقنية.					

انتهى، مع خالص الشكر والتقدير لحسن استجابتكم.

ملحق رقم (٤)

دعوة الخبراء لحلقة النقاش البؤرية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التربية
قسم أصول التربية

سعادة الخبير .....سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"؛ وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه من قسم أصول التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، وبإشراف أ.د. ماجد عبد الله الحبيّب.

وتستهدف الدِّراسة تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة والكشف عن المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي، والتعرُّف على متطلبات تطوير الدور التربوي، ثمَّ بناء تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، ويقصد بتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة إجرائيًّا بأنه: تجويد وتحسين المهام التربويَّة المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة لترسيخ الاستقرار الأسري لدى المستفيدين في ضوء التربية الإسلاميَّة.

وقد تمَّ إعداد استبانة لدراسة الواقع والمعوقات موجهة إلى المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسريَّة في كلٍّ من: جمعيَّة ابن باز للتنمية الأسريَّة، وجمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة ببريدة، وجمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة بالدمام، وجمعيَّة أسرية للتنمية الأسريَّة بالأحساء، وجمعيَّة المودة للتنمية الأسريَّة

بجدة، وجمعيَّة توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة، وجمعيَّة ألفة للتنمية الأسريَّة بعرعر، وجمعيَّة استقرار للتنمية الأسريَّة بتبوك، وجمعيَّة معين للتنمية الأسريَّة بالباحة، وجمعيَّة إرشاد للتنمية الأسريَّة بأبها؛ وبناءً على نتائج تحليل الاستبانة تمَّ حصر المتطلبات وفيها ستستخدم الباحثة (أسلوب المجموعة البؤرية للخبراء) المعمول به في البحوث النوعية للإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدِّراسة الذي يتطلب من الخبراء إبداء آرائهم حول المتطلبات اللازمة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وذلك عبر إنشاء اجتماع في برنامج (Zoom) لمدة ساعة يجتمع فيه الخبراء.

ونظرًا لخبرتكم العلمية والعملية؛ فإنَّ الباحثة تتشرف بدعوتكم لحضور اللقاء حسب التاريخ والوقت الذي يناسب سعادتكم.

شاكرة ومقدرة لكم حسن تعاونكم.

اليوم	التاريخ	الساعة
الإثنين	١٤٤٧/٨/١٤هـ	السابعة والنصف مساءً
الثلاثاء	١٤٤٧/٨/١٥هـ	السابعة والنصف مساءً

الباحثة: شعاع عبد الله العنزي

0535253114

Shoaaal3nzi@gmail.com

ملحق رقم (٥)

استبانة حلقة النقاش البؤرية بصورتها النهائية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التربية
قسم أصول التربية

تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

إعداد:

شعاع بنت عبد الله بن مسلط العنزي

المرشد العلمي:

أ.د. ماجد بن عبد الله بن محمد الحبيّب

أستاذ أصول التربية بكلية التربية

العام الجامعي

١٤٤٧هـ

٢٠٢٥م/٢٠٢٦م

سعادة السادة الخبراء **حفظهم الله**

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان: "تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"

ويتطلب إجراء الدِّراسة، تطبيق أداة حلقة النقاش البؤرية للتعرف على متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء. وآمل من سعادتكم التعاون للمساعدة على إتمام هذه الدِّراسة، فرأيكم وخبراتكم ذات أهميَّة كبرى في إثراء الدِّراسة؛ لذا أتشرف بإجراء حلقة النقاش معكم، علمًا أن ما تقدمونه من إجابات سوف يكون له بالغ الأثر في الوصول إلى نتائج حقيقية تعكس متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

مع خالص الشكر والتقدير.

أهداف الدِّراسة:

١- تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٢- الكشف عن المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٣- تحديد متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء.

٤- بناء تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

وتُعرف الباحثة تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة إجرائيًّا بأنه: تجويد وتحسين المهام التربويَّة المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة لترسيخ الاستقرار الأسري لدى المستفيدين في ضوء التربية الإسلاميَّة.

وقد قامت الباحثة ببناء عبارات لتقصي متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة على التصنيف التالي:

- المتطلبات المعرفيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.
- المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.
- المتطلبات التشريعيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.
- المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة.

الجزء الأول:

المتطلبات المعرفيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

م	الفقرة	موافق	غير موافق
١	توفير دليل معرفي موحد لمراكز الإصلاح الأسري مستند إلى التربية الإسلاميَّة.		
٢	التطوير المهني المعرفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.		
٣	تزويد العاملين في مراكز الإصلاح الأسري بالمستجدات المعرفية عن إصلاح ذات البين.		
٤	توافق محتوى مراكز الإصلاح الأسري مع التطورات العلمية والتقنية.		
٥	مراجعة برامج مراكز الإصلاح الأسري ذاتها لضمان خلوها من الأخطاء.		

٦	تعزيز مبدأ التنافس المعرفي بين مراكز الإصلاح الأسري.		
٧	تصميم برامج مراكز الإصلاح الأسري وفق الأسس العلمية للإصلاح في ضوء التربية الإسلاميَّة.		
٨	تطوير برامج معرفية لمراكز الإصلاح تلبي متطلبات المجتمع.		
٩	الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات فيما يخص مراكز الإصلاح الأسري.		
١٠	عقد اتفاقيات تعاون بحثي بين مراكز الإصلاح الأسري.		
١١	تشجيع الكراسي البحثية الموجهة لتطوير مراكز الإصلاح الأسري.		
الجزء الثاني: **المتطلبات البشريَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة**			
١	إشراك العاملين في مراكز الإصلاح الأسري في صنع القرارات.		
٢	استقطاب الكفاءات البشريَّة في مراكز الإصلاح الأسري.		
٣	مشاركة الإدارات والأقسام الإدارية داخل هيكل مراكز الإصلاح الأسري في عملية التخطيط ومتابعة سير العمل.		
٤	تعزيز دافعية العاملين في مراكز الإصلاح الأسري وفق إمكاناتهم المهارية.		
٥	إلحاق العاملين بدورات التطوير المهني وفق احتياجاتهم.		

٦	تطوير كفاءات العاملين في الإصلاح الأسري من خلال تزويد البرامج التدريبية بخبرات وتجارب دولية رائدة.		
٧	تعزيز العلاقات الإنسانية بين كوادر العاملين في مراكز الإصلاح الأسري.		
الجزء الثالث: **المتطلبات التشريعيَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة**			
١	إصدار لائحة موحدة لتنظيم العمل في مراكز الإصلاح الأسري.		
٢	التخفيف من الإجراءات الروتينية المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات في مراكز الإصلاح الأسري.		
٣	تشجيع العمل التكاملي بين الكوادر الإدارية والميدانية كافة في مراكز الإصلاح الأسري.		
٤	تحديث الصلاحيات الإدارية في مراكز الإصلاح الأسري وفق الرؤى المرحلية.		
٥	توسيع الشراكات التدريبية النوعية مع الجهات المحلية المتخصصة.		
٦	تطوير الدليل الإجرائي في مراكز الإصلاح الأسري وفق مبدأ الشفافية.		
٧	إخضاع اللوائح الداخلية في مراكز الإصلاح الأسري للحوكمة المؤسساتية.		
٨	المراجعة الدورية لفاعلية اللوائح التنظيمية الداخلية لمراكز الإصلاح الأسري.		
٩	تحديث ميثاق الأداء الوظيفي للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري.		

١٠	تطوير معايير التقويم الذاتي لمراكز الإصلاح الأسري.		
١١	الإفادة من التجارب العالمية الرائدة في تطوير تشريعات مراكز الإصلاح الأسري.		
الجزء الرابع: **المتطلبات الماديَّة لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة**			
١	تحديث قنوات الاتصال التفاعلية بين مراكز الإصلاح الأسري.		
٢	تسهيل تبادل المعاملات بين مراكز الإصلاح الأسري بعيدًا عن البيروقراطية.		
٣	إشراك الجهات التطوعية في تمويل وتجهيز مراكز الإصلاح الأسري.		
٤	إشراك جميع إدارات مراكز الإصلاح الأسري في إعداد الموازنات المالية.		
٥	تنفيذ مشاريع استثمارية لصالح تمويل مراكز الإصلاح الأسري.		
٦	تحديث آليات الرقابة المالية في مراكز الإصلاح الأسري.		
٧	تمويل كراسي الدراسات العلمية المتعلقة بمراكز الإصلاح الأسري.		

ملحق رقم (٦)

قائمة أسماء محكّمي حلقة النقاش

قائمة أسماء محكّمي حلقة النقاش:

م	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الجامعة
١.	غالي دهيران اللقماني	أصول التربية الإسلامية	أستاذ	الجامعة الإسلامية بالمدينة
٢.	محمد عبد الله الفقي	أصول التربية	أستاذ	جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربيَّة
٣.	خديجة محمد الجيزاني	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة أم القرى
٤.	ريم خليف الباني	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٥.	فوزية عبد المحسن العبد الكريم	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٦.	نجلاء محمد الحضيف	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة القصيم
٧.	نورة بنت ناصر العويد	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الأمير سطام
٨.	نوف محمد الدوسري	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الأميرة نورة
٩.	خديجة عمرو الهاشمي	أصول التربية الإسلاميَّة	أستاذ مساعد	جامعة أم القرى
١٠.	سناء علي يوسف	أصول التربية	أستاذ مساعد	جامعة شقراء
١١.	سعد بن حمد الذبياني	أصول التربية	دكتوراه	جامعة القصيم

ملحق رقم (٧)

قائمة المشاركين في حلقة النقاش البؤرية

قائمة المشاركين في حلقة النقاش:

م	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الجامعة
١.	خالد إبراهيم العفيصان	أصول التربية	أستاذ	جامعة المجمعة
٢.	فهد بن محمد بن عبد المحسن الحارثي	أصول التربية	أستاذ	جامعة الباحة
٣.	خديجة محمد الجيزاني	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة أم القرى
٤.	نايف بن يوسف القاضي	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٥.	نجلاء محمد الحضيف	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة القصيم
٦.	نورة بنت ناصر العويد	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الأمير سطام
٧.	نوف محمد الدوسري	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الأميرة نورة
٨.	خديجة عمرو الهاشمي	أصول التربية الإسلاميَّة	أستاذ مساعد	جامعة أم القرى
٩.	سالمة بنت محمد الشهري	إدارة وتخطيط مؤسسات اجتماعية	دكتوراه	مصلح في وزارة العدل
١٠.	عبد الله عبد العزيز السلمان	إرشاد نفسي	دكتوراه	جامعة الملك سعود
١١.	محمد درويش العمري	التربية الإسلاميَّة	دكتوراه	جامعة الملك عبد العزيز مستشار أسري بجمعية المودة
١٢.	يوسف بن عامر بن شملان الدهمشي	خدمة اجتماعية	ماجستير	مستشار أسري في جمعيَّة وئام للتنمية الأسريَّة في المنطقة الشرقية
١٣.	أحمد الذكري	إرشاد أسري	إخصائي إصلاح وإرشاد	جمعيَّة أسرة للتنمية الأسريَّة
١٤.	نوف علي العمير	توجيه وإرشاد	إخصائي نفسي	دار الرعاية الاجتماعيَّة

ملحق رقم (٨)

التصوُّر المقترح بصورته الأوَّلية

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية التربية
قسم أصول التربية

تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة

إعداد:

شعاع بنت عبد الله بن مسلط العنزي

المرشد العلمي:

أ.د. ماجد بن عبد الله بن محمد الحبيّب

أستاذ التربية الإسلاميَّة

العام الجامعي

١٤٤٧هـ

٢٠٢٥م/٢٠٢٦م

سعادة الدكتور/ة..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عنوانها: "تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة"؛ وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص التربية الإسلاميَّة بقسم أصول التربية.

وقد هدفت الدِّراسة إلى:

١- تشخيص واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٢- الكشف عن المعوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها.

٣- تحديد متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء.

ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بإعداد تصوُّر مُقترح يتكوَّن من مجموعة من الخطوات المحددة التي يشمل كل منها بُعدًا معينًا.

آمل من سعادتكم التكرم بقراءة عبارات التصوُّر المقارح، وإبداء وجهة نظركم بالإضافة أو الحذف أو التعديل، أو بإضافة علامة (صح) أمام ما ترونه مناسبًا، شاكرة لكم عظيم جهدكم وحسن تعاونكم.

تمهيد

يأتي هذا التصوُّر المقترح إجابةً عن السؤال الرابع للبحث هو: ما التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة؟ والذي تهدف الباحثة منه وضع رؤية عملية شاملة بإجراءات تطبيقية وآليات تنفيذية للدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة؛ وذلك انطلاقًا مما توصلت إليه الباحثة في الإطار النظري للبحث من خلال مفهوم مراكز الإصلاح الأسري؛ حيث أفاد بأنه لا يتحقق من خلال التدخل الإجرائي أو القانوني فحسب، وإنما يتطلب بناءً تربويًّا متكاملًا يعالج جذور الخلافات الأسريَّة، ويعمل على إعادة تشكيل وعي الزوجين، وتقويم منظومة القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تحكم العلاقات داخل الأسرة. فالمشكلة الأسريَّة في كثير من صورها ليست أزمة آنية، بل هي نتيجة تراكمات تربويَّة وثقافيَّة ونفسيَّة ممتدة؛ الأمر الذي يجعل من الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار الأسري المستدام.

وينطلق هذا التصوُّر من اعتبار التربية الإسلاميَّة إطارًا مرجعيًّا شاملًا للإصلاح؛ لما تتضمنه من مبادئ راسخة تقوم على تحقيق السكينة والمودة والرحمة، وترسيخ المسؤولية المشتركة بين الزوجين، وإشاعة ثقافة الحوار والإحسان عند الخلاف، فالتربية الإسلاميَّة لا تنظر إلى الأسرة بوصفها علاقة تعاقدية جامدة، بل تنظر إليها على أنها ميثاق غليظ ، وتقوم فيه الحقوق والواجبات على أساس العدل والإحسان، وهو ما يفرض على مراكز الإصلاح الأسري أن تعيد صياغة برامجها التربويَّة بما يعكس هذه الرؤية القيمية، ويترجمها إلى ممارسات إرشاديَّة وتوعويَّة عمليَّة.

كما يستند التصوُّر المقترح إلى التحول من منطق المعالجة الجزئية للحالات الفردية إلى منطق البناء التربوي الوقائي، وذلك من خلال تبني مقاربات تربوية استباقية تستهدف المقبلين على الزواج، والأزواج في المراحل الأولى من حياتهم الزوجيَّة، والأسر التي تظهر عليها مؤشرات الخلاف المبكر، ويؤكد هذا التوجه أن الوقاية التربويَّة تمثل خط الدفاع الأول ضد التفكك الأسري، وأن الاستثمار في بناء الوعي الأسري والمهارات الحياتية كإدارة الخلاف، والتواصل الزوجي، وضبط الانفعالات، والتربية الوالدية، أقل كلفة وأكثر أثرًا من التدخل العلاجي المتأخر، كما استند إليه الباحثة في بناء التصوُّر المقترح في مراجعات الدراسات والبحوث العلمية السابقة، والأدبيات ذات

العلاقة بمجال الإصلاح الأسري، وتشخيص الواقع والكشف عن معوقات التي تعيق مراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من القيام بدورها التربوي في ضوء التربية الإسلاميَّة من وجهة نظر العاملين فيها، إضافة إلى تحديد متطلبات تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من وجهة نظر الخبراء وفق المتطلبات التي حددتها الدِّراسة (المتطلبات المعرفيَّة، المتطلبات البشريَّة، المتطلبات التشريعيَّة، المتطلبات الماديَّة) لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة ، وعمَّا كشفته نتائج الدِّراسة الحالية النظرية الوثائقية والميدانية بعد تحليلها.

١. فلسفة التصوُّر المقترح.
٢. أهداف التصوُّر المقترح.
٣. منطلقات التصوُّر المقترح.
٤. مبررات التصوُّر المقترح.
٥. آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح.
٦. معوقات التصوُّر المقترح وكيفية التغلُّب عليها مفصلة.
٧. الجهات المنفذة والمستفيدة من التصوُّر المقترح.

١. فلسفة التصوُّر المقترح:

ترتكز فلسفة التصوُّر المقترح على بناء إطار تربوي متكامل لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الأسري وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ في بناء مجتمع حيوي متماسك، وذلك في ضوء أهداف التربية الإسلاميَّة ومقاصدها. وقد أكد الإطار النظري وأدبيات الدِّراسة أن مراكز الإصلاح الأسري تُعد من أهم المؤسسات المجتمعية المعنية بحماية الأسرة والحد من التفكك الأسري؛ الأمر الذي يفرض عليها إحداث نقلة نوعية في أدوارها التربويَّة، والانتقال من الاقتصار على معالجة النزاعات الآنية إلى الإسهام الفاعل في الوقاية وبناء الوعي الأسري المستدام.

وتنسجم فلسفة التصوُّر المقترح مع توجهات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ التي أكدت أهميَّة تمكين الأسرة بوصفها نواة المجتمع، وأهمية رفع كفاءة المؤسسات المجتمعية، وإلى

ضرورة الارتقاء بجودة البرامج التربويَّة المقدمة من مراكز الإصلاح الأسري، وتطوير الكفاءات البشريَّة العاملة فيها، وتعزيز الشراكات المجتمعية، بما يواكب التحولات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي يشهدها المجتمع السعودي.

وتنطلق فلسفة التصوُّر المقترح من المرجعية الشرعية التي أكدت الإصلاح بين الناس، وحفظ كيان الأسرة، وتحقيق السكينة والمودة والرحمة بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُواْ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]؛ حيث تُعد هذه الآية أصلًا شرعيًّا في مشروعية الإصلاح الأسري، وبيانًا لأهمية السعي إلى الصلح بوصفه مقصدًا شرعيًّا وتربويًّا، لا يقتصر على إنهاء النزاع، بل يتعداه إلى إعادة بناء العلاقة الزوجيَّة على أسس سليمة.

وانعكاسًا لهذا المنطلق، فإنَّ فلسفة التصوُّر المقترح تؤكد أن الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري ينبغي أن يقوم على جملة من المرتكزات الرئيسة، في مقدمتها الالتزام بالهدي الرباني والسنة النبوية في ترسيخ قيم الإصلاح، والعدل، والإحسان، وتحمل المسؤولية داخل الأسرة، إلى جانب أهميَّة التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، بما يضمن رفع كفاءتهم التربويَّة والمهنيَّة، وقدرتهم على التعامل مع تعقيدات القضايا الأسريَّة المعاصرة، إضافة إلى تبني منهجية التطوير المستمر والابتكار في البرامج والخدمات التربويَّة المقدَّمة للأسر، من خلال تشخيص المعوقات والتحديات التي تواجه المراكز، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تسهم في تحسين الأداء، وتطوير آليات الإصلاح، وتعزيز أثرها التربوي والمجتمعي.

وفي ضوء ما سبق، تتبلور رؤية التصوُّر المقترح في السعي إلى تأصيل الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وتمكينها من أداء رسالتها الوقائية والعلاجية في آن واحد، بما يسهم في الارتقاء بالمجال التربوي الأسري، ويجعل من هذه المراكز نموذجًا مؤسسيًّا رائدًا في دعم الأسرة السعوديَّة وبناء مجتمع متماسك ومستقر.

٢. أهداف التصوُّر المقترح:

تسعى هذه الدِّراسة إلى تحقيق هدفها الرئيس، والمتمثل في بناء تصوُّر مُقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في محاكم الأحوال الشخصيَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، في ضوء التربية الإسلاميَّة، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

١. تحديد المتطلبات التربويَّة والتنظيميَّة والبشريَّة اللازمة لتفعيل الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، بما يشمل الكوادر العاملة، والبرامج المقدَّمة، والبيئة التنظيمية الداعمة.
٢. تشخيص أبرز المعوقات والتحديات التي تحدّ من فاعلية الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، واقتراح حلول عملية وبدائل قابلة للتطبيق للتغلب عليها.
٣. تعزيز التكامل والتنسيق المؤسسي بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات ذات العلاقة (القضائيَّة، والتربويَّة، والنفسيَّة، والاجتماعيَّة، والجهات غير الربحيَّة) بما يسهم في تقديم برامج إصلاحية أكثر شمولًا وتأثيرًا.
٤. الإسهام في ترسيخ الوعي التربوي الأسري لدى المستفيدين من خدمات مراكز الإصلاح الأسري، بما يعزز القيم الإسلاميَّة في إدارة الخلافات الزوجيَّة والأسريَّة، ويحُد من تفاقم النزاعات.
٥. الاستفادة من التجارب المحلية والدولية الرائدة في مجال الإصلاح الأسري، وتوظيف أفضل الممارسات التربويَّة فيها بما يتوافق مع الخصوصيَّة الثقافيَّة والاجتماعيَّة للمجتمع السعودي.
٦. نشر ثقافة الإصلاح الأسري الوقائي وأهميته في الحفاظ على استقرار الأسرة والمجتمع، وتعزيز الاهتمام البحثي والتطبيقي بهذا المجال لدى المختصين والباحثين.
٧. بيان الآليات التنفيذية الممكنة لتطبيق التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، بما يضمن استدامة أثرها وفاعليتها في الحد من النزاعات الأسريَّة.

٣. منطلقات التصوُّر المقترح:

استندت الباحثة في إعداد التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء التربية الإسلاميَّة، إلى مجموعة من المنطلقات العلمية والمنهجية التي شكَّلت الإطار المرجعي لهذا التصوُّر، وأسهمت في بنائه على أسس راسخة تجمع بين التأصيل الشرعي والمعالجة التربويَّة والواقع التطبيقي.

وقد انطلقت هذه المنطلقات من منظور علمي يؤكد أن الإصلاح الأسري لا يمكن أن يتحقق بصورة فاعلة ومستدامة ما لم يُبنَ على فهم عميق لطبيعة الأسرة ووظيفتها التربويَّة، وعلى تشخيص دقيق لواقع مراكز الإصلاح الأسري وتحدياتها، مع الاستفادة من الخبرات المتخصصة والتجارب الرائدة في هذا المجال، وفي هذا السياق، يمكن عرض منطلقات التصوُّر المقترح على النحو الآتي:

أولًا: الإطار النظري والدراسات السابقة؛ إذ اعتمد التصوُّر المقترح ما خلصت إليه الأدبيات العلمية المتناولة في الفصل الثاني من الدِّراسة الحالية، والتي تناولت مفهوم الإصلاح الأسري، وأهدافه، وأدواره التربويَّة، ومكانته في التربية الإسلاميَّة، إضافة إلى استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بعمل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة، وقد أسهم هذا المنطلق في بلورة الأسس الفكرية والتربوية للتصوُّر المقترح، والكشف عن الفجوات البحثية التي تستدعي التطوير، ولا سيَّما ما يتعلق بتفعيل البُعد التربوي في عمل تلك المراكز.

ثانيًا: نتائج تحليل آراء الخبراء والمتخصصين في مجال الإصلاح الأسري؛ حيث استندت الباحثة إلى نتائج تحليل آراء نخبة من الخبراء في مجالات الإصلاح الأسري؛ بهدف التعرُّف على المتطلبات الأساسية لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وقد ركَّز هذا التحليل على جملة من المحاور الرئيسة، من أبرزها: كفاءة الكوادر العاملة في المراكز، وتأهيل المصلحين من الناحية التربويَّة والشرعيَّة والنفسيَّة، وملاءمة البرامج المقدَّمة لطبيعة المشكلات الأسريَّة المعاصرة، وفاعلية البيئة التنظيمية الداعمة للعمل الإصلاحي.

ثالثًا: الاطلاع على البرامج والمبادرات والملتقيات العلمية ذات الصلة بالإصلاح الأسري؛ حيث قامت الباحثة بمراجعة ما قُدِّم من برامج ومبادرات وندوات ومؤتمرات علمية في مجال الإصلاح الأسري، وما تضمنته من توصيات علمية وتربوية، وقد أسهم هذا المنطلق في استلهام أفضل الممارسات المهنية والتربوية، والاستفادة من النماذج الناجحة التي أثبتت فاعليتها في تعزيز الاستقرار الأسري.

رابعًا: نتائج الدِّراسة الميدانية الحالية؛ إذ بُني التصوُّر المقترح على ما أفرزته نتائج الدِّراسة النظرية والدِّراسة الميدانية بعد تحليلها، والتي كشفت عن واقع الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري، وأبرز المعوقات التي تواجه تفعيل هذا الدور، من وجهة نظر المختصين والعاملين في هذا

المجال. وقد مكَّن هذا المنطلق الباحثة من ربط التصوُّر المقترح بالواقع العملي، وتوجيهه لمعالجة جوانب القصور وتعزيز جوانب القوة.

وانطلاقًا من هذه المنطلقات، يسعى التصوُّر المقترح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

١. تطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بما ينسجم مع مبادئ التربية الإسلاميَّة ومتطلبات الواقع الأسري المعاصر.
٢. تعزيز كفاءة العاملين في مراكز الإصلاح الأسري من خلال التأهيل العلمي والتربوي المتخصص.
٣. بناء برامج إصلاحية وقائية وعلاجية تسهم في الحد من النزاعات الأسريَّة وتعزز استقرار الأسرة.
٤. تفعيل الشراكة المؤسسية بين مراكز الإصلاح الأسري والجهات ذات العلاقة بما يحقق التكامل في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة.
٥. الإسهام في نشر ثقافة الإصلاح الأسري والوعي التربوي في المجتمع، بما يحُد من تفاقم الخلافات الأسريَّة قبل وصولها إلى ساحات التقاضي.

٤. مبررات التصوُّر المقترح:

تنبع مبررات بناء التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة من جملة من الاعتبارات العلميَّة والمجتمعيَّة والتربويَّة، التي كشفت عنها الأدبيات التربويَّة والدراسات السابقة، وأكدتها نتائج الدِّراسة النظرية والميدانية، وقد أظهرت هذه المعطيات أن الدور الحالي لمراكز الإصلاح الأسري، على أهميته، لا يزال بحاجة إلى تطوير منهجي يسهم في تعظيم أثره التربوي، ويواكب التحولات الاجتماعيَّة المتسارعة التي يشهدها المجتمع.

وفي هذا السياق، يمكن بيان أبرز مبررات التصوُّر المقترح على النحو الآتي:

١. الحاجة إلى تقويم وتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري:

تبرز الحاجة إلى هذا التصوُّر من خلال الوقوف على مدى إسهام مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة في أداء دورها التربوي، وليس الاقتصار على الجانب الإجرائي، بما

يستدعي إعادة النظر في آليات العمل الحالية، وتطويرها وفق أسس تربوية منهجية تضمن تحقيق الإصلاح الأسري المستدام، في ظل ما يشهده المجتمع من تغيرات اجتماعية وثقافية متسارعة.

٢. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الأسري ودوره الوقائي:

يُعد ضعف الوعي التربوي بأهمية الإصلاح الأسري وأثره الوقائي أحد أبرز التحديات التي تواجه الأسرة؛ ممَّا يبرر الحاجة إلى بناء تصوُّر يسهم في تعزيز النظرة الإيجابية لدور مراكز الإصلاح الأسري، ويؤكد دورها في الوقاية من النزاعات قبل تفاقمها، والحد من الآثار السلبية للخلافات الأسريَّة على الأفراد والمجتمع.

٣. الارتقاء بكفاءة البرامج والخدمات المقدَّمة في مراكز الإصلاح الأسري:

تبرز الحاجة إلى تطوير مهارات وأساليب العمل داخل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة من خلال الإفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية، وما توصلت إليه الندوات والمؤتمرات والملتقيات المتخصصة في مجال الإرشاد والإصلاح الأسري، والعمل على تبني برامج تربوية وإرشادية فاعلة تتسم بالجودة والابتكار، وتستجيب لطبيعة المشكلات الأسريَّة المعاصرة.

٤. ضرورة توحيد الجهود وتكامل الأدوار في مجال الإصلاح الأسري:

تتعدد الجهات ذات العلاقة بالإصلاح الأسري، سواء أكانت قضائيَّة أم تربويَّة أم اجتماعيَّة أم نفسيَّة؛ الأمر الذي يستدعي وجود تصوُّر متكامل يسهم في توحيد الجهود المبذولة، وتحفيز الكوادر البشريَّة العاملة في هذا المجال، وتوجيهها نحو تحقيق أهداف مشتركة تقوم على تقديم خدمات إصلاحية عالية الجودة، بعيدًا عن الجهود الفردية أو الممارسات المتجزئة.

٥. الحاجة إلى بناء شراكات مؤسسية فاعلة في مجال الإصلاح الأسري:

إنَّ تعدد الجهات الحكومية والجهات غير الربحية المعنية بشؤون الأسرة والإصلاح الأسري يفرض ضرورة بناء شراكات فاعلة بينها، بما يحقق التكامل المؤسسي، ويسهم في تبادل الخبرات والموارد، ويرفع من كفاءة العمل الإصلاحي، ويعزز أثره التربوي والاجتماعي على المستفيدين.

٦. مواكبة مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ في تعزيز استقرار الأسرة:

يأتي التصوُّر المقترح انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة العربيَّة السعوديَّة ٢٠٣٠ التي أكدت تعزيز جودة الحياة، ودعم تماسك الأسرة، والارتقاء بالخدمات الاجتماعيَّة المقدَّمة لها، ويستلزم تحقيق هذه المستهدفات إحداث نقلة نوعية في عمل مراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة من خلال تأهيل الكوادر البشريَّة، وتطوير البرامج التربويَّة والإرشاديَّة، وتبني ممارسات مهنية قائمة على الجودة والاحترافية.

٥. آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح:

تتطلب عملية تنفيذ التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة تبنّي منظومة متكاملة من الآليات والإجراءات التنظيميَّة والتربويَّة والمهنيَّة، بما يضمن الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق العملي المؤثر، ويحقق الانسجام مع أهداف التربية الإسلاميَّة ومتطلبات الواقع الأسري في المجتمع السعودي؛ وانطلاقًا من ذلك، يقوم تنفيذ التصوُّر المقترح داخل جمعيات التنمية الأسريَّة على مجموعة من الآليات المترابطة بما يسهم في تعظيم الأثر التربوي للإصلاح الأسري، وتحقيق الاستدامة في نتائجه.

وعلى ضوء ما كشف عنه الإطار النظري، وما أظهرته نتائج الدِّراسة الوصفية، واستنادًا إلى تحليل آراء العاملين في مراكز الإصلاح الأسري، وآراء الخبراء في مجال الإصلاح الأسري، أمكن بلورة آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الأسريَّة بالمملكة العربيَّة السعوديَّة، وقد صيغت هذه الآليات في إطار تصوُّري إرشادي يستهدف تحسين الممارسات القائمة، وتعزيز فاعلية الأدوار التربويَّة، ويمكن تحديد آليات وإجراءات تنفيذ التصوُّر المقترح وفق المحاور الآتية:

أولًا: بناء الإطار المؤسسي التكاملي للإصلاح الأسري:

يستند تنفيذ التصوُّر المقترح إلى تفعيل إطار مؤسسي تكاملي يربط بين مراكز الإصلاح الأسري التابعة لجمعيات التنمية الأسريَّة، ويعزّز التنسيق فيما بينها، بما يضمن توحيد الجهود الإصلاحيَّة، وتكامل الأدوار، وتبادل الخبرات، وتنسيق البرامج التربويَّة والإرشاديَّة المقدَّمة للأسرة؛ ويهدف هذا الإطار إلى تقديم خدمات إصلاحية شاملة تستند إلى التربية الإسلاميَّة، وتراعي الأبعاد التربويَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة للأسرة، بعيدًا عن المعالجة الجزئية أو الفردية، بما يسهم في رفع كفاءة العمل الإصلاحي وتحقيق أثر تربوي مستدام.

ثانيًا: تصنيف جمعيات التنمية الأهليَّة وفق نموذج ابتكاري داعم للإصلاح الأسري:

يقترح التصوُّر اعتماد تصنيف ابتكاري لجمعيات التنمية الأهليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، وفق طبيعة أدوارها في دعم الإصلاح الأسري، وذلك على النحو الآتي:

- جمعيات تنموية وقائية تُعنى ببناء الوعي الأسري، وتعزيز المهارات التربويَّة قبل وقوع النزاعات.
- جمعيات إرشادية علاجية تُسهم في تقديم برامج الإرشاد الأسري، والتدخل التربوي لمعالجة الخلافات.
- جمعيات تأهيلية متخصصة تُعنى بتأهيل المقبلين على الزواج، وتدريب المصلحين الأسريين.
- جمعيات بحثية وتطويرية تُسهم في إجراء الدراسات الميدانية، وتطوير البرامج والأساليب الإصلاحيَّة.

ويُسهم هذا التصنيف في توجيه الجهود وفق اختصاصات واضحة، ويعزز جودة العمل الإصلاحي وتكامله.

ثالثًا: تأهيل الكوادر العاملة في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات التنمويَّة:

تُعد تنمية القدرات البشريَّة إحدى الركائز الأساسية لتنفيذ التصوُّر المقترح، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، والعاملين في جمعيات التنمية ذات الصلة، تركّز على الجوانب التربويَّة المستمدة من التربية الإسلاميَّة، ومهارات الإرشاد الأسري، وإدارة الخلافات، والتواصل الفعَّال، بما يرفع من كفاءتهم المهنية ويعزز قدرتهم على إحداث أثر تربوي مستدام.

رابعًا: تطوير البرامج التربويَّة والإرشاديَّة المشتركة:

يتطلب تنفيذ التصوُّر المقترح تصميم وتنفيذ برامج تربوية وإرشادية مشتركة بين مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية، تستهدف مختلف فئات المجتمع، مثل الأزواج، والمقبلين على الزواج، والأبناء، وتُعنى بتعزيز القيم الأسريَّة، وبناء مهارات الحوار، وإدارة الخلاف، والتربية الوالدية، بما يسهم في الوقاية من النزاعات الأسريَّة والحد من تفاقمها.

خامسًا: تفعيل الشراكات المجتمعيَّة والدعم المؤسسي:

يعتمد التصوُّر المقترح على إرساء شراكات فاعلة مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص؛ لدعم برامج الإصلاح الأسري، وتوفير الموارد البشريَّة والماليَّة والتقنيَّة اللازمة لتنفيذها، بما يضمن استمراريتها وجودتها، ويعزز حضور الإصلاح الأسري ضمن أولويات التنمية المجتمعية.

سادسًا: توظيف التقنية والتحول الرقمي في الإصلاح الأسري:

يشمل تنفيذ التصوُّر المقترح الاستفادة من التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة، من خلال المنصات الرقمية، والاستشارات الأسريَّة عن بُعد، والبرامج التوعوية الإلكترونية، بما يوسّع نطاق الاستفادة من خدمات مراكز الإصلاح الأسري وجمعيات التنمية، ويزيد من سهولة الوصول إليها.

سابعًا: التقويم والمتابعة والتحسين المستمر:

يُعد التقويم المستمر إحدى الآليات الجوهرية لضمان فاعلية تنفيذ التصوُّر المقترح، وذلك من خلال وضع مؤشرات أداء واضحة لقياس أثر البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة، والاستفادة من نتائج التقويم في تطوير الإجراءات وتحسين الممارسات، بما يحقق الجودة والاستدامة في العمل الإصلاحي الأسري.

النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة:

يهدف هذا النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة، من خلال تحديد المراحل التنفيذية، والأدوار المؤسسية، والإجراءات العملية، ومؤشرات الأداء، بما يضمن فاعلية التنفيذ واستدامة الأثر التربوي للإصلاح الأسري.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتخطيط المؤسسي:

تُعد هذه المرحلة الأساس الذي يُبنى عليه نجاح تنفيذ التصوُّر المقترح؛ حيث يتم خلالها إعداد البيئة التنظيمية الداعمة للإصلاح الأسري.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. تشكيل لجنة تنسيقية عليا للإصلاح الأسري تضم ممثلين عن مراكز الإصلاح الأسري بمحاكم الأحوال الشخصيَّة، وجمعيات التنمية الأهليَّة المتخصصة، والجهات ذات العلاقة.

٢. إعداد وثيقة تنظيمية توضّح رؤية التصوُّر المقترح، وأهدافه، وأدوار الجهات المشاركة، وآليات التنسيق بينها.
٣. حصر جمعيات التنمية الأهليَّة العاملة في المجال الأسري، وتصنيفها وفق النموذج الابتكاري المقترح (وقائي – علاجي – تأهيلي – بحثي).
٤. تحديد الاحتياجات التدريبية والتربوية للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات الشريكة.

مؤشرات الأداء:

- اعتماد الوثيقة التنظيمية للتصوُّر المقترح.
- عدد الجهات المشاركة في الإطار التكاملي.
- اكتمال تصنيف جمعيات التنمية الأهليَّة وفق النموذج المقترح.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء القدرات والتأهيل التربوي:

تركّز هذه المرحلة على تنمية الكفايات المهنية والتربوية للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في التربية الإسلاميَّة، والإرشاد الأسري، وإدارة الخلافات، ومهارات التواصل الأسري.
٢. إشراك الخبراء والمتخصصين من الجامعات والمؤسسات البحثية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.
٣. اعتماد حقائب تدريبية معيارية موحَّدة تراعي خصوصية البيئة الأسريَّة في المجتمع السعودي.
٤. تقييم أثر البرامج التدريبية على أداء العاملين ميدانيًّا.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية المنفذة.
- نسبة المستفيدين من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات.
- تحسُّن مستوى الأداء المهني وفق أدوات قياس معتمدة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة:

تمثل هذه المرحلة جوهر العمل الإصلاحي؛ حيث يتم تقديم الخدمات التربويَّة والإرشاديَّة للأسرة.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. تصميم وتنفيذ برامج وقائية توعوية تستهدف الأسر قبل وقوع النزاعات، بالتعاون مع جمعيات التنمية الوقائية.
٢. تقديم برامج علاجية إرشادية للأسر التي تعاني من خلافات، بالتكامل بين مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات المتخصصة.
٣. تنفيذ برامج تأهيلية للمقبلين على الزواج والأزواج في سنوات الزواج الأولى.
٤. توظيف التقنية في تقديم الاستشارات الأسريَّة والبرامج التوعوية عن بُعد.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج المنفذة ونطاق المستفيدين منها.
- نسبة القضايا الأسريَّة التي تمَّ احتواؤها تربويًّا قبل وصولها للتقاضي.
- مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدَّمة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الشراكات المجتمعيَّة والدعم المؤسسي:

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز استدامة العمل الإصلاحي من خلال توسيع قاعدة الشراكات والداعمين.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص لدعم برامج الإصلاح الأسري.
٢. استقطاب الموارد المالية والبشرية لدعم المبادرات التربويَّة والإصلاحيَّة.
٣. إشراك المجتمع المحلي في أنشطة التوعية والإرشاد الأسري.

مؤشرات الأداء:

- عدد الشراكات الموقعة.

- حجم الدعم المادي والمعنوي المقدم.
- تنوع الجهات المشاركة في دعم الإصلاح الأسري.

المرحلة الخامسة: مرحلة التقويم والمتابعة والتحسين المستمر:

تُعد هذه المرحلة ضمانًا لجودة التنفيذ واستمرارية التطوير.

الإجراءات التنفيذيَّة:

بناء نظام تقويم دوري لقياس أثر التصوُّر المقترح على استقرار الأسرة.

١. استخدام أدوات قياس كمية ونوعية لتقويم البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة.
٢. تحليل نتائج التقويم واستخدامها في تحسين البرامج والإجراءات.
٣. إعداد تقارير دورية تُرفع للجهات المعنية لدعم اتخاذ القرار.

مؤشرات الأداء:

- انتظام عمليات التقويم والمتابعة.
- تحسُّن مؤشرات الاستقرار الأسري على المدى المتوسط والطويل.
- تطوير البرامج بناءً على نتائج التقويم.

مخرجات النموذج الإجرائي:

١. رفع كفاءة الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الاجتماعيَّة.
٢. تعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة بالإصلاح الأسري.
٣. الحد من النزاعات الأسريَّة وتحقيق الاستقرار الأسري المستدام.
٤. ترسيخ الإصلاح الأسري كمنظومة تربويَّة وقائيَّة وعلاجيَّة متكاملة.

٦. معوقات التصوُّر المقترح وكيفية التغلُّب عليها:

على الرغم من الأهمية المتزايدة للتصوُّر المقترح لتفعيل دور جمعيات التنمية الأسريَّة في مجال الإصلاح الأسري؛ فإنَّ تطبيقه على أرض الواقع قد يواجه جملة من المعوقات المتداخلة ذات الأبعاد التنظيميَّة والبشريَّة والمجتمعيَّة والثقافيَّة والتقنيَّة، ويُعد التعرُّف على هذه المعوقات وتحليلها

خطوة أساسية لضمان فاعلية التصوُّر واستدامته؛ إذ يسهم ذلك في بناء حلول واقعية قابلة للتنفيذ تتناسب مع طبيعة الإصلاح الأسري في المملكة العربيَّة السعوديَّة.

أولًا: المعوقات التنظيميَّة والإداريَّة:

تتمثل هذه المعوقات في غياب الأطر التنظيمية الواضحة التي تحدد أدوار ومسؤوليات مراكز الإصلاح الأسري داخل جمعيات التنمية، إضافة إلى تفاوت مستوى الحوكمة الإدارية بين الجمعيات، وضعف التنسيق المؤسسي بينها وبين الجهات ذات العلاقة بالشأن الأسري، كما قد يُلاحظ أحيانًا عدم وضوح السياسات الداخلية المنظمة للعمل الإصلاحي، أو غياب الأدلة الإجرائية التي تضبط مسار التدخلات الأسريَّة.

سُبل التغلُّب عليها:

يمكن التغلُّب على هذه المعوقات من خلال العمل على إعداد أطر تنظيمية ولوائح إجرائية واضحة تنظم عمل مراكز الإصلاح الأسري داخل الجمعيات، وتحدد مسارات العمل، وآليات اتخاذ القرار، وحدود الصلاحيات والمسؤوليات، كما يُقترح تعزيز التنسيق المؤسسي عبر بناء شبكات تعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية والبحثية ذات الصلة، بما يسهم في توحيد الجهود وتحقيق التكامل في تقديم الخدمات الإصلاحيَّة.

ثانيًا: المعوقات البشريَّة والمهنيَّة:

تُعد محدودية الكفاءات المتخصصة في مجال الإصلاح الأسري من أبرز المعوقات؛ حيث تعاني بعض الجمعيات من نقص المصلحين المؤهلين تربويًّا ونفسيًّا وشرعيًّا، أو من ضعف التأهيل المستمر للعاملين في هذا المجال، كما قد يؤدي تعدد الخلفيات المهنية دون تكامل معرفي إلى تباين في جودة الممارسات الإصلاحيَّة.

سُبل التغلُّب عليها:

يُوصى بالتركيز على تنمية القدرات البشريَّة من خلال تصميم برامج تدريبية متخصصة ومستمرة للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري، تستند إلى أسس التربية الإسلاميَّة ومبادئ الإرشاد

الأسري الحديثة، كما يُقترح وضع معايير مهنية واضحة لاختيار المصلحين الأسريين، وتبني برامج إشراف مهني وتطوير مستمر تسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة التدخلات الإصلاحيَّة.

ثالثاً: المعوقات الثقافية والاجتماعيَّة:

قد تواجه جمعيات التنمية الأسريَّة تحديات ناتجة عن بعض الاتجاهات الاجتماعيَّة السائدة، مثل ضعف الوعي المجتمعي بدور الإصلاح الأسري، أو النظرة السلبية لطلب المساعدة الإرشادية، أو الخلط بين الإصلاح الأسري والتقاضي، كما قد تسهم الخصوصيَّة الأسريَّة والخوف من الوصم الاجتماعي في إحجام بعض الأسر عن الاستفادة من خدمات الإصلاح.

سُبل التغلُّب عليها:

لمواجهة هذه المعوقات، يُقترح تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الأسري من خلال البرامج التوعويَّة والتدريبيَّة والإعلاميَّة التي تبرز دوره الوقائي والعلاجي في الحفاظ على استقرار الأسرة، كما يُستحسن توظيف الخطاب الديني والتربوي المعتدل في ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح الأسري، وإبراز الإصلاح الأسري بوصفه مسارًا داعمًا للأسرة لا بديلًا عن دورها الطبيعي.

رابعًا: المعوقات الماليَّة والتمويليَّة:

تُعد محدودية الموارد المالية وضعف الاستدامة التمويلية من المعوقات التي قد تحُد من قدرة الجمعيات على تنفيذ البرامج الإصلاحيَّة النوعيَّة، أو التوسع في تقديم الخدمات، أو استقطاب الكفاءات المتخصصة. كما قد يؤدي الاعتماد على مصادر تمويل محدودة إلى تذبذب مستوى الخدمات المقدَّمة.

سُبل التغلُّب عليها:

يمكن التغلُّب على هذه المعوقات من خلال تنويع مصادر التمويل، وبناء شراكات استراتيجية مع القطاعين الحكومي والخاص، وتفعيل مبادرات المسؤوليَّة الاجتماعيَّة لدعم برامج الإصلاح الأسري، كما يُقترح تبني نماذج تمويل مبتكرة تضمن استدامة البرامج، وربط الدعم المالي بمؤشرات أداء واضحة تعكس الأثر المجتمعي للعمل الإصلاحي.

خامسًا: المعوقات التقنيَّة والتحول الرقمي:

على الرغم من أهميَّة التقنية في توسيع نطاق خدمات الإصلاح الأسري؛ فإنَّ بعض الجمعيات قد تواجه ضعف البنية التحتية التقنية، أو محدودية الخبرات في إدارة المنصات الرقمية، أو تحديات تتعلق بسرية البيانات وحمايتها.

سُبل التغلُّب عليها:

يُوصى بالاستثمار التدريجي في البنية التقنية، وتطوير منصات رقمية آمنة لتقديم الاستشارات الأسريَّة عن بُعد، مع تدريب العاملين على استخدامها بكفاءة، كما ينبغي وضع سياسات واضحة لحماية الخصوصيَّة وسرية المعلومات الأسريَّة، بما يعزز ثقة المستفيدين ويزيد من إقبالهم على الخدمات الرقمية.

سادسًا: معوقات التقويم والمتابعة:

قد يواجه تطبيق التصوُّر المقترح ضعفًا في آليات التقويم وقياس الأثر؛ نتيجة غياب مؤشرات أداء واضحة أو أدوات تقويم منهجية؛ ممَّا يحُد من إمكانية تحسين البرامج وتطويرها بناءً على نتائج واقعية.

سُبل التغلُّب عليها:

لمعالجة هذه المعوقات، يُقترح اعتماد منظومة تقويم شاملة تستند إلى مؤشرات نوعية ووصفية لقياس أثر برامج الإصلاح الأسري، مع الاستفادة من نتائج التقويم في تحسين الأداء وتطوير الإجراءات، كما يُستحسن إشراك المستفيدين والخبراء في عمليات التقييم؛ لضمان شمولية الرؤية وموضوعية النتائج.

٧. الجهات المنفذة والمستفيدة من التصوُّر المقترح:

يشمل التصوُّر المقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري منظومة واسعة من الجهات التي تشكّل شبكة دعم وتشغيل واستفادة متكاملة، تتفاعل في أبعادها التشريعيَّة، والتنظيميَّة، والتنفيذيَّة، والمجتمعيَّة، ويمكن تصنيف هذه الجهات وفقًا لأدوارها في العمليَّة الإصلاحيَّة إلى ثلاث فئات رئيسة: الجهات الداعمة، الجهات المنفذة، الجهات المستفيدة.

أولًا: الجهات الداعمة:

تمثل الجهات الداعمة البيئة المؤسسية التي توفر الأطر التشريعيَّة والتنظيميَّة والتمويليَّة والإشرافيَّة التي تمكّن التصوُّر المقترح من الظهور والتطبيق بشكل فاعل، وتشمل هذه الفئة:

أ. وزارة الموارد البشريَّة والتنمية الاجتماعيَّة:

تُعد الوزارة الجهة الحكومية الرئيسية المعنية بتنظيم ورقابة العمل الأهلي في المملكة، وتتولى مسؤولية اعتماد وتنظيم نشاط جمعيات التنمية الأسريَّة ومراكز الإرشاد الأسري، بما في ذلك اللوائح التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهليَّة، ودعم القدرات التشغيلية لهذه المؤسسات، وهذا الدور يعزز من فاعلية التصوُّر المقترح ويوفر بيئة تنظيمية داعمة لاستدامته.

ب. مجلس شؤون الأسرة:

يُعد مجلس شؤون الأسرة أحد الداعمين الاستراتيجيين في تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مجال دعم الأسرة، ويمثل مرجعًا للتقارير والسياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار الأسري. وتتمثل مساهمته في توفير الرؤية الوطنية والاستراتيجيات المنسجمة مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم الدور التربوي للمراكز.

ج. وزارة العدل:

تُعد وزارة العدل من الجهات الداعمة المهمة؛ حيث توفر الإطار القانوني والتشريعي الذي يضمن حماية الحقوق الأسريَّة، وتسهّل التنسيق مع مراكز الإصلاح الأسري في الحالات التي تتطلب إشرافًا قانونيًّا أو متابعة قضائية. كما تُسهم الوزارة في وضع الضوابط والإجراءات التي تحافظ على الأسرة وتدعم الحلول الودية للنزاعات، بما يعزز الدور الوقائي والتربوي للمراكز.

د. الجهات التمويليَّة والتنمويَّة:

تشمل هذه الجهات الهيئات والمؤسسات التي توفر الموارد المالية أو الدعم الفني، مثل مؤسسة الملك خالد الخيرية التي تمارس دورًا في تمكين الجمعيات والبرامج المجتمعية والبحثية، بما في ذلك دعم المبادرات التي تسهم في التنمية الأسريَّة وتأهيل الكوادر.

ثانيًا: الجهات المنفذة:

تضم الجهات المنفذة مجموعات العمل الميداني المباشرة التي تقوم بتطبيق عناصر التصوُّر المقترح على أرض الواقع، من خلال تنفيذ البرامج التربويَّة والإرشاديَّة، وتقديم خدمات الإصلاح الأسري، وبناء القدرات المهنية:

أ. جمعيات التنمية الأسريَّة:

تُعد الجمعيات في قلب منظومة التنفيذ؛ حيث تعمل كمؤسسات أهلية غير ربحية متخصصة في الإصلاح الأسري، وتنفّذ برامج الإرشاد، والتوعية، والتأهيل الأسري في مناطق مختلفة من المملكة. ومن أبرز هذه الجمعيات: جمعية المودة للتنمية الأسريَّة، وجمعيَّة إصلاح ذات البين بمنطقة عسير، وجمعيَّة توافُق للإصلاح الأسري.

ب. مراكز الإصلاح والإرشاد الأسري

تنفذ هذه المراكز داخل الجمعيات برامج متخصصة في تقديم خدمات الإرشاد الأسري، وتطوير المهارات الأسريَّة، والتدريب التأهيلي، والوقاية من النزاعات، ويكون عملها بالاشتراك مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ج. المؤسسات البحثيَّة

تسهم المؤسسات البحثية كالجامعات، والمراكز البحثية بشكل فعَّال في تعزيز تنفيذ التصوُّر المقترح من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية والتحليلية التي ترتقي بمحتوى البرامج الإصلاحيَّة، وتوفر أدوات تقييم موضوعية لقياس أثرها، كما تعمل على إنتاج معرفة علمية مستندة إلى الأدلة تُسهم في التطوير المستمر للبرامج والأساليب، بما يضمن فاعلية العمل الإصلاحي واستدامته.

ثالثًا: الجهات المستفيدة:

تشمل الجهات التي تستفيد مباشرة من تطبيق التصوُّر المقترح، وتحقق تحسينات نوعية في السياق الأسري والمجتمعي، ويمكن تحليلها كما يلي:

أ. الأسر السعوديَّة:

تأتي الأسرة باعتبارها الهدف الرئيس من التصوُّر؛ حيث يستفيد الأفراد والأزواج والأبناء من البرامج الإرشادية، والتأهيل الوقائي، والتدريب التربوي؛ ممَّا يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الأسري، وتقليل حالات التفكك والطلاق.

ب. العاملون في مجال الإصلاح الأسري:

تستفيد الكوادر المهنية من التدريب، والتأهيل، وتطوير المهارات، والتكامل المعرفي بين الجوانب الشرعيَّة والتربويَّة والاجتماعيَّة؛ ممَّا يعزّز جودة الخدمات المقدَّمة، ويمكنهم من التعامل مع الحالات المعقدة بطريقة تراعي جميع الأبعاد المؤثرة في الأسرة.

ج. القطاع الحكومي:

تستفيد الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل: وزارة الموارد البشريَّة والتنمية الاجتماعيَّة، ووزارة العدل؛ من المعلومات والتقارير والبيانات التحليلية، وتُمكّن هذه المعلومات الجهات الحكومية من تطوير السياسات العامة، وصياغة التشريعات، وتحديث اللوائح التنظيمية بما يدعم الأسرة ويعزز الاستقرار الأسري على المستوى الوطني، كما يُسهم التصوُّر في توجيه الموارد المالية والبشرية بشكل أكثر كفاءة نحو الفئات الأسريَّة المستهدفة.

د. المجتمع المحلي:

يؤدي التطبيق الفعَّال للتصور المقترح إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتخفيف العبء على الأجهزة القضائيَّة والاجتماعيَّة، ويعزز قدرة المجتمع على التعامل مع التحديات الأسريَّة بطرق وقائية وإصلاحية، إضافة إلى ذلك، يُسهم التصوُّر في بناء مجتمع واعٍ ومدرك لأهمية الأسرة في التنمية المجتمعية، بما ينعكس إيجابًا على مستوى التعاون الاجتماعي، والوعي بحقوق وواجبات كل فرد تجاه الأسرة والمجتمع.

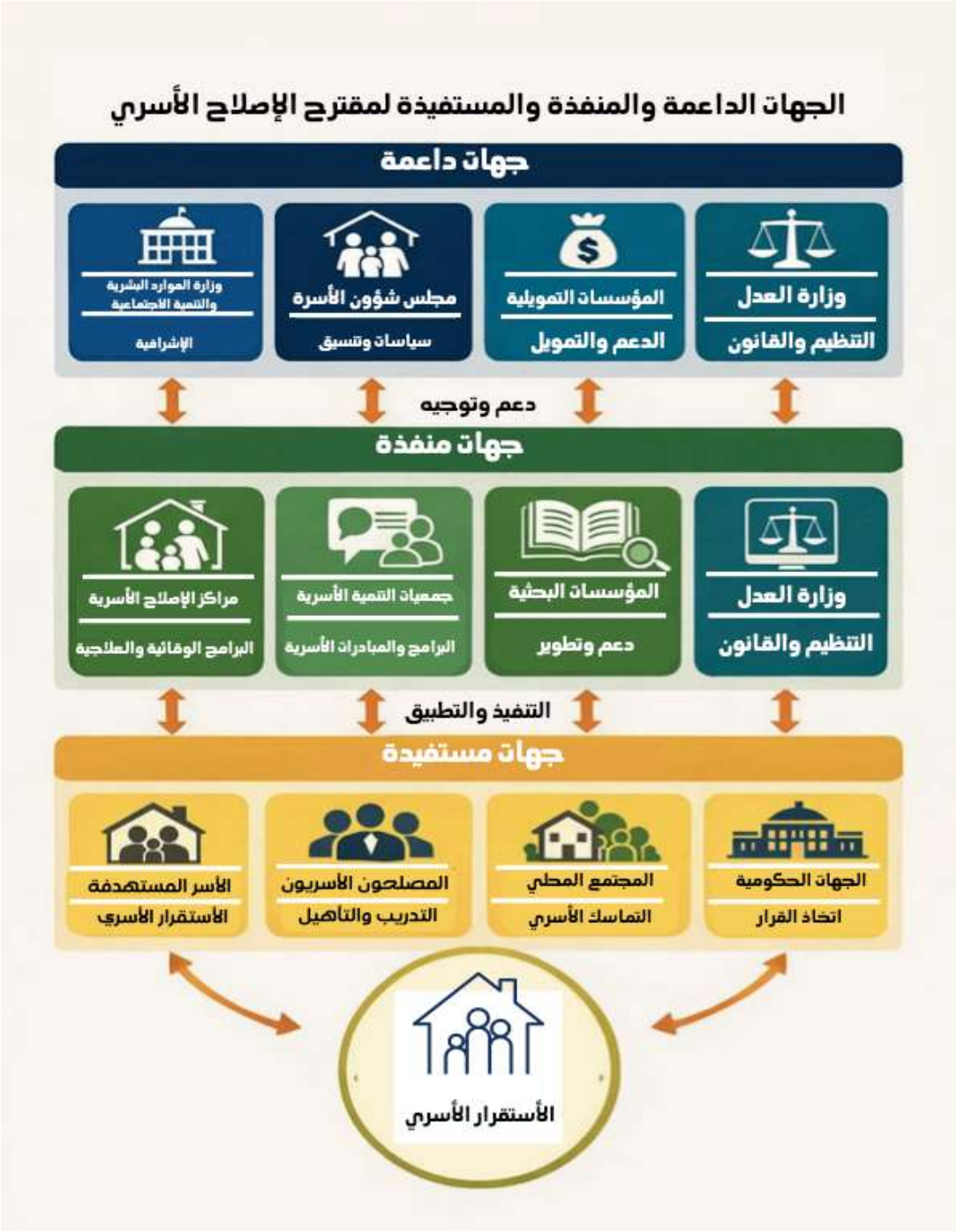

النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة:

يهدف هذا النموذج الإجرائي إلى تحويل التصوُّر المقترح من إطار نظري إلى ممارسة ميدانية منظَّمة، من خلال تحديد المراحل التنفيذية، والأدوار المؤسسية، والإجراءات العملية، ومؤشرات الأداء، بما يضمن فاعلية التنفيذ واستدامة الأثر التربوي للإصلاح الأسري.

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتخطيط المؤسسي:

تُعد هذه المرحلة الأساس الذي يُبنى عليه نجاح تنفيذ التصوُّر المقترح؛ حيث يتم خلالها إعداد البيئة التنظيمية الداعمة للإصلاح الأسري.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. تشكيل لجنة تنسيقية عليا للإصلاح الأسري تضم ممثلين عن مراكز الإصلاح الأسري بمحاكم الأحوال الشخصيَّة، وجمعيات التنمية الأهليَّة المتخصصة، والجهات ذات العلاقة.

٢. إعداد وثيقة تنظيمية توضّح رؤية التصوُّر المقترح، وأهدافه، وأدوار الجهات المشاركة، وآليات التنسيق بينها.

٣. حصر جمعيات التنمية الأهليَّة العاملة في المجال الأسري، وتصنيفها وفق النموذج الابتكاري المقترح (وقائي – علاجي – تأهيلي – بحثي).

٤. تحديد الاحتياجات التدريبية والتربوية للعاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات الشريكة.

مؤشرات الأداء:

- اعتماد الوثيقة التنظيمية للتصوُّر المقترح.
- عدد الجهات المشاركة في الإطار التكاملي.
- اكتمال تصنيف جمعيات التنمية الأهليَّة وفق النموذج المقترح.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء القدرات والتأهيل التربوي:

تركّز هذه المرحلة على تنمية الكفايات المهنية والتربوية للعاملين في مجال الإصلاح الأسري.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في التربية الإسلاميَّة، والإرشاد الأسري، وإدارة الخلافات، ومهارات التواصل الأسري.

٢. إشراك الخبراء والمتخصصين من الجامعات والمؤسسات البحثية في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.

٣. اعتماد حقائب تدريبية معيارية موحَّدة تراعي خصوصية البيئة الأسريَّة في المجتمع السعودي.

٤. تقييم أثر البرامج التدريبية على أداء العاملين ميدانيًّا.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج التدريبية المنفذة.
- نسبة المستفيدين من العاملين في مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات.
- تحسُّن مستوى الأداء المهني وفق أدوات قياس معتمدة.

المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة:

تمثل هذه المرحلة جوهر العمل الإصلاحي؛ حيث يتم تقديم الخدمات التربويَّة والإرشاديَّة للأسرة.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. تصميم وتنفيذ برامج وقائية توعوية تستهدف الأسر قبل وقوع النزاعات، بالتعاون مع جمعيات التنمية الوقائية.
٢. تقديم برامج علاجية إرشادية للأسر التي تعاني من خلافات، بالتكامل بين مراكز الإصلاح الأسري والجمعيات المتخصصة.
٣. تنفيذ برامج تأهيلية للمقبلين على الزواج والأزواج في سنوات الزواج الأولى.
٤. توظيف التقنية في تقديم الاستشارات الأسريَّة والبرامج التوعوية عن بُعد.

مؤشرات الأداء:

- عدد البرامج المنفذة ونطاق المستفيدين منها.
- نسبة القضايا الأسريَّة التي تمَّ احتواؤها تربويًّا قبل وصولها للتقاضي.
- مستوى رضا المستفيدين عن الخدمات المقدَّمة.

المرحلة الرابعة: مرحلة الشراكات المجتمعية والدعم المؤسسي:

تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز استدامة العمل الإصلاحي من خلال توسيع قاعدة الشراكات والداعمين.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي والقطاع الخاص لدعم برامج الإصلاح الأسري.
٢. استقطاب الموارد المالية والبشرية لدعم المبادرات التربويَّة والإصلاحيَّة.

٣. إشراك المجتمع المحلي في أنشطة التوعية والإرشاد الأسري.

مؤشرات الأداء:

- عدد الشراكات الموقعة.
- حجم الدعم المادي والمعنوي المقدم.
- تنوع الجهات المشاركة في دعم الإصلاح الأسري.

المرحلة الخامسة: مرحلة التقويم والمتابعة والتحسين المستمر:

تُعد هذه المرحلة ضمانًا لجودة التنفيذ واستمرارية التطوير.

الإجراءات التنفيذيَّة:

١. بناء نظام تقويم دوري لقياس أثر التصوُّر المقترح على استقرار الأسرة.
٢. استخدام أدوات قياس كمية ونوعية لتقويم البرامج التربويَّة والإصلاحيَّة.
٣. تحليل نتائج التقويم واستخدامها في تحسين البرامج والإجراءات.
٤. إعداد تقارير دورية تُرفع للجهات المعنية لدعم اتخاذ القرار.

مؤشرات الأداء:

- انتظام عمليات التقويم والمتابعة.
- تحسُّن مؤشرات الاستقرار الأسري على المدى المتوسط والطويل.
- تطوير البرامج بناءً على نتائج التقويم.

مخرجات النموذج الإجرائي:

١. رفع كفاءة الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري في جمعيات التنمية الاجتماعيَّة.
٢. تعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات ذات العلاقة بالإصلاح الأسري.
٣. الحد من النزاعات الأسريَّة وتحقيق الاستقرار الأسري المستدام.
٤. ترسيخ الإصلاح الأسري كمنظومة تربويَّة وقائيَّة وعلاجيَّة متكاملة.

ملحق رقم (٩)

قائمة أسماء محكمي التصوُّر المقترح

قائمة أسماء محكمي التصوُّر المقترح:

م	الاسم	التخصص	الدرجة العلمية	الجامعة
١.	خالد إبراهيم العفيصان	أصول التربية	أستاذ	جامعة المجمعة
٢.	صفية بنت عبد الله بخيت	سياسات تربوية	أستاذ	جامعة أم القرى
٣.	غالي بن دهيران اللقماني	التربية الإسلاميَّة	أستاذ	الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة
٤.	نايف بن عماش العنزي	إدارة وتخطيط	أستاذ	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٥.	محمد بن عبد الله الفقي	أصول التربية	أستاذ	جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربية
٦.	آمنة بنت محمد العروي	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٧.	خديجة محمد الجيزاني	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة أم القرى
٨.	ريم خليف الباني	أصول التربية	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
٩.	فوزية عبد المحسن العبد الكريم	التربية الإسلاميَّة	أستاذ مشارك	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة
١٠.	سعد بن حمد الذبياني	أصول التربية	دكتوراه	جامعة القصيم

ملحق رقم (١٠)

خطابات تسهيل مهمَّة الباحث وموافقات الجهات المعنيَّة

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
Vice-President for
Graduate Studies & Research

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة والفضيلة حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأشير الى رغبة الدارسة / شعاع عبدالله مسلط العنزي بكلية/ التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية في اجراء بحث بعنوان تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية.
وذلك لإكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه بقسم أصول التربية.

ونظراً لأن موضوع البحث يتطلب إجراء دراسة ميدانية والحصول على بيانات علمية وإحصائية. لذا نأمل التكرم بتوجيه من يلزم للتعاون معها في مهمتها لتطبيق أداة الدراسة وتزويدها بالبيانات اللازمة، علماً بأن عنوان البحث لا يتعارض مع متطلبات أخلاقيات البحث العلمي في مرحلته الحالية حسب معايير القسم المختص والكلية.

أدوات البحث :
استبانة إلكترونية - رابط الاستبانة/
https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSeStH8c0q2jS84C3y87pDD3VTQeMkyfJJsli2_rDOAFAyvxtQ/viewform
إستبانة ورقية -

وتقبلوا تحياتي وتقديري، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
داخلي: 33120
تاريخ الإنشاء: 1447/05/25
تاريخ الإرسال: 1447/05/25
المرفقات: بدون
رمز الجهة: 033

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي.

سعادة رئيس جمعية ألفة للتنمية الأسرية بعرعر **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

الموضوع: بشأن إمكانية اجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية أسرة للتنمية الأسرية ببريدة **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

عنه: د. عبدالله بن عبدالرحمن الأسمري

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية ابن باز للتنمية الأسرية بالرياض **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي
١٤٤٧هـ

د. نايف بن محمد العتيبي
عنه: د. عبدالله بن عبدالرحمن الأسمري

نورة ناصر عبدالله الروقي

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية توافق للإصلاح الأسري بالمدينة المنورة **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

عنه: د. عبدالله بن عبدالعزيز بن [illegible] العمري

نورة ناصر عبدالله الروقي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
داخلي: 33120
تاريخ الإنشاء: 1447/05/25
تاريخ الإرسال: 1447/05/25
المرفقات: بدون
رمز الجهة: 033

الموضوع: بشأن امكانية اجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية استقرار للتنمية الأسرية بتبوك **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://lu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

نورة ناصر عبدالله الروقي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
داخلي: 33120
تاريخ الإنشاء: 1447/05/25
تاريخ الإرسال: 1447/05/25
المرفقات: بدون
رمز الجهة: 033

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية ونام للتنمية الأسرية بالدمام **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي
د. نايف بن محمد العتيبي

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية معين للتنمية الأسرية بالباحة **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

الموضوع: بشأن إمكانية إجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية إرشاد للتنمية الأسرية بأبها **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي
د. نايف بن محمد العتيبي
عنه/ د. عبد الله عبد الرحمن الكسلان

الموضوع: بشأن امكانية اجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية أسرية للتنمية الأسرية بالأحساء **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم؛ حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

نورة ناصر عبدالله الروقي

الموضوع: بشأن إمكانية اجراء البحث للباحثة شعاع العنزي

سعادة رئيس جمعية المودة للتنمية الأسرية بجدة **حفظه الله**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أسأل الله لكم العون والتوفيق والسداد، وأفيدكم بأن الباحثة/ شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي، صاحبة الهوية الوطنية ذات الرقم (١٠٧١١٧٢٧٩٣)، إحدى طالبات الدكتوراة في قسم اصول تربية (تربية اسلامية)، بكلية التربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتعمل على إجراء دراسة بحثية بعنوان: " تصور مقترح لتطوير الدور التربوي لمراكز الإصلاح الأسري بالمملكة العربية السعودية في ضوء التربية الإسلامية".

نأمل من سعادتكم إفادتنا بالموافقة على تطبيق البحث لديكم: حتى يتسنى لنا إكمال اللازم.

الاسم	شعاع بنت عبدالله بن مسلط العنزي	
الفئة المستهدفة	المصلحين الأسريين في جمعيات التنمية الأسرية	
أداة الدراسة	http://iu.sa/z4YHp	
بيانات التواصل	٠٥٣٥٢٥٣١١٤	shoaaal3nzi@gmail.com

شاكرين لكم حسن تعاونكم، والله يحفظكم ويرعاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعد العتيبي

وكيل الجامعة

للدراسات العليا والبحث العلمي

د. نايف بن محمد العتيبي

عنه: د. عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري